الفهـــرس

حـصـري
الإبـــداع والـصـنـاعـات الـثـقـافـيـــة
3

الوضـــع
الابداع والتصميم
الإبداع في الصناعة التقليدية، وميلاد شعبة جديدة للصناعة الثقافية
5

الثقافة في قمة التغييرات الاجتماعية
9

الثقافة، التنمية والمجالات
30

إفتتاحية

لنستثمر في الإبداع
2

الوضـــع

الإبداع والصناعات الثقافية :
السياسات العمومية واستراتيجيات التنمية الجهوية
بنسالم حميش
وزير الثقافة
3

الابداع والتصميم
الإبداع في الصناعة التقليدية، وميلاد شعبة جديدة للصناعة الثقافية
أنيس بيرو
كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بالصناعة التقليدية
5

الثقافة في قمة التغييرات الاجتماعية
روزا طوريس رويس
الوزيرة الجهوية للثقافة لحكومة الأندلس
الترجمة : باتريسيا لوكي ميناتشو
9

الثقافة والتنمية الاقتصادية :
الواقع والآفاق في إطار العولمة
عزيزة بناني
سفيرة
مندوبة دائمة لدى اليونسكو
11

العلاقة بين المعارف والتراث الثقافي وتثمينها لفائدة الصناعات الثقافية
إدريس خروز
مدير الخزانة العامة للمملكة المغربية
14

إضـــاءات

الثقافة والتنمية :
خلاصات من تجربة أصيلة
محمد بنعيسى
رئيس بلدية أصيلة
الأمين العام لمؤسسة منتدى أصيلة
16

الموروث الثقافي وتنمية السياحة :
حالة السياحة الروحية
فوزي الصقلي
مؤسس مهرجان الموسيقى الروحية والصوفية لفاس
20

السياحة المستدامة والتنمية الثقافية الجهوية :
مهن جديدة، مشاريع جديدة
جون فيليب مونيي
عالم اجتماع خبير في الذكاء الإقتصادي وفي التنمية المستدامة
22

مؤطر
جون فيليب مونيي – عالم اجتماع خبير في الذكاء الإقتصادي وفي التنمية المستدامة
المعايير الدولية للسياحة المستدامة
27

الثقافة وتنمية الصناعات الثقافية :
حالة المركز السينمائي المغربي
نورالدين الصايل
المدير العام للمركز السينمائي المغربي
28

الثقافة، التنمية والمجالات
توفيق بودشيش – خبير اقتصادي
مدير التعاون الدولي – وكالة الجهة الشرقية
30

التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال
القاعدة المؤسسة للصناعة الثقافية بالجهة الشرقية
حسن حارثي
مدير I.T. Consulting
33

مخطط لـ 5 سنوات لتنشيط القراءة بالجهة الشرقية
عبد القادر رتناني
ناشر ومستشار لدى مؤسسات دولية
37

نظرات حول الثقافة بالجهة الشرقية :
بانوراما الديناميات المحلية والجهوية
محمد القادوسي
المدير الجهوي لوزارة الثقافة بالجهة الشرقية
39

مهن التواصل ووسائل الإعلام :
الوضعية في الجهة الشرقية
شروق نصري
أستاذة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الأول بوجدة
42

التراث والثقافة تقييم وخلق الثروات :
نموذج الجهة الشرقية
عبد القادر بزازي
أستاذ
جامعة محمد الأول لوجدة
44

البنى التحتية للجهة الشرقية :
وضعية جهة تعرف تحولات عميقة
عبد المالك فيزازي
مستشار لدى وكالة الجهة الشرقية
48

الفنون التشكيلية :
منسيو الجهة الشرقية
عبد الرحمان زناتي
كاتب، رسام
51

Oriental.ma

مدير النشر : محمد المباركي • **مدير التحرير** : توفيق بودشيش • **سكرتير التحرير** : سلوى شاعدي
الترجمة إلى العربية : أبدر المريني • **التصميم** : MPCOM • **رقم الإيداع القانوني** : 24/07 • **ISSN** : في تحضير
وكالة الجهة الشرقية : 12، زنقة المكي بيطاوري – السويسي – الرباط
الهاتف : 80 35 63 37 5 (212+) • الفاكس : 80 35 63 37 5 (212+) • الموقع : www.oriental.ma
لا تلزم الآراء المنشورة إلا أصحابها

وكالة الجهة الشرقية

إفتتاحية

لنستثمر في الإبداع

ينتج الإبداع عن سيمياء خاصة عبر شخص أو فريق سوف يخلق تفاعلا ايجابيا للمهارات، ونظرة وقدرة على تجاوز الحاضر والماضي للانقذاف في المجهول. ويتفق المؤرخون أيضا على الاعتراف بأنه في أوقات أخرى وأماكن أخرى وحالات أخرى، لم يكن بوسع الإبداع أن يزدهر.
ما هي إذا هذه الظروف التي تنجب الإبداع ؟ كيف نسهلها ؟ ما هي الفوائد بالنسبة لمجموع الجسم الاجتماعي وكيف يمكن استثمارها ؟ وهذه الأسئلة توضع على المجتمع، وكذا على الذين يمثلون المصلحة العامة، وعلى الأشخاص الذين يعملون في الحقول المتعددة للتفكير والإنتاج حيث الإبداع محرك حاسم للتنمية.
في مجتمعاتنا العصرية، فقط نشر الإبداع يؤمن الحظوة الضرورية: إنه ربط الاتصال مع هذه الجماهير هو الذي سوف يحفز الطلب، ويقوي النجاح وإذا صح القول، يحقق الاستفادة من الاستثمارات. إن عمليات الاستثمار، والإنتاج، والتوزيع، والتثمين والترويج، هي مفاهيم وممارسات قَدِمت من القطاعات الصناعية. إنها سبل فعالة لانفتاح الإبداع، والتمكين من تجدده والوصول إلى جماهيره. وقد نتج منه مفهوم الصناعة الثقافية.
ووزير الثقافة يتبنى هذه المقاربة. وقد تصورت إدارته إستراتيجيتها واعتمدت المستوى الجيد للحكامة والعملياتية، وهي الجهات. وهاجسها الأول : مباشرة سياسة تشاركية، مع المنتجين أولا، ولكن أيضا مع القوى الإبداعية وفاعلي الإنتاج الثقافي، بل والتعاونات الدولية المهتمة بالموروث والصناعات الإبداعية التي تعتبر عوامل للتنمية المستدامة. وفي ما يتعلق بالإبداع، فإن وزارة الثقافة تجعل من الرأسمال البشري أولويتها: فتكوينها، وتعبئتها ومساعدتها على شكل شعب لاقتصاد ثقافي حقيقي هي أسبقياتها.
والمغرب ليس الوحيد على طريق التنمية الاقتصادية المُعتمِد، فيما بين ما يعتمد، على الإبداع والصناعات الثقافية. وتبرز تجربة حكومة الأندلس باسبانيا والتي قدمها وزيرها الجهوي في الثقافة، الانبعاث الاجتماعي والمجتمعي الناتج عن سياسة قوية في هذا الميدان. وقد عبرت مندوبتنا الدائمة لدى منظمة اليونسكو كونية نجاعة هذه المقاربة. وهذه المقاربة تتجاوز حدود الإدارات الوزارية، كما يؤكد ذلك كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية، موضحا، عبر الأمثلة والاستراتيجيات الميدانية، تحفيز القطاع من أجل تأمين ديناميكيته وجعله في مصاف الصناعات المدرة للثروة ولفرص الشغل.

ومن الآن فصاعدا، سوف نتحدث عن المقاولة الثقافية وكل المقاربات المعالجة هنا تقيم الربط بين الإبداع والتنمية الاقتصادية المستدامة عبر بروز صناعات ثقافية. وسواء تعلق الأمر بالكتاب، المؤتمن بطبعه على الثقافة، أو بالتقنيات الجديدة للإعلام والاتصال، أوالفنون التشكيلية، أوالسينما، أو تحدثنا عن التجهيزات الثقافية أو بالإستراتيجية، فإن كل الفاعلين متفقون. فكلهم يصرحون بأن الجهات هي الإطار الطبيعي، المعترف به بالإجماع كأفضل مستوى إن لم نقل الوحيد الملائم، لسياسات تحفيز، وتسهيل، ودعم الصناعات الثقافية الناشئة وللإبداع الذي يعتبر خميرتها.
إن وكالة الجهة الشرقية تنطلق من نفس هذه القناعات. فهي تسعى إلى مضاعفة الجهود ودعم المبادرات الداعمة للتنمية بالجهة. ونرجو أن يساهم هذا العدد من oriental.ma في بزوغها وتسريع الوعي. واعتبارا للاقتناع والنجاعة والمعرفة الموجهة لهذه الأهداف النبيلة، وبإسم وكالة الجهة الشرقية، أشكر هنا كاتبي المقالات، المساهمين الكرماء في التطور.

محمد المباركي
المدير العام لوكالة الجهة الشرقية

الإبداع والصناعات الثقافية
السياسات العمومية واستراتيجيات التنمية الجهوية

بنسالم حميش
وزير الثقافة

تجعل وزارة الثقافة من الإبداع والصناعات الثقافية جانبا هاما من سياسة إعداد التراب، حيث المستوى الجيد للحكامة يوجد على صعيد الجهة.
لذا، فان أولوية الوزارة ستتجه نجو بناء شراكات مع المنتخبين الذين يتم تحسيسهم بأهمية الموضوع، وتوفير موارد بشرية ووسائل ملائمة انطلاقا من تشخيصات دقيقة : انه مسار طويل ينبغي أن نجتازه.

إن التطرق لإستراتيجيات التنمية الجهوية انطلاقا من مدخلي الإبداع والصناعات الثقافية، يعود إلى اعتبار الثقافة رافعة ضرورية لمنح حركية سوسيواقتصادية. إلا أنه لا ينبغي أن نخدع أنفسنا حين نعبر عن هذا الرأي، فإذا كان قلة من أصحاب القرار يشعرون بهذا الدور المنوط بالثقافة، فإن أغلبية الشركاء الاستراتيجيين المحليين والجهويين (المنتخبون، القطاع الخاص، المجموعات المهنية، الجمعيات، الخ...) ما زالوا يفتقدون وضوحا في الرؤية ويصنفون غالبا الثقافة في خانة القطاعات الحيوية والإنتاجية الضعيفة.

انطلاقا من هذا الوضع، أصبح لزاما أن نضع في بداية أولويات رؤيتنا الجهوية لقطاع الثقافة، إجراءين ذوي حجمين مختلفين لكنهما ذوي أبعاد متكاملة.
على المدى القريب، وعلى الصعيد الجهوي، تهيئ وانجاز برنامج للتحسيس والتفسير لفائدة الشركاء الحقيقيين والمحتملين من أجل منحهم إيضاحات حول الفرص الضخمة التي يوفرها الإبداع والصناعات الثقافية في ميدان التنمية الجهوية.
على المدى المتوسط، التنسيق مع الجامعات بكل جهة، وإحداث وحدات للتكوين والبحث حول الصناعات الثقافية والتنمية الترابية، حتى تتوفر بلادنا على كفاءات عالية في هذا الميدان، وتشجيع في نفس الوقت تعدد الشعب الممهننة، وخاصة في معاهد التكوين التابعة لوزارات الثقافة، والصناعة التقليدية، والسياحة، والاتصال، والسكنى والتعمير وإعداد المجال، والتكوين المهني، من أجل تنويع تشكيلة التخصصات، والمهن والصناعات الثقافية.

الخزانة الجهوية لوجدة

إن تجسيد هذه الأولوية لسياستنا الثقافية الجهوية على أحسن وجه، سوف يمكن من إرساء قاعدة لسياسة عمومية ناجعة في الميدان، أي شركاء واعين بمكانة الإبداع والصناعات الثقافية في الدينامية السوسيواقتصادية، وكذا الموارد البشرية التي بمقدورها أن تقوم بتفعيل العمليات والمبادرات الرامية إلى تعزيز هذه المكانة.

ومن جانب آخر، فإن الشراكة، التي تشكل العمود الفقري لسياستنا في هذا المجال، تعتبر أسبقيتنا الثانية. حيث لا يكفي أن يكون شركاء حقيقيون ومحتملون واعين بدور الإبداع والصناعات الثقافية في التنمية الجهوية والمحلية، في غياب

باب الغربي بوجدة

الشروط الملائمة لثقافة بناءة للشراكة. ولهذه الغاية، وحتى يتسنى للتراب الجهوي أن يمنح فضاءات يتم فيها تركيب تكاملات ايجابية وشبكات للتعاون في الميدان الثقافي عموما، والصناعات الثقافية بشكل خاص، فإن بعض المساعي ينبغي اتخاذها.

في البداية، ينبغي تشخيص التركيبة الثقافية لكل جهة لإبراز مؤشرات مرقمة حول العرض والطلب لمختلف واجهات الإنتاج المحلي الجهوي. وفي هذا الصدد، على كل الاستراتيجيات في مجال الإبداع والصناعات الثقافية أن تستلهم من معطيات هذا التشخيص لتضمن القيام محليا بهذه الصناعات، وكذا بالأنشطة المرتبطة، على أحسن وجه. وهدفنا الرئيسي هو أن تعكس الدينامية الثقافية لكل جهة بالمملكة طابعها الاتنولوجي، والتاريخي، والجغرافي والاقتصادي.

وبعد ذلك، العمل على أن يتم تسجيل الثقافة وتشجيع الإبداع وتنمية الصناعات الثقافية ضمن سياسة للإعداد المندمج للتراب الجهوي، إعداد يتوجب حينذاك اعتبار كل عامل من عوامل التنمية الترابية في تفاعلها مع العوامل الأخرى دون إغفال آثارها السوسيواقتصادية.

وأخيرا، فإن الدينامية الكبرى التي بثتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والأوراش الكبرى للتنمية، التي أعطى انطلاقتها ووجهها صاحب الجلالة محمد السادس، نصره الله، تفتح إمكانيات غير مسبوقة لإدماج التعبيرات الإبداعية والصناعات الثقافية في هذه الحركة المحمودة للدفع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ثمرة السياسة النيرة لصاحب الجلالة الرامية لفتح كل جهة على أرحب شبكة وطنية ودولية.

وهذه المساعي، حين يتم القيام بها، ستبني سياقا جهويا ملائما لقيادة شراكات بين الإدارة العمومية المركزية والشركاء المحليين والجهويين. ولكن لا ينبغي أن نغض النظر بأن فرص الشراكة التي سبقت تنميتها من لدن وزارة الثقافة هي ذات تنوع متميز.

وهكذا، ففي ميدان الإبداع والصناعات الثقافية، فان التراب الوطني يمكن أن يجتذب حسب حيويته شراكات مع مؤسسات وطنية وأجنبية، وشركات عمومية و/أو خاصة، وجماعات محلية، ووكالات وطنية ودولية، وجامعات ومراكز بحث، ومنظمات دولية، وقطاعات وزارية، الخ.

والتدبير الجيد لهذه الشراكات المبني على التعريف الجيد والتتبع الجيد لالتزامات كل طرف هو إذا نافع بشكل كبير. وفي هذا الصدد، تولي وزارة الثقافة الأولوية القصوى لتعزيز قدرات الحكامة وتحسين الفعالية الإدارية والتسييرية في إطار سياسة اللامركزية والجهوية.

واليوم، فإن الدفعة التي أعطيت لتأهيل الرأسمال البشري والذي شجعته المبادرات الحاسمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، تعود فوائدها على شراكة دولية يتصاعد وزنها في الميدان الثقافي. والبرنامج المشترك الجاري (2009 -2011) بين وزارة الثقافة ومنظومة الأمم المتحدة ممثلة بخمسة من وكالاتها (اليونسكو، صندوق الأمم المتحدة من أجل المرأة، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة للسكان) يهم التراث الثقافي والصناعات الثقافية كعوامل للتنمية المستدامة. وسنسهر على نجاح هذا البرنامج لأنه متجه نحو أربع جهات، ومنها الجهة الشرقية، ويرمي إلى قيادة أنشطة نموذجية بمجالات جهوية مختلفة، وخاصة أنشطة متعلقة بتوضيح دور مختلف المتدخلين المؤسساتيين في تسيير التراث الثقافي وبالمقاربات المبدعة المجربة في قطاعات الكتاب، والموسيقى، والرقص وفن تصميم الرقص.

وعليه، وحين انطلاق الدينامية التشاركية الجهوية، يظل هناك مجهود ينبغي بذله. أولا، برنامج للتواصل من أجل تعبئة كل عوامل ولوجية جيدة لمختلف الخدمات الثقافية، وفي آخر المطاف، مواكبة تشريعية من شأنها دعم السير الجيد لاقتصاد ثقافي. وهذا المجهود الثقافي الرامي إلى الدفع باقتصاد ثقافي جهوي، يشكل أولويتنا الثالثة الكبرى.

الابداع والتصميم
الإبداع في الصناعة التقليدية، وميلاد شعبة جديدة للصناعة الثقافية

أنيس بيرو
كاتب الدولة لدى الوزير المكلف بالصناعة التقليدية

فن أم صناعة تقليدية ؟ فنان أم صانع تقليدي؟ ... أو الاثنين معا ؟ تحفة ، لكن أيضا منتوج، وثمن بقدر ما هي قيمة لا تقدر بثمن.

بالاتجار في مجال الإبداع، فإن مجتمعاتنا العصرية قد حطمت الحواجز: فالصناعة وضعت بعض الفن في حياتنا اليومية (التصميم) كما كان الصانع التقليدي يضع مهارته في حياة أبائنا.

التفكير بصيغة الإقتصاد الثقافي، بل حتى بصيغة الصناعة الثقافية، تلك رافعة قوية لمرافقة الانبعاث الحتمي للصناعة التقليدية المغربية.

الإقتصاد و الثقافة

إن التعرض لسؤال الصناعات الثقافية يحيل حتما على إشكالية الرابط بين الاقتصاد والثقافة. وهما مجالان اعتبرا لفترة طويلة مجالين متعارضين، لأنهما مبنيان على منطقين كانا يبدوان غير قابلين للتوفيق : منطق الثقافة الموجه نحو خلق الرابط الاجتماعي والتفتح الثقافي، من جهة، ومنطق السوق المبني على الربح، من جهة أخرى.

وكلمة ثقافة تغطي بالفعل أشكالا عديدة من الواقع وتشمل العديد من التعريفات. ولكي نذكر بعضها، نشير إلى :

- تلك التي تعتبر الثقافة كمجموعة من البنيات المجالية، والممارسات الاجتماعية، والدينية، والسياسية، والتجارية لمجموعة (وطنية أو لغوية، الخ.)،
- أو لتلك التي تعتبر الثقافة كمجموعة مرتبطة من طرق تفكير، وإحساس وتصرف منظمة بصورة كبيرة أو صغيرة، محفوظة ومقتسمة، من طرف عدد من الأشخاص، تستخدم بشكل موضوعي أو رمزي، في تشكيل هذه الشخصيات في مجموعة خاصة ومتميزة[1]،
- أو أيضا إلى تعريف يضيف إلى هذا المفهوم الجماعي مفهوما أكثر فردية بتعريف الثقافة كمجموعة البنيات الاجتماعية، والدينية، والتمظهرات الفكرية، والفنية، الخ. التي تميز مجتمعا ما.

وبمعناها الأوسع، فإن الثقافة حسب اليونسكو، يمكن أن تعتبر اليوم ك « مجموع الصفات المميزة الروحية والمادية والعاطفية التي تطبع مجتمعا أو مجموعة اجتماعية. وهي تشمل، علاوة على الفنون والآداب، أساليب العيش، والحقوق الأساسية للجنس البشري، والتقاليد والمعتقدات.»[2] (ترجمة غير رسمية)

حينما ندرس هذه التعريفات بصورة أدق، نلاحظ أن البعد الاقتصادي، إذا كان غالبا ضمنيا، فهو ليس غائبا مع ذلك. فبغض النظر عن المعاني المختلفة إلى حد ما، فإن الأصل نفسه للكلمة، الذي يوحي بمعنى شمولي، يشمل كل النشاط البشري، مما يفترض بأنها تشمل فضلا عما سبق إبرازه، الإنتاج والتبادل.

ومن المفارقة، أن التنمية، بمعناها الواسع الذي يقطع مع المقاربة الاقتصادية الصرفة حيث التنمية مرادف للنمو الاقتصادي، هي التي ستمكن من الاعتراف بالدور الاقتصادي للثقافة. وإن الوعي بهذا الدور الذي هو نتيجة فشل مشاريع التنمية لسنوات السبعينيات، سوف يؤدي إلى تمثل للتنمية كوسيلة لبلوغ وجود فكري، ووجداني، واعتباري وروحي ملائم. وإذا أخذ الأمر على هذا الشكل، فإن التنمية تصبح غير منفصلة عن الثقافة.

إن العشرية الدولية للتنمية الثقافية (1988–1998) تضع الثقافة في صلب مشاريع التنمية المستدامة. وهكذا بدأت تتجلى فكرة كون

الاقتصاد الثقافي يمكن أن يشكل نموذجا جديدا للتنمية في ملتقى الطرق بين الفن، والثقافة، والأعمال والتكنولوجيا. ومنذ ذلك، لم يفتأ الاعتراف بالأهمية الاقتصادية للثقافة يتزايد، بحيث اصبح الاقتصاد الثقافي يشكل اليوم قطاعا اقتصاديا قائم الذات. وقد أصبح ترسخ الثقافة في السياسات الاقتصادية أكثر وضوحا وذلك بالخصوص بواسطة الصناعات الثقافية والإبداعية.

الصناعات الثقافية

إنها موضوع عدة تعريفات. فبالنسبة للبعض، فإن هذه التسمية لا يمكن أن تطبق إلا بالميادين حيث التحفة الأصلية قابلة للنسخ وحين يستدعي النسخ استعمال التكنولوجيا، أي بالخصوص ميادين السمعي البصري (الموسيقى، الشريط، المتعدد الوسائط) والكتابة. وبالنسبة للآخرين، فإنها تطبق على كل ميدان مبني على الإبداع والذي تحمى منتوجاته عموما بواسطة حقوق المؤلف. ونفس هذا المعنى يتجلى من المفهوم الذي يعطيه اليونسكو لهذه الكلمة والتي تحيل إلى «الخلق والنشر لمضامين إبداعية، ومنتوجات وخدمات التي تمثل أو تنقل تعبيرات ثقافية، بغض النظر عن القيمة التجارية التي يمكن أن تكون لها». (ترجمة غير رسمية)

والصناعات الثقافية التي يشار إليها أيضا بتعبيرات الصناعات الإبداعية، والاقتصاد الثقافي أو الاقتصاد الإبداعي، تجد منبعها في الإبداع الفردي، والمهارة، وتشمل عددا واسعا من الأنشطة الإبداعية، ابتداء من الأنشطة الأكثر تصنيعا (الإشهار وعلم التسويق، والراديو، وصناعة الأشرطة، والأنترنيت، وصناعة الهاتف النقال، وصناعات الموسيقى، والنشر، والمنشورات الإلكترونية وألعاب الفيديو) إلى أقلها تصنيعا كالقطاعات التقليدية للفنون المرئية (الرسم والنحت)، والفنون الاستعراضية (المسرح، الأوبرا، الحفلات الموسيقية والرقص) والمتاحف والمكتبات. وتشمل أيضا أنشطة أخرى كالصناعة التقليدية، والموضة، والتصميم (design)، والهندسة المعمارية، والسياحة الثقافية ومنتوجات الحياة اليومية. وقد أصبح الاقتصاد الثقافي اليوم أكثر فأكثر محركا للاقتصاد، بحيث تعتبر الصناعات الثقافية عالميا كأنشطة ذات إمكانات قوية في خلق الثروة والشغل. كما أن وقعها يمكن أن يقاس سواء على مستوى الأقطار والتجمعات الجهوية (الإتحاد الأوروبي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ...) أو على المستوى الدولي (مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، اليونسكو، الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة،...). وحسب التقرير حول الاقتصاد الإبداعي 2008، الذي نشر بمناسبة الدورة 12 من مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، فإن تجارة منتوجات الاقتصاد الإبداعي في تطور سريع نتيجة الازدياد العالمي للسلع والخدمات التي تمزج الموروث الثقافي، والفنون، ووسائل الإعلام، والخدمات الإبداعية والمنتوجات الإبداعية. والدول السائرة في طريق النمو مدعوة بشدة إلى تنمية الرصيد الهائل الذي تتوفر عليه في مجال الاقتصاد الإبداعي . وهو رصيد ثمين يمثل أيضا فرصة ضخمة من أجل النمو، وخلق مناصب شغل والاندماج الاجتماعي. إلا أن تنمية هذا الرصيد يتطلب سياسة ثقافية شمولية إلى جانب استراتيجيات قطاعية اعتبارا للحقل العريض للأنشطة التي تغطي هذا الميدان.

مكانة الصناعة التقليدية في الصناعات الثقافية

في جل البلدان، يشكل قطاع الصناعة التقليدية عنصرا حاسما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو يكتسي أهمية أكبر بالدول السائرة في طريق النمو، نتيجة التأخر المسجل في مجال التكنولوجيا، وهي دعامة حاسمة لازدهار جزء كبير من الشعب الجديدة للصناعات الثقافية. وحسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية المشار إليه سابقا، فإن الصناعة التقليدية تمثل حاليا 60% من قيمة الصادرات الإبداعية للبلدان السائرة في طريق النمو [3].

وهذا الأمر لا يمنع من التساؤل حول ما يبرر تصنيف الصناعة التقليدية ضمن هذه الصناعات. وخلافا للعديد من الأنشطة المصنفة كصناعات ثقافية، فإن الصناعة التقليدية تستجيب لحاجة مزدوجة: حاجة المنتوجات ونفعيتها (أثاث، أدوات) والحاجة بالنسبة للحرفي في كسب قوت يومه. ومن هنا، فهي تتميز عن الفن، حيث التحفة المنتجة ليست لها وظيفة مادية فورية. غير أن هذا الفارق، الذي كذبه تاريخ الإنسانية، يعتبر اليوم متجاوزا. فالعديد من الإنتاجات ومبتكريها يمكن أن يصنفوا بسهولة في هتين الخانتين. والصناعة التقليدية النفعية يمكن أن تمثل نفسُها تعبيرا فنيا ذي قيمة عالية. وصحيح أيضا من جهة أخرى أن الصناعة التقليدية تجد أصولها في تقاليد أحيانا قديمة جدا وأن الصناع التقليديين يعتبرون أنفسهم المؤتمنين على التراث الثقافي الذين هم ملزمون بالمحافظة عليه. إلا أنه يبقى مع ذلك

الصناعة التقليدية تأخذ منبعها من التقاليد العريقة

أن هذا التراث يغتني من جيل لآخر ويتأقلم مع الحاجيات الحالية للمجتمع، ويتجدد إذا.
وفي كل الحالات، ولكي تتموضع في هذا الصنف من الصناعات، فإن الصناعة التقليدية يجب أن تستجيب إلى معايير، ومنها المضمون الرمزي، ولكن أيضا أهمية العمل الإبداعي والتجديد المستمر للمنتوجات وكذا الالتزام بالقواعد التسويقية، حتى لو كانت محط نقد لاذع وتعتبر تهديدا للإبداع [4].
حسب اليونسكو (1982) : «هناك صناعة ثقافية حينما تنتج السلع والخدمات الثقافية، أو تنسخ، أوتخزن أو توزع حسب معايير صناعية وتجارية : أي إنتاج تسلسلي عريض وإستراتيجية من النوع الاقتصادي ذي أسبقية على كل غاية للتنمية الثقافية» (ترجمة غير رسمية)

هل الصناعة التقليدية المغربية شعبة من الصناعة الثقافية ؟

الجواب من الوهلة الأولى بالإيجاب. فجعل الصناعة التقليدية شعبة من الصناعة الثقافية دون ذكر ذلك صراحة، هو الهدف الرئيسي لسياستنا القطاعية والمبدأ المسير لإستراتيجيتنا.
وانخراطا منها في السياسة الاقتصادية للحكومة، التي تعمل، في ظل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، لإدماج اقتصادنا الوطني في الاقتصاد المعولم ورغبة في اقتحام الطريق نحو هذا الاندماج الذي يمنحه هذا القطاع النشيط جدا في التجارة الدولية، فإن كتابة الدولة المكلفة بالصناعة التقليدية اعتمدت إستراتيجية مندمجة ترمي إلى الاستغلال الأمثل للإمكانات الاقتصادية التي يزخر بها قطاع الصناعة التقليدية لفائدة نمو بلادنا وتنميته الاجتماعية والاقتصادية.
والنتائج الكمية المستهدفة من طرف كتابة الدولة والتي تترجم هذه النظرة الجديدة للقطاع، تتمثل في :

التكنولوجيات الجديدة في خدمة الفنون والتقاليد الشعبية

- مضاعفة رقم معاملات الصناعة التقليدية ذات المضمون الثقافي،
- تقوية الصادرات بشكل كبير،
- خلق 4 مليار درهم إضافية من الناتج الداخلي الخام،
- خلق 117 500 منصب شغل و300 مقاولة و15 000 مقاولة صغيرة.

وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على وعينا بإمكانات النمو التي يتوفر عليها هذا الميدان.
وتتمحور استراتيجينا القطاعية، التي تعتمد على دراسة موضوعية ومعمقة، حول عشرة محاور رئيسية :

- الإنتاج،
- الجودة والخلق،
- البحث والتنمية،
- الترويج والتسويق،
- التكوين،
- الهيكلة وتدبير القطاع،
- التخطيط الجهوي،
- ظروف عيش وعمل الحرفيين،
- الصناعة التقليدية المسؤولة،
- التعاون الدولي.

وتبرز هذه المحاور الحرص على تغطية كل حلقات سلسلة قيم الصناعة التقليدية، من أجل تمكين القطاع من التوفر على الامتيازات التنافسية الضرورية لاختراق الأسواق سواء الداخلية أو الخارجية.
وتكامل هذه المحاور جلي، فالحلقة الأخيرة رهينة بكل الحلقات الأخرى. وإذا كان الإبداع يشكل بالنسبة للصناعة التقليدية شرط بقاء في السياق الاقتصادي الحالي، المعولم والشديد التنافسية، فإنه يبقى مع ذلك تابعا للعناصر الأخرى للجهاز. إن الإبداع والتصميم لا تكفي دون نسيج إنتاجي متنوع، قادر وحيوي، ودون كفاءات ومهارات ودرايات ملائمة ومحينة باستمرار، ودون تحكم في تقنيات الإنتاج، ودون شبكة للتزويد بالمواد الأولية، ودون آلية للبحث تمكن من تحسين جودة المنتوجات والإبداع وتوفر حلولا للمشاكل المطروحة ، ودون بنيات وفضاءات للإنتاج مناسبة، ودون قدرات استثمارية ، ودون معايير تضمن جودة المنتوجات، ودون منظومة قياس ومتابعة تسهل اتخاذ القرار أو الاستباق أو التخطيط انطلاقا من معطيات موثوقة، ودون استكشاف الأسواق الوطنية والدولية أو دون آلية لدراسة السوق وللتوزيع تمكن من اختراق شعب التسويق، وأكتفي بهذا.
وأغلب هذه الأوجه تمت الإشارة إليها في تقرير 2008 لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية حول الصناعات الثقافية، كعوامل تكبح هذه الصناعات بالدول السائرة في طريق النمو. فليس من المفاجئ إذا أن تواصل كتابة الدولة، كما يؤكد ذلك

تقريرها نشاطها لسنة 2008 ، حربها على كل الجبهات في آن واحد.

وفي صميم موضوعنا، نؤكد الأهمية التي نوليها للإبداع والى تحديث كل هذه المهن التقليدية والفنية التي تزخر بها بلادنا، مقتنعين بضرورتها لكي لا تظل هذه المهن بعيدة عن تطورات الطلب والسوق، وخاصة تلك المتصلة بالصادرات.

والإبداع والتصميم يمثلان في نظرنا حجر الزاوية لتنمية الصناعة التقليدية والجواب على مشاكل تسويق المنتوج التقليدي. والحرفيون يحتاجون إلى تدخل التصميم لتأمين قابلية اقتصادية لمنتوجاتها وتنافسية أفضل مع منتوجات وممارسات التصنيع العصري. وبالفعل، لا يكون المنتوج قابلا للتسويق إلا إذا حظي باستحسان المستهلك. وبعبارة أخرى، إذا كانت المهارة التقليدية ملائمة للاستجابة لتغيرات السوق، ولحاجيات المستهلك وللتوجهات الجديدة.

وهنا يأتي دور المصمم ليترجم بوعي وإحساس هذه التغيرات لدى الحرفيين الذين غالبا ما يكونون بعيدين عن الأسواق الجديدة. وعلى هذا المستوى أيضا ، اعتمدت الإدارة المكلفة بالصناعة التقليدية مقاربة مندمجة تشمل التصور، والتكوين والتحسيس، والاعتراف وتشجيع المبدعين، مع المحافظة على الملكية الأدبية، من أجل إدماج مفهوم التجديد والخلق في القطاع.

وقد تم في هذا الإطار، مباشرة مجموعة من العمليات والإجراءات. وباقتصارنا على عدد قليل من الأمثلة، يمكن أن نذكر المشروع الضخم التي تمثل في إحداث، بفاس سنة 2007، لدار مخصصة للتصميم وللصناعة التقليدية داخل المركز الدولي لإنعاش الصناعة التقليدية. ومن ضمن الأهداف الموكلة لهذا المشروع، الذي يمس سواء تجديد منتوجات الصناعة التقليدية بواسطة التصميم، أو تدعيم هياكل الإنتاج والتسويق، يوجد تثمين الأشكال والتقنيات التي يستعملها حرفيو

مزاوجة التصميم بالصناعة التقليدية

فاس، وتحسين الإنتاج، وجودة المنتوجات، وتنمية نقط إنعاش وبيع الصناعة التقليدية على طول المسارات والمدارات السياحية، وذلك في أفق تعزيز وزن القطاع لجعله منافسا وقادرا على اختراق أسواق جديدة.

والورشة الأولى المنظمة في هذه الدار أدى إلى إنتاج نماذج عصرية من منتوجات الصناعة التقليدية، هيأها فريق من المصممين المغاربة والهولنديين لشعب أفقية، كالصفارة، والخزف، والنسيج، والتطريز، والحرف الجلدية، والزركشة، وصناعة مشط الشعر انطلاقا من قرن الماشية. وقد تم عرض هذه النماذج بالمغرب وبهولندا، من أجل تسويقها وطنيا وعلى الصعيد العالمي من أجل حرفي مدينة فاس.

ولا يقتصر تحسين العرض عن طريق التصميم على مدينة فاس. ففضلا عن العديد من العمليات المبرمجة في مخطط تنمية الصناعة التقليدية لهذه الجهة، تم إحداث مجموعات بواسطة مصممين معروفين لوضعها رهن إشارة الصناع التقليديين لشعب مجوهرات تزنيت، والترصيع وصناعة المجوهرات بخشب العرعار بالصويرة، من أجل تكييف منتوجاتها مع توجهات السوق.

ومن جهة أخرى، سجلت 2008 تنظيم جوائز في إطار عمليات تشجيع الخلق وتقييم مهارة الحرفيين. وقد تعلقت بالترصيع والمجوهرات بالصويرة والخزف بآسفي والنسيج التقليدي بوزان. وهكذا، واقتناعا بأنه في الوضع الدولي المتميز بتنافسيته العالية، فإن تحفيز الابتداع يمر أيضا عبر الدفاع عن الحرفيين في مواجهة المنافسة غير المشروعة والاعتراف بهويتهم الثقافية، فإن كتابة الدولة تعمل على توقيع شراكات مع المكتب الوطني للملكية الصناعية والتجارية من أجل تسجيل علامات جماعية، والتصديقات المتعلقة بالمنتوجات الحرفية (اتفاقية سبق توقيعها حول الطاجين)، وتنظيم تعليمها والتصديق على جودتها، ووضع أجهزة لتفعيل هذه التدابير، وأيضا تحسيس الحرفيين بأهمية هذه التدابير. إن ترسيخ ثقافة الإبداع والتصميم في القطاع هو طبعا عمل طويل النفس. لكن الطريق واضحة الآن وقرار السير فيها قرار لا رجعة فيه. وإذا كانت هذه الخطوات الأولى لا تسمح لنا أن نقيس حجم أثر اختياراتنا على حصة هذا القطاع في النمو الاقتصادي لبلادنا، فيمكن أن نؤكد أن الأمر سيكون ممكنا عما قريب. وبالفعل، وبفضل الأداة الإستراتيجية التي تزودنا بها (المرصد الوطني للصناعة التقليدية) الذي يضطلع بمهمة انجاز الدراسات الضرورية لتزويدنا بهذه المعطيات، وبفضل جهود التفاوض مع الإدارات والهيئات المعنية، لتحديد المردود الذاتي للقطاع لجعله أكثر وضوحا في اقتصاد البلاد، فإننا سنكون في القريب العاجل قادرين على فعله. وهذا لا يمنعنا من أن نعلن عن مولد الصناعة التقليدية كشعبة جديدة للصناعة الثقافية.

(1) حسب عالم الاجتماع الكيبيكي، Guy Rocher 1969، 88.

(2) تعريف الثقافة من طرف اليونسكو. تصريح مكسيكو حول السياسات الثقافية. المؤتمر الدولي حول السياسات الثقافية، مدينة مكسيكو، 26 يوليوز – 6 غشت 1982.

(3) رقم ينبغي أن يأخذ بحذر. فبما أن منتوجات الصناعة التقليدية ليست محددة في التصنيفات الجمركية والتجارية، فيصعب قياس أثرها وإبراز دورها في التنمية الاقتصادية وفي التجارة العالمية.

(4) حسب Gaëtan Tremblay من جامعة كيبيك بمونريال، كندا «حينما يصبح المنتوج سلعة، فإن الفن يختفي. وبما أن المنتوج الموجه للشراء ينبغي أن يستجيب إلى بعض معايير، فإن الفنان يفقد استقلاليته، وهو مضطر بحكم قوانين السوق إلى التقيد بالتزامات وإلا تم إقصاءه. ونلاحظ توجها قويا نحو تماثلية للفكر والأفكار المتداولة عبر وسائل الاتصال وهذا مقلق بالنسبة للخلق، فالأصالة والفن تختفيان».

الثقافة في قمة التغييرات الاجتماعية

روزا طوريس رويس
الوزيرة الجهوية للثقافة لحكومة الأندلس
الترجمة : باتريسيا لوكي ميناتشو

لقد قاست الجهة المستقلة للأندلس جاذبية موروثها الثقافي على جميع الأصعدة. وعليه، فإنها تستثمره لتلبية الطلب، وتحفيز حاجيات جديدة، وجلب الزوار الأجانب ، وتحبيب شبابها طعم مختلف أوجه الثقافة الجهوية. أكثر من تحفيز، إنها إستراتيجية للتنمية ممتدة على مر السنين، وعلى مقاس الانتظارات، ومحدثة للثروات ولمناصب شغل فضلا عن المتعة والرفاه.

إن الكوكب يعرف غليانا على صعيد التغييرات الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية. وإن تعميم تكنولوجيات الإعلام والاتصال، والاختلاط، والصراع من أجل مساواة الأجناس والتحسيس بالمشاكل البيئية أدت بالبشرية إلى استيعاب كون أننا لسنا في عهد تغييرات بل في تغيير عهد. والعالم يواجه أزمة تفوق الوسط الاقتصادي. نحن نحتاج إلى إطار ثقافي جديد، و إلى إيجاد أخلاقيات جديدة لتنمية مختلفة، كما كان وقتها الأمر بالنسبة للمطبعة، والثورة الصناعية والكهرباء.

وأمام هذا السيناريو، نحن في الأندلس منذ بضعة سنوات خلت، مقتنعون بأن الثقافة هي بطاقة الدخول للمسرح الجديد للعلاقات السياسية والسوسيواقتصادية الناشئة. ونحن نفكر هكذا لأنه في هذه الظرفية، الثقافة تسند دعامتين رئيسيتين: من جهة، عدم المساس بمخيالنا كمجتمع– ذاكرة الماضي، والموروث، والفن والجمال والتعبير الخلاق– ومن جهة أخرى، الآلة الاقتصادية القوية المحدثة لمناصب الشغل التي تفترض إبراز تظاهرات ثقافية.

إن مشاركة الثقافي في تحريك الاقتصاد بديهي في صناعات كصناعة السياحة : فالترفيه واقع في المجتمعات المتقدمة، ويلعب دورا في تحقيق الذات، وهو مخطط بعناية من طرف المواطنين.لكن الثقافة تخلق غنا بذاتها، مثلا، باستثمارات في فضاءات ثقافية، مع إعادة الاعتبار والمحافظة على الموروث المآثري والبيليوغرافي، أو بخلق وإنعاش الفنون التشكيلية، أو فنون الركح أو الفنون الأدبية، فالثقافة توفر للأرضية السوسيواقتصادية ما سبق أن عمم تحت تسمية الصناعات الثقافية.

يوجد بالأندلس حوالي 40 000 مقاولة ثقافية وترفيهية، مما يمثل 16% من مجموع الصناعة الأندلسية، ولذلك، فإن تدعيم هذه الصناعة أصبح أسبقية أساسية في سياسة مجلس الثقافة في الفترة التشريعية الحالية. وقد استقبلت الجهة المستقلة للأندلس ما مجموعه 6،5 مليون زائرا خلال سنة 2007، أكدت أن حافزها الرئيسي ثقافي. ويشكل ذلك زيادة بنسبة 3،1% بالمقارنة مع السنة الماضية وما مجموعه 25% من مجموع السياح الذي زارونا: فإذا سائح على أربعة يأتي لعرضنا الثقافي.

ومن هذا المنظور، فإن الأنشطة والمنتوجات الثقافية تخلق العديد من مناصب الشغل ودفقات الثروة. ولهذا السبب، فهي تشكل عوامل حاسمة للتقدم. إن إنتاجنا الثقافي يقدر بأزيد من 8 مليار أورو وعدد مناصب الشغل المحدثة من طرف القطاع الخاص ب 100 000 منصبا. واعتبارا لهذه النتائج، فإن التدابير المطبقة من طرف حكومة

الفلامنكو. ثقافة حية

الأندلس تركز على دعم الصناعات الثقافية – مع الحث على التشغيل ، وعلى تحديث المقاولات، أو مع التمويل المشترك للمشاريع – وعلى تسويق وإعطاء طابع عالمي لمنتوجاتنا الثقافية بتشجيع تنويع الإنتاج السمعي البصري، والرقص، والموسيقى وبخاصة الفلامنكو.

بطبيعة الحال، فإن هذه الإستراتيجية مدعومة بموارد اقتصادية، حيث أن حكومة الأندلس رفعت الميزانية المخصصة للثقافة بأكثر من 60% في السنوات الخمس الأخيرة، مما جعل المشاركة في الميزانية الإجمالية للجهة تتعدى 1% . لكن، فضلا عن الموارد، هناك أيضا حاجة لأدوات جديدة وإلى خلق أشكال تقنية وقانونية وتدبيرية جديدة. وقد شكل المخطط الاستراتيجي لثقافة الأندلس (PECA) أداة حاسمة، وقد هُيأت هذه الوثيقة طوال سنتين بإشراك كل الفرقاء في مجال الثقافة – من العمومي إلى الخاص، من المبدع إلى المنفذ– وأعطت ميلاد مخطط عمل، وكذا مراقبة للانجازات.

وقد أرسى هذا المخطط الاستراتيجي مجموعة من التدابير بالنسبة للصناعات الثقافية وفنون الركح، والتي تنص عموما :

- في ميدان الموسيقى، التكوين المتخصص لمترجمين فوريين وتشجيع المهرجانات، والمعارض والحفلات الموسيقية،
- تكوين وإحداث شبكة لأماكن الاستعراض، تشمل المسارح، والمتاحف وجامعات للرقص،
- في إطار المسرح، دعم الإنتاج الذاتي والإنتاج المشترك مع هيئات خاصة ومع مجموعات مستقلة،
- البحث عن إطار كامل لتدبير وإحداث سجل لمقاولات القطاع السمعي البصري،
- وبطبيعة الحال، تدابير خاصة بفن الفلامنكو.

إن الوضع المستقل للأندلس، كما تم إصلاحه في 2007، يضع الفلامنكو كعنصر متميز للثقافة الأندلسية. فنحن إذا مفوضون بشكل عام لتفعيل تدابير:

- للتكوين والتعليم، والمحافظة والبحث،
- للإدراج في شبكات الأسواق الوطنية والأجنبية،
- للاندماج الاجتماعي والسياحي.

ومن أجل ذلك، فنحن نتوفر على أداتين قويتين : باليه الفلامنكو للأندلس بقيادة الفنانة الكبيرة كريستينا هويوس (Cristina Hoyos) ووكالة الأندلس لتنمية الفلامنكو، التي تعالج العلاقات مع فناني مجموعات الفلامنكو (Penas flamencas) ومع المجموعات الخارجية أو الجامعات.

وكمسك ختام لهذه المبادرات، نحيي كل سنتين معرض الصناعات الثقافية للأندلس (FICA)، وهو موعد يعرف ازدهارا كبيرا حيث تعرض أغلبية المقاولات والأشخاص التي لها علاقة بالثقافة، مشاريعها، وتتقارب وتربط اتفاقات وتهيأ برمجات وتدفع بالقطاع. إنه نقطة لقاء، حيث تسجل كل دورة ارتفاعا في عدد المشاركين ونكون في الإصغاء لتجارب باقي جهات اسبانيا والعديد من دول العالم.

أريد أن أضيف إلى هذه الاعتبارات حول التأثير المتزايد للثقافة على التنمية الاجتماعية، الإشارة إلى تدابير أخرى والتي رغم أنها مختلفة عن ميدان الصناعات الثقافية، تساهم في التشغيل وفي الحيوية الاقتصادية : الاستثمارات في فضاءات الركح، والمتاحف والمواقع الأثرية.

وهكذا على الأمدين القريب والمتوسط، تم التخطيط لمشاريع مركز الإبداع الحديث لقرطبة، والمتحف الإيبيري لخاين(Jaen)، والمركز الأندلسي للرقص– في جناح قديم لمعرض اشبيلية 92 –، وتحويل

مؤسسة الثقافات الثلاث - إشبيلية

قصر الديوانة (Palacio de la Aduana) لمتحف للفنون الجميلة لمالقة (Malaga) والمركب السمعي لهذه المدينة، والفضاء المسرحي لغرناطة – الذي يصممه المهندس المعماري الياباني كنجو كوما (Kengo Kuma)–، وتوسيع متاحف الفنون الجميلة لقادس واشبيلية، والمتاحف الأثرية لقرطبة واشبيلية، واستثمارات أخرى من ممتلكات تراثية، كالعملية الشاملة في المسرح الروماني لقادس بمناسبة المئوية الثانية للدستور الاسباني لـ 1812.

أريد أن أختم بمبادرة جسورة ورائدة بإسبانيا قمنا بها هذه السنة : «القسيمة الثقافية 18». ويتعلق الأمر بقسيمة شراء بقيمة 60 أورو تهدى للشباب الذين يحتفلون ب 18 سنة في 2009، وصالح لمنتوجات ثقافية أو لأنشطة منظمة من طرف مجلس الثقافة أو من طرف هيئات أخرى مرتبطة بالبرنامج. وإلى جانب ذلك، نحاول أن ندرب الشباب على الثقافة، وخلق جماهير جديدة وتشجيع الصناعات الثقافية. وكما يمكن أن تلاحظوا، فبالأندلس، الصناعة والثقافة تجمعهما روابط قوية.

الثقافة والتنمية الاقتصادية
الواقع والآفاق في إطار العولمة

عزيزة بناني
سفيرة، مندوبة دائمة لدى اليونسكو

إن الكاتبة في وضع يسمح لها بقرائتين : قراءة ناتجة عن المنهج الذي تتبعه بلادها، المغرب، ولكن أيضا منهج رؤية معولمة للرهانات والممارسات يسمح باعتماد نسبية لكل شيء، ولكن أيضا الإحتفاظ بأفضل التجارب الناجحة في العالم. ومقاربة السفيرة، مندوبة المملكة المغربية لدى اليونسكو، المبنية بالخصوص على اتفاقيات ومؤتمرات وتصريحات وعلى الأفكار التي يشاركها فيها اليونسكو، تشدد على دور الدول وعلى ضرورة انخراطها بكل فعالية.

لقد أصبح من البديهي أن الثقافة لم تعد تسلية. فهي تلعب دورا هاما في خلق فضاءات للحرية، وتشجيع الإدماج والتماسك الاجتماعي، والمحافظة على التنوع الثقافي والمساهمة في التنمية الاقتصادية.

لقد مكن تقرير اللجنة العالمية للثقافة المعنون «تنوعنا المبدع» (اليونسكو 1995) من القطع مع التصور التقليدي للتنمية ومن أخذ بعدها الثقافي بعين الاعتبار، وبعبارة أخرى، اعتبار الثقافة كأداة للتنمية المستدامة وكميدان للنشاط بوسعه أن يساهم في التقليص من الفقر. وهكذا، فإن الرابط القائم بين الثقافة والاقتصاد يبرز الدور الهام للثقافة في إطار السياسات التنموية ويؤكد بأن التنمية دون ثقافة هي نمو بدون روح.

في عالمنا الذي يشهد تحولات متسارعة والذي تسيطر عليه قوانين السوق، فإن إدراج المكون الثقافي في مفهوم التنمية يعبر أيضا عن الرغبة في أنسنة العولمة.

وهذا التصور للثقافة تم تعميقه خلال المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة بجوهانسبورغ (شتنبر2002)، والذي خلص إلى أن الثقافة هي عماد رابع للتنمية، إلى جانب الأعمدة الثلاثة الأخرى: الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي. وفي هذه المقاربة، فإن رهان التنمية المستدامة تتمثل في التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة والمحافظة على التنوع الثقافي.

وقد جعل المفهوم الجديد من الثقافة رهانا هاما في مواجهة الضرورات الاقتصادية التي تفرض قواعدها متجاهلة التنوع الثقافي.

غير أن الإعلان العالمي لليونسكو حول التنوع الثقافي (2001)، ينص على أن التنوع الثقافي بالنسبة للنوع البشري هي بنفس أهمية التنوع البيولوجي بالنسبة لكل ما هو حي. وقد أضحى التنوع الثقافي إحدى أهم مكونات كل سياسة للتنمية المستدامة ومفهوم السياسة الثقافية يأخذ بذلك بعدا أوسع.

وعلى أساس المعايير الجديدة، على كل بلد أن يخلق نموذجه حسب خصوصياته الذاتية. ولهذه الغاية، فبوسعه أن يعتمد بالخصوص على توصيات تقرير «تنوعنا المبدع» وتوصيات المؤتمر الحكومي حول السياسات الثقافية (ستوكهولم – 1998)، إضافة إلى الأداة المعيارية الكونية (التصريح العالمي لليونسكو حول التنوع الثقافي – 2001، اتفاقية من أجل المحافظة على الموروث الثقافي اللامادي – 2003، اتفاقية حول حماية وتشجيع تنوع التعبيرات الثقافية– 2005).

وإلى تاريخ قريب، كانت الدولة تعتبر المسؤول الرئيسي للسياسة الثقافية، ولتدبير الموروث الثقافي – في مختلف أصنافه –، ولتشجيع عناصر جديدة للثقافة (فنون تشكيلية، سينما، أدب، سمعي بصري،...) ولمختلف المبادرات ذات العلاقة مع الثقافة.

والتنوع الثنائي الحاصل بين المكونات الثقافية «ثقافات التقاليد» والتعبيرات الثقافية الناتجة عن إبداع الأفراد،

مقر اليونسكو بباريس

والمجموعات والمجتمعات، يتقوى أكثر فأكثر نتيجة وقع قواعد السوق والثورة الرقمية. لذا، ولو أن صياغة السياسة الثقافية تظل أساسا من اختصاص الدولة منذ نهاية القرن الماضي، فقد فرضت ضرورة إعادة تحديد هذا الدور نفسها– لا سيما على صعيد الإدارة العمومية المكلفة بالثقافة– وكذا العلاقات التي ينبغي على الدولة أن تقيمها مع مختلف الفرقاء: الجهات، والمنظمات، والمقاولات الخاصة، والفنانين، والمفكرين والمنشطين الثقافيين...

والدولة مدعوة إلى البحث عن الإستراتيجيات والممارسات الثقافية القادرة على خلق الظروف اللازمة لتحرير الخلق الثقافي في كل أشكاله، وإنعاش القدرات الإبداعية الوطنية وتشجيع إحداث صناعات ثقافية.

وكل سياسة ثقافية يجب لزاما أن تأخذ بعين الاعتبار السياق المعولم للمبادلات وأثر الأسواق العالمية على الثقافات الوطنية: تعايش متعدد الثقافات، تنافس متزايد وغالبا غير متوازن، انقلاب أنماط الإنتاج ونشر الثقافة، تحولات سريعة للاقتصاد والثقافة، ومختلف الإمكانيات الجديدة...

وبما أن للصناعات التقليدية توجه نحو الانسجام، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فمن الضروري السهر على الحفاظ على الخصوصيات المحلية (الكنوز الثقافية للجهات والمجتمعات، المواقع التاريخية، السياحة الثقافية والمهرجانات...)

في المغرب، مبادرات عدة – ومنها مبادرات مختلف الوكالات الجهوية للتنمية– واعية اليوم بهذا المطلب. ومنتدى إمرقان الذي تنظمه وكالة الجهة الشرقية حول «الموروث المتقاسم» هو توضيح على ذلك.

والتنوع الثقافي والموروث المادي واللامادي لكل المجموعات الاجتماعية والجماعات الثقافية تشكل مصدر لا ينضب لتغذية الخلق على المستوى المحلي والوطني، دون التمسك الزائد مع ذلك بالاختلاف، بل التفتح على الثقافات الأخرى للتبادل معها والاغتناء عن طريق الاتصال. ويتطلب ذلك، الاستثمار في تحديث البنيات والتكوين المهني والتقني.

ونحن نشهد حاليا بالمغرب حيوية كبيرة لمختلف القطاعات الثقافية، كالرسم والموسيقى والسينما التي تساهم في التنمية الاقتصادية الوطنية. وهذه القطاعات تحتاج إلى ميكانيزمات دعم من أجل المساهمة في إنعاش التنوع الثقافي الوطني، مع الاغتناء عن طريق الاتصال بالثقافات الأخرى وأيضا لكي تكون متنافسة على الصعيد الجهوي والدولي.

إن الصناعات الثقافية هي وسائل النقل المعاصرة للثقافة المندمجة في الأنشطة الاقتصادية. ويتم التوزيع عن طريق شبكات التجارة الدولية. وبسبب العولمة، أصبح يوجد تفاعل وظيفي بين الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الثقافية. وبذلك، فالسلع والخدمات الثقافية والتي هي في

تصوير الأفلام بالمغرب : نشاط شديد الحيوية

اليونسكو تدعم الاقتصاد الثقافي

نفس الوقت عناصر من الموروث الثقافي وسلع ذات قيمة تجارية، تخدم في نفس الوقت الثقافة والتنمية.

ولا يمكننا إذا اعتبار المنتوجات الثقافية كسلع عادية وإرضاخها لقواعد السوق فقط، مما قد يؤدي إلى هيمنة الثقافات التي تتوفر على موارد وميكانيزمات للدعم والقادرة على الانتشار والتوزيع بالنظر لأثر الأسواق العالمية على الإبداع.

وذلك ما دفع فعلا بإعداد اتفاقية حول حماية وتشجيع تنوع التعبيرات الثقافية (2005) التي تعترف للمرة الأولى، في القانون الدولي، بالطبيعة المتميزة للسلع والخدمات الثقافية كحاملة لهوية وقيم ومعاني، وإذا ضرورية للتماسك الاجتماعي.

وبالمغرب، على غرار الدول السائرة في طريق النمو، يوجد عدم توازن كبير، من جهة، بين الإنتاج والاستهلاك، ومن جهة أخرى، على صعيد المنافسة في الأسواق الدولية.

ولهذه الغاية، فإن كل سياسة ثقافية يجب أن ترتكز على الصعيد الوطني على التعاون بين العمومي والخاص والانفتاح أيضا على التعاون والتضامن الدولي. وهذا عنصر جديد من اتفاقية 2005 التي تشجع تدعيم التعبيرات الثقافية لكل البلدان ودعم البلدان الناشئة لتنمية صناعاتها التقليدية.

ولمواجهة الآثار المتزايدة للثورة الرقمية وللقوى الاقتصادية الدولية التي تتعرض لها هذه الصناعات أكثر فأكثر، فإن هذه الدول من صالحها إحداث شبكات جهوية لدعم مشترك لترويج الإمكانات الداخلية لكل واحدة من هذه الدول والتموضع في موقع أقل سوءا بالأسواق الدولية مع الدول المتقدمة.

والأمر إذا من مهام الدول أن تعمل في هذا الاتجاه وتتخذ تدابير الدعم لتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة، وتوفير توازن للسوق، وضمان تنوع القوائم وتقوية الحلقات المرتبطة لسلسلة، أي الخلق والإنتاج والنشر والتوزيع، والولوج، والانتفاع بالتعبيرات الثقافية المتداولة بواسطة السلع والخدمات الثقافية، لكي تندمج هذه الصناعات الثقافية في مسار العولمة.

وينبغي أن يكون الشباب، وهم أهم مستهلكي الثقافة وأهم مستقبلي أنماط الثقافة المعولمة، أول المستفيدين من السياسات الثقافية الجديدة التي عليها أن تأخذ بعين الاعتبار حاجياتهم، خاصة في مجال التربية والتكوين والتشغيل.

ويتجلى مما سبق بأن على السياسات الثقافية أن تخضع لتأهيل حتى يتسنى لإنتاجها في مجال السلع الثقافية أن يكون له أثر هام على قطاع الاقتصاد.

وسياسة ثقافية مجددة، وحيوية وهادفة ومكيفة مع حاجيات السوق الكونية، يمكن أن تنمي نشاطا اقتصاديا في خدمة الإبداع الثقافي، وحماية الهوية الذاتية وإحداث فرص الشغل والثروة.

مهرجانات الجهة الشرقية تعبأ الشباب

العلاقة بين المعارف والتراث الثقافي وتثمينها لفائدة الصناعات الثقافية

إدريس خروز
مدير الخزانة العامة للمملكة المغربية

التراث في مختلف أشكاله يروي المعارف، بل هو منبع رئيسي. فالتراث ومجموع الأنشطة التي تمنح الولوج إلى المعرفة هي إذا ركائز كرامة الإنسان و، إجمالا، للممارسات الديمقراطية والمتسامحة، حيث احترام الذات كما احترام الغير يتضافران. وإذا فللصناعات الثقافية أيضا هذا المهمة النبيلة.

التراث هو دون تردد مكون أساسي في التكوين والتنمية الثقافية في بلد ما. إن التراث بالشكل الذي يتم النبش فيه، ويعرف، ويساءل ويثمن، يساهم بشكل واسع في شخصية المواطنين. والروابط بين المعارف والتراثات الثقافية لا يمكن تحليلها جيدا وفهمها جيدا إلا حسب حاجيات القطاع.

إن السوق ليس معطى جامد. فهو ما تصنع به تعبيرات الحاجيات الملباة عبر الطلب. وهو أيضا ما لا يعبر عنه المستعملون الكامنون، سواء لكونهم لا يتوفرون على الموارد المالية لفعل ذلك، أو لأن طريقة حياتهم لا تطابق هذه الحاجة.

إن المعرفة والتراث تهم الممتلكات والرموز المادية واللامادية. وتصنيعها ليس فقط مسألة مال. فلها أبعاد قانونية لها صلة بالملكية الفكرية والصناعية، وأبعاد علمية وتكنولوجية مرتبطة بالخصوص بالتحكم في المعارف في ميادين كالحفريات الأركيولوجية، وتفكيك الرموز، وترميز علامات الماضي والتحكم في تكنولوجيات الترميم والحفاظ والترقيم. إن الصناعات الثقافية ليست فقط سلعا، ولا يمكن في أي حال من الأحوال اختزالها في مسائل الثمن، والكلفة والتثمين المالي.

إن الاستثمارات الضرورية بقدر ما هي ثقيلة وضخمة، فان عوائدها ضعيفة من حيث المردودية المالية، على الأقل على الأمدين القصير والمتوسط. لأنها سلع وخدمات جماعية بامتياز ومردودها أولا اجتماعي ، وثقافي وسياسي. فسواء تم تدبيرها من طرف الدولة أو تشعباتها، أو فُوضت في إطار تسيير خارجي، فهي تبقى مع ذلك ملكا للمجتمع، لا تمس، وغير قابلة للتفويت وخاضعة لعاديات الزمان ولأهواء تصرفات الإنسان.

وكما هو الشأن بالنسبة للتعليم والتربية، فإن التراث مصدر مفضل للمعرفة. فعلاوة عن الإسهام المباشر في تكوين النخبة، والأطر والمستخدمين لتفعيله، فإن التعرف على التراث الثقافي وتثمينه تمكن المجتمع من بناء نفسه.

إنه التاريخ، وهي المواطنة والعلاقات مع الآخرين التي تتمكن المعارف –التي يرويها التراث الثقافي– من تنميتها أكثر من غيرها. وسواء تعلق الأمر بالمآثر، أو بالخزانات، أو اللغات الوطنية، أو فنون النقش الصخري، والموسيقات، والرقصات، والأناشيد، وفنون الطبخ، واللباس، والمنسوجات، والصناعات التقليدية، الخ... كل أشكال التراث

ولوج مفضل للمصادر التراثية

المكتبة الوطنية للمملكة المغربية : أداة في حجم الرهانات

هي نابعة من معارف متعددة، ومعقدة وتزداد حذلقة.

إن التكنولوجيات العصرية للإعلام والاتصال والمحافظة تجعل أن عددا متزايدا من مكونات التراث تستعمل لتشجيع المعارف، وتحليلها وبالتالي نسخها وطبعها من أجل توزيعها ونشرها.
إن انتفاء طابعها المادي قلصت بشكل واسع الحواجز التي تقف أمام التوزيع والاتصال. فالموجه إليهم، قراء، وباحثين، وتجار ومنتجين مستقلين يمتلكون استقلالا أكبر يوما عن يوم.
فالأنترنيت والخزانات الافتراضية تحدث مزيدا من الأوضاع الجديدة، و الغير مسبوقة التي لا تجيب عنها إلا جزئيا الآليات الموضوعة.

إن حرية الولوج عبر الانترنيت لمراجع تراثية مسموح بالولوج إليها أو لا، تضع مشاكل جديدة. فهناك مشكل الملكية القانونية، وهناك مشاكل تحميل وهناك القدرة على تفريغ ملايين الصور والكتب التي لا تخضع لأي قيد عند الولوج.
والخزانة الرقمية لكوكل Google تطرح مجموع هذه المشاكل مرة واحدة وبشكل مكثف. وردود الفعل التي تسببها هذه العملية تنم عن طبيعة المواقف – الايجابية وكذا السلبية– التي تظهر بمجرد ما يتعلق الأمر بثلاثية: المعارف – التراث – التنمية الصناعية.

وهذا التفاعل بين التراث الثقافي، والمعرفة وتنمية الصناعات الثقافية يطرح نفسه اليوم على شكل قيم، واقتصاد وتماسك اجتماعي. ومجتمع لا يثمن ثراته بصيانته، وبالتعرف عليه وبالتعريف به، يبتر ذاته من جزء هام من كيانه.
إن التعددية الثقافية والحضارية للمغرب هي جد راسخة في مجموع تكوينات تراثه المادي واللامادي.

وبواسطة الصناعات الثقافية، فان التراث هو دون شك مصدر هام للإيرادات ولإحداث مناصب شغل. وإن تدعيم قيم الأخلاقيات الذي يسمح به التراث المُثمن الملائم هو عامل أساسي للتماسك الاجتماعي. وتصرف الأبعاد المجالية، والإعلامية والبشرية التي تعطيها الصناعات الثقافية للمعارف المتصلة بالتراث في الخصال السياسية.
أما بالنسبة للمغرب، فان هذا التفاعل يمكن أن يصاحب الدينامية الشاملة للانفتاح للمجتمع المغربي على المكتسبات والمعارف الكونية التي تشكل ضمانة للحداثة، عبر التعرف على المجتمعات الأخرى وثقافتها، والاعتراف بها واحترامها.
إن مشروع إعادة تكوين وتثمين الذاكرة الجماعية لا يمكن أن يكون مثمرا ومزدهرا إلا إذا ساعد مجتمعات كالمغرب – حيث السن الوسط هو 20 سنة – إلى الغوص في ماضيها لتقوية شخصيتها والانفتاح على المستقبل.
و تجنب فخاخ الهوية الحنينية، الحاقدة والمتحجرة هي إحدى خصال معرفة تساؤلية متوفرة ومنفتحة للآخرين وللذات. فالقدرات الهائلة التي توفرها اليوم تكنولوجيات جمع المعارف تمكن من تحقيق قفزات حضارية هائلة.

وحيث أننا على يقين بأن الإنسان أصبح أكثر من أي وقت مضى، محرك تنمية اقتصادية واجتماعية منسجمة ومزدهرة، فلا يمكن أن تكون هناك أية معرفة وعمل منتج دون ثقافة رقمية مزدهرة. وهي تمر عبر تقاسم الخبرات والإصغاء للآخر. والسعادة، والتنمية والعيش الرغد، الخ، لا توجد بذاتها : إنها توجد في احترام اختلاف الآخرين.

وإذا كانت الدعامات الرقمية تصلح لشيء اليوم، فلكي تعلم الإنسان أنه لا فائدة منه إلا عبر علاقاته مع الآخرين في بيئات تزداد توسعا وتزداد تميزا عن معالمها المعتادة.
إن الترقيم والتعلم الديمقراطي ينبغي أن يتما بتواز. إن قاعدة الديمقراطية هي الحرية، والمسؤولية، واحترام الآخرين. وهذا يمر أيضا عبر احترام الذات. كما يمر عبر إعادة الكرامة لشخصية الإنسان.

إن شخصا أميا هو شخص ناقص ومشلول ومهان. وحق الإنسان يبدأ من هنا. والتراث الذي ينبني على معارف مثمنة بواسطة التكنولوجيا يمكن أن يشكل وعاءا جميلا له.

الثقافة والتنمية
خلاصات من تجربة أصيلة

محمد بنعيسى
رئيس بلدية أصيلة – الأمين العام لمؤسسة منتدى أصيلة

إن المواسم السنوية لأصيلة تكتسي صفة التميز. فالكاتب مازال يتحدث عن «تجربة» في حين أن التظاهرة أصبح لها طابع شبه مؤسساتي، مما يدل على القدرة، إن لم تكن الإرادة، لاستدامة هذه الصيغة فضلا عن الشغف والحماسة اللذان لم تخفتا لدى المنشطين.
ولكونها محركا للتنمية المحلية، ومصدرا لتعبئة السكان، فإن مواسم أصيلة تأثر على المدينة إلى ما بعد كل اختتام. لقد أحدثت حالة نفسية جديدة، وغيرت التصرفات، ودفعت إلى العمل وإلى المبادرة.
نموذج أم مرجع؟

كثيرا ما أسأل من قبل صحافيين ومثقفين وناشطين جمعويين، وتارة من طرف فاعلين حزبيين ومسؤولين مجوميين، عن «سر» نجاح تجربة مواسم أصيلة الثقافية، كونها راهنت منذ انطلاقها على ربط النشاط الثقافي بالإسهام في المجهود التنموي على الصعيد المحلي.
والحقيقة أن تلك الأسئلة التي أصغي إليها بانتباه حيثما وجهت إلي، تشكل بالنسبة لي نوعا من «الإحراج» رغم قناعتي بصدق نوايا أصحابها وصفاء البواعث التي تحركم.

وأفترض أن ثناءهم على التجربة وإعجابهم بها صادق، يفصح عن الغيرة على أي عمل ثقافي، وربما يشير بذات الوقت إلى خوفهم عليها وتشوقهم إلى معرفة أسباب استمرار التجربة وكيفية حمايتها من العثرات.
ولن أدعي، تواضعا إن أكدت منذ البداية، أنه لا يوجد سقف يقاس به وعليه نجاح أي مشروع أو مبادرة ثقافية من شأنهما تحريك فاعلية الإنسان وحفزه على تنمية ذكائه وشحذ مواهبه وتفجير قدراته الخلاقة الظاهرة والمضمرة على العطاء المتجدد، ضمن أفق تصور هادف لجدوى الفعل الثقافي.

وينبغي أن أشدد هنا على أن التجارب الثقافية تخضع وتتأثر حتما بالمحيط الثقافي وبالسياق الإجتماعي الذي تنبت فيه. كما يتوقف نموها واستواؤها على مدى تضحية الأفراد وتطوعهم بوقتهم على حساب مصالحهم الذاتية. ومع لزوم هذا الشرط يصح القول كذلك بوجود اتفاق على معايير متعارف عليها يلزم توفرها قبل إطلاق أي مشروع مماثل.
لا أدري إن كانت توجد حقا «وصفة» خاصة، أضعها رهن إشارة الراغبين، لمشروع أصيلة الثقافي التي يلح السائلون في طلبها، يقينا مني أن التجربة أصبحت ملكا مشاعا بين المغاربة وهيئاتهم العاملة في حقل الفكر والثقافة، يمكنهم أن يأخذوا منها ما يناسبهم وما يحدد لهم معالم طريق إنبات مشاريع نظيرة لها في بيئاتهم المحلية.

أتصور أن النجاح في مبادرات من ذلك القبيل، مرهون بإدراك واع للآليات التي تتحكم في تحريك الواقع الاجتماعي المحلي المرشح لاحتضان أية تجربة تتوخى تغييره. وتلك كانت الخطوة الأولى والحجر الأساس في مخطط بناء المشروع الثقافي «الزيلاشي».
ولا أخفيكم أن الثلة التي نهضت بالمشروع، تأثرت بتجارب صغيرة وكبيرة عايشها البعض منهم عن كثب خارج المغرب، استخلصنا منها بعض مقومات الاستمرار وما يمكن أن أسميه فن مراوغة الإكراهات والتحايل على الصعوبات والمثبطات.

في أصيلة، تأملنا أصدقائي وأنا، واقع المدينة كما هو. وضعنا تصورات لأوراش

صغيرة قابلة للإنجاز بهدف تغيير ملامح المدينة التي لم تكن تسر أحدا. أصغينا إلى السكان ودخلنا معهم في حوار ونقاش متصل لم ينقطع حتى الآن، وقد تحقق جزء مهم من الرهان الذي جمعنا ووحدنا منذ أكثر من ثلاثة عقود، تحققت بمجهود ثلاثي مع المؤسسة والبلدية والسكان.

حددنا يومئذ المطالب المستعجلة للمدينة الكفيلة بتحقيق أي إقلاع تنموي بها، بالمعنى المتواضع لهذه الكلمة. فانتهينا إلى حقيقة بديهية مفادها أن أي تغيير في البنيات الذهنية والعقليات وكذا السلوكات الاجتماعية يجب أن يكون القاعدة ونابعا من قناعة السكان به يتجاوب مع انتظاراتهم ويؤمن مشاركتهم، تغيير يعكس تطلعاتهم ما يوجب الأخذ بآرائهم وعدم استصغارنا كيفما عبروا عنها. فالسكان ببساطة قادرون على إفشال أو عرقلة أي مشروع، بأدوات المقاومة الخاصة لديهم، ولا سيما إن أحسوا أن «النخبة» تقيم حواجز تباعد بينها وبينهم.

لم نهمل ونحن في طور التوعية بالمشروع أية فئة يمكن أن تساعدنا. أفهمنا الجميع أن المشروع الثقافي سينعكس إيجابا على نمط حياتهم وسيغير وجه مدينتهم على المدى القريب بحساب ذلك الوقت وبالتالي فإنهم يمتلكون نصيبا يمكنهم أن يساهموا به في تلك الشراكة المفتوحة، إما بشكل مباشر أو خلال السماح لأبنائهم بالإنخراط في أوراش هادفة.

بدأنا بالعناية بنظافة المدينة والمحافظة على البيئة المحلية ؛ ما أدى على الفور إلى تحقيق هدفين متوازيين ومتوابطين : تنمية الإحساس بقيمة الجمال لدى الناشئة وحثهم على الدخول في سباق لابتداع أحسن الأساليب المحققة للهدف.

وكم كانت دهشتنا ونحن نلاحظ على الطبيعة نتائج المراهنة على رجال المستقبل، وقد استوعبوا مغزى إظهار مدينتهم بوجه باسم جميل، سيشجعنا فيما بعد على دعوة ثلة من الفنانين التشكيليين المغاربة[1]، ليندمجوا مع الأطفال في ورش «الجداريات» الذي أردناه أن يكون مقاولة إبداعية جمالية غير مسبوقة في تاريخ المدن المغربية ؛ رأسمالها الذكاء الإنساني، وحيث تحاورت وتجاورت المواهب الفنية المصقولة مع البراعم التي تتلمس طريقها للإعلان عن ما يختلج في وجدانها وأعماقها من أحاسيس نبيلة وبريئة عفوية للجمال واللون والطبيعة والحياة.

الخياطة الراقية تجد أيضا لها مكانا بأصيلة

الأطفال مجتمعون بمرسم

لم نؤسس «الجداريات»، التي أعتقد صادقا أنها اختزلت بكثافة رمزية تجربة أصيلة الثقافية، لتدريب الأطفال على الرسم وكيف يمسكون بالفرشاة ويميزون بين الألوان وهم يقفون إلى جانب الأسماء الوازنة في الإبداع التشكيلي، لكننا قصدنا بالدرجة الأولى غرس قيمة تربوية لترسيخ فضيلة العمل الجماعي في نفوسهم والالتزام بالمحافظة على نظافة المحيط البيئي عن طريق حماية الجداريات.

مكنتنا «الجداريات» من قياس درجة تقبل السكان وتعاطيهم معها بعد أن ملأت الألوان المتعانقة مساحات من جدران منازلهم وواجهات بيوتهم أو محلاتهم المتواضعة. وهنا لا بد من الإشارة إلى نظرة المجتمعات التقليدية للرسم والتصوير.

اقنع الحوار والتواصل مع السكان عبر الأقنية الأخرى (المشاركة في تدبير البلدية) جدوى ما شاهدوه لأول مرة في مدينتهم، ما حفزهم على التفكير في كيفية انخراطهم في ذلك المجهود الجمالي الذي أضفى على المدينة مع مرور الأيام، رونقا. هكذا صار السكان حاضنين لرسوم الكبار والصغار حارسين لها.

لقد كسبنا إذن ثقة الكبار، وتعلق الصغار بما لمسوه في مدينتهم.

وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن لمشروع يستهدف المنفعة العامة، كيفما كان حجمه إذا لم يتوفر في القائمين عليه شرط التطوع والتضحية بدون حدود، من أجل استمراره وتطوره دون استباق متسرع للنتائج وحرق للمراحل. فليس التغيير في أي مجتمع بالأمر اليسير الهين، غير أن الإرادات الحسنة وقيم نكران الذات والإصغاء إلى آراء الآخر، كلها عوامل دافعة.

وأظن أننا سرنا في أصيلة عموما على هدى تلك التوجهات، فقد انفتحنا على كل الحساسيات والفعاليات. هناك من انظم إلينا وقاسمنا الهموم الثقافية، مثلما ابتعد آخرون عنا دون أن يشوشوا علينا، أما الذين توجسوا منا وناصبونا قلة «الود» فقد طواهم الزمن، ولم يبق إلا الفعل النافع.

أتساءل أحيانا وبصدق، وقد كبر المشروع وباعدتنا السنون عن لحظة الانطلاق العسيرة واللذيذة، كيف وصلنا إلى ما حققناه ؟ لم يخطر ببالنا أواخر عقد السبعينات من القرن الماضي، وبلادنا على ما كانت عليه، أن تجربة أصيلة

رباعي أفغاني في عرض موسيقي

سيتحقق لها امتداد سيجعل منها تجربة رائدة، أثبتت صواب الرأي القائل بأسبقية الثقافة على التنمية وإنهما مترابطان ومتزامنان، أو بعبارة السياسة «بينهما علاقة جدلية».

ركزت في هذه الكلمة، على تجربة «الجداريات» ونحن نعلم جميعا أنها فعالية ضمن الفعاليات الكثيرة التي احتضنتها أصيلة وموسمها الثقافي، كانت لها هي الأخرى آثارها وانعكاساتها على أجيال من الصغار والكبار، من سكان

حفل مجموعة ماك تينور

المدينة مثلما انتقلت «العدوى» إلى أمكنة أخرى، عبر الذين ترددوا على مواسم صيف أصيلة.

ودون أن أستطرد في تعداد الصعوبات التي واجهتنا وإبراز الإنجازات التي أدخلت علينا السرور وأنستنا متاعب المعارك الصغيرة، فإني أود أن أنتهي إلى ما أعتبره «خلاصات» تجربة أصيلة، يمكن لمن أراد الاستئناس بها وليس نقلها حرفا.

أول تلك الخلاصة هي الرعاية الملكية السامية التي حظي بها مشروع أصيلة «الثقافة من أجل التنمية». فقد كان جلالة الملك محمد السادس نصره الله أول الزوار لموسم أصيلة الثقافي الدولي الأول لعام 1978 وهو حينئذ ولي العهد. وبقيت تلك الرعاية المستمرة والدعم موصولا من جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني إلى خلفه جلالة العاهل الكريم، الذي يرعى بعطفه وتشجيعه هذا المشوار الثقافي الإبداعي العالمي.

فالمشروع ولد في غمرة الانفتاح الديمقراطي بعد «المسيرة الخضراء» المظفرة وإعلان مسيرة اللامركزية في الشأن الجماعي المحلي والعودة إلى الممارسات الديمقراطية من خلال المؤسسات الثلاث. كان المغرب يفور حيوية بين الموالين والمعارضين. وقامت تظاهرة أصيلة لتعرض أسلوبا جديدا في الممارسات الثقافية قوامه الانفتاح على الآخر، واعتماد الرأي المخالف، وتوظيف الفعل الثقافي في العمل التنموي الجمعوي. دعونا منذ البداية للمشاركة في الأوراش التشكيلية والندوات مختلف الشرائح النخبوية دون تمييز بين الانتماء السياسي أو الأيدلوجي أو العقائدي للمشاركين. هذا السلوك كان جديدا في الفضاء الثقافي المغربي في أواخر السبعينات.

الخلاصة الثانية تتمثل في إبراز قدرات المدينة وسكانها إعلاميا ووطنيا ودوليا ما دفع الإدارة إلى العناية بالبنية التحتية

للمدينة من حيث بناء ميناء للصيد البحري، وتأمين الماء والكهرباء لسكان المدنية، وترميم المآثر التاريخية، وتعبيد الطرق والعناية بالمناطق الخضراء. كل ذلك أذكى رواجا تجاريا في المدينة وفتح آفاقا سياحية وطنية ودولية أدرت مداخل على التجار ووكالات النقل، والمطاعم والمقاهي وباقي الخدمات، خاصة السكن للوافدين. تبعا لذلك استثمر الزيلاشيون في بناء الفنادق، وترميم مساكنهم استعدادا لاستضافة الزوار الوافدين كل موسم.

الخلاصة الثالثة التي أود التركيز عليها هي أن التنمية النافعة هي التي تقاس بميزان الكيف وليس الكم فقط. بمعنى أن الإنجازات المادية لا قيمة لها إذا لم يقتنع البشر بجدواها، وضرورة صيانتها والمحافظة عليها. وفي هذا السياق فإن التجارب التنموية في عدد من بلدان العالم الثالث تدلنا على أسباب إخفائها أو بعبارة ملطفة فشلها في تحقيق الأهداف المرسومة لها.

لا أجد سببا آخر لما آلت إليه التنمية في تلك المجتمعات سوى التذكير أنها ربما بالغت في إعلاء المقاربة التقنوقراطية وإيلاء الاهتمام المطلق للبنيات المادية التحتية، على أساس أنها، من وجهة نظرها، مفتاح

وعد بوحسون وليلى الكوشي

التنمية وسندها وعمادها، وذلك على حساب العامل الثقافي واستصغار الطاقات المعنوية للبشر ومشاركتهم ومنظومة قيمهم. فالتنمية المستدامة في نظرنا يجب أن تكون متوازية بين تنمية الإنسان وتنمية محيطه البيئي لضمان الحفاظ على المكتسبات من خلال حرص المواطنة والمواطن على صيانتها وتنميتها. جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبادرة من جلالة الملك حفظه الله لتضع الإنسان في مركز كل التوجهات التنموية التي تعتمدها التوجهات الملكية السامية.

لم يدر بخلد القائمين على مشروع أصيلة الثقافي في أية لحظة أنه قابل وصالح للتصدير إلى بيئة أخرى. صغناه على مقاس مشاكل المدينة وهمومها وانتظاراتها في فترة محددة. وهكذا فإننا حينما نسأل عنه، نكتفي بوصف ما قمنا به، ويسرنا أن مشاريع أخرى حذت حدونا.

قد يبدو أننا كسبنا جزءا من الرهان، ودليلنا ما يكرره على مسامعنا أصدقاء أصيلة العديدون في الداخل والخارج بلسانهم، وما سطروه بأقلامهم في منابر شتى.
وفي جميع الأحوال، فإن شكرهم واجب علينا أولا وأخيرا، فهم الذين آزرونا وشجعونا بدعمهم ومشاركتهم. جازاهم الله خيرا.

مجموعة المديح والسماع

(1) الفنانون المشاركون في صباغة جداريات المدينة القديمة (أبريل 1978) هم :
محمد المليحي، فريد بلكاهية، محمد القاسمي، عبد الرحمن رحول، ميلود أبيض، عبد الله الحريري، سعد الحساني، حسين الميلودي، محمد شبعة، محمد الحميدي وموسى زكني.

الموروث الثقافي وتنمية السياحة
حالة السياحة الروحية

فوزي الصقلي
مؤسس مهرجان الموسيقى الروحية والصوفية لفاس

بعث حياة جديدة، حالية ومستقبلية، لتعبيرات الثقافات الآتية من الماضي، وخلق إطارات وسياقات ملائمة لازدهارها ومنح سعادة اكتشافها. إنها بعض من المناهج التي قام بها الكاتب بترجمة ميدانية لمخيال خصب وضع في خدمة معرفة قوية بثقافات المغرب.
ومن هذه الزاوية، تشكل الجهة الشرقية تيربا مؤسسا : لتتفتح آلف وردة ! وبكل بساطة، فعرض ثقافي جهوي راهن يبقى للاختراع.

إن الموروث الثقافي وقدرته على التثمين المرتبط بتواصل فعال وذكي، تشكل أدوات رئيسية لتنمية سياحة ثقافية مستدامة. وهذه السياحة يمكن حينها أن تمنح الفائدة المزدوجة المتمثلة في الحفاظ على موارد ذاكرة ومخيال جماعيين، وأيضا إثارة مردودية اقتصادية ملموسة. ليس فقط طبعا عبر النتائج المباشرة، عبر تثمين الصورة المرتبطة بمجموع الجهة والتي يمكن أن تصبح نافذة الولوج لاهتمام أكثر عمومية يتجاوز قطاع السياحة في حد ذاته.

غير أنه لبلوغ مثل هذه النتيجة، يجب التوفر على نظرة ومقاربة شمولية التي غالبا ما تكونان غائبتان بشكل حاد، حيث أن الإدارات والسلطات والمهن المعنية هي غالبا متشتتة بدون روابط وتنسيق حقيقيين. حقا، لقد تمت محاولة إحداث تنسيق شامل على صعيد الجهات، لكن هذا التنسيق يظل إداريا ونظريا أكثر منه ناجعا في الواقع. وهنا بالضبط على ما يبدو لي، تكمن ضرورة إدراج أداة–مفهوم، وهي الذكاء أو بشكل أبسط المقاولة الثقافية. وهيئة لا بيروقراطية، تعمل، على وجه الأفضلية، كمتدخل خاص، بذكاء تام مع مجموع الفاعلين بالجهة، يجب، إذا كانت تتوفر على الصلاحية، أن تتمكن من تقديم هذه النظرة الإجمالية وهذه القدرة على العمل والتسيير والاتصال التي تمكن من نشر وإعطاء مصداقية لصورة على المدى الطويل (والتي تعكس طبعا حقيقة ملموسة ومبنية ميدانيا).

والمقاربة هنا إستراتيجية وقوتها، بما فيها قوة وقعها على الجمهور العريض، الوطني والدولي، تكمن في قدرتها على بناء انسجام ونسج روابط بين مختلف الإنتاجات الثقافية.

إن بناء سياحة ثقافية مستدامة ينبغي أن يكون انشغالها عدم السقوط في مطبة استعمال الموروث الثقافي لغاية وحيدة وهي المردودية الاقتصادية على المدى القصير، وبالتالي يهدد مصداقية واستمرارية مثل هذا المشروع. والاقتصاد ينبغي أن يكون هنا في خدمة الثقافة وليس العكس. وهذا بالمفارقة ما يحافظ على الأهمية الاقتصادية الحقيقية لهذا الشكل من

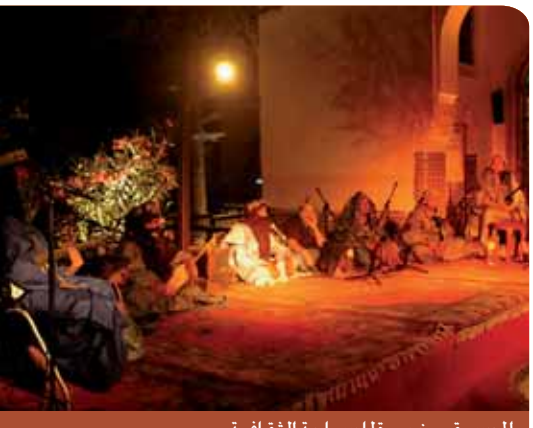

الموسيقى،خميرة للسياحة الثقافية

الموسيقى الأندلسية، غداء روحي لمخيال ارثي

السياحة الذي يستقر بشكل مستدام ويأخذ قيمة متزايدة مع الوقت.

وموروث مادي، محافظ عليه ومثمن، بإمكانه أن يبني ذاكرة، لكن الاستعمال المهيأ للفنون الحية، موروثات تسمى لامادية، عليها أن تحكي، مثل شهرزاد، حكاية بحلقات مثيرة على مستوى الجهة، هدفها الأول هي المفاجئة بواسطة دينامية إبداع متجدد باستمرار.

إن السياحة الروحية هي مثال رمزي تماما للشراكة هذه ما بين الموروثين المادي والرمزي من أجل بعث وتغذية المخيال التاريخي والثقافي لمنطقة بأكملها. وربط الجذور والإسقاطات المستقبلية وإعطاء معنى لملحمة جماعية ومشتركة بين الأجيال. وهذا بالطبع عمل طويل النفس، وفي كل جهة من المملكة، أمثلة تاريخ روحي مشترك ليست بالنادرة، خاصة وأن الأمر لا يتعلق فقط بالروحانية، بل أيضا بتاريخ ثقافي، سياسي واجتماعي، بعيد وقريب في نفس الوقت، يختلط في بعض الحالات مع الأساطير والخرافات الشعبية.
وسيكون هدف المقاولة الثقافية هي وضع الحكاية في سياقها وخلق مسارات، وإعادة اكتشاف موروثات أدبية وشعرية وفنية. ولماذا لا ؟ خلق أشكال جديدة للحج مثلا، بالجهة الشرقية حول ضريح سيدي يحيى الذي يعتبر، وهذا أمر استثنائي، شخصية مقدسة بالنسبة للمجتمعات الإبراهيمية للمغرب، المسلمة، اليهودية والمسيحية.

لكن التاريخ الحديث لهذه الجهة يتميز أيضا بتلك الشخصيات ذات كاريزما – كالمختار بوتشيش –، التي استطاعت الدفاع عن البلاد مع إخلاصها لتقليد جميل من الكونية والإنسانية. وهناك عدة أضرحة بنفس الروح، مرتبطة بجبال بني يزناسن، والتي سيتمثل عمل المبادرة الثقافية، في بعث تاريخ يمكن أن يكون له معنى لجمهور آت من هنا ومن جهة أخرى، بواسطة إبداعات استعراضية واحتفالية.

لا يتعلق الأمر إلا ببعض البذور التي تلقى دون استهداف، لكن كل مبادرة ثقافية تبدأ من هنا. فالأوائل كانت لهم قدرة فائقة على نقل الحكايات. وعلى الأجيال الجديدة أن يكتشفوا وسائل أخرى ويجدوا أشكالا جديدة لحكيها، وطبعا، فضلا عن النوادي التقليدية المعتادة، لتقاسمها.

وسائل جديدة لحكي موروث اليوم

السياحة المستدامة والتنمية الثقافية الجهوية
مهن جديدة، مشاريع جديدة

جون فيليب مونيي
عالم اجتماع – خبير في الذكاء الإقتصادي وفي التنمية المستدامة

إذا صدقنا الكاتب، لن تبقى عما قريب أية سياحة إلا المستدامة. ففضلا عن الأخلاقيات، يذكر عالم الاجتماع بأن مشروع سياحي هو أيضا (أولا) استثمار، يتم تصوره على المدى الطويل ويندرج ضمن إستراتيجية شاملة للتنمية، حيث تجد المصلحة العامة فائدتها. وهذا ما يبرر دعم السلطات العمومية التي تساهم في قابلية إنجازها وفي مردوديتها.
وهذه الروابط تضمن إذا منطقيا الطابع المستدام والمعيد للتوزيع.
فهل ستشكل الجهة الشرقية النموذج ؟

إن حصة الثقافة في التنمية الجهوية متزايدة. فأهمية السياحة الدولية في المبادلات الاقتصادية تفرض على أصحاب القرار الجهويين سواء العموميين أو الخواص بأن يقتربوا أكثر من الغنى الكامن للتراث المحلي لتثمينه أفضل ورعايته وفتحه إلى جماهير جديدة.

وسوف تتجاوز السياحة البترول من حيث الثروة المنتجة ابتداء من 2015 [1]، والوجهات السياحية انطلقت منذ الآن في منافسة شرسة لـ «التقاط» و«الاحتفاظ» بالزوار. وفي نفس الوقت بدأ خبراء [2] وملاحظون يعملون في السياحة في دق ناقوس الخطر: سياحة الغد قد لا تشبه سياحة الأمس، وإلى جانب السياحة الجماهيرية المعروفة (تجاوز مليون شخص يبقى المفتاح لولوج «نادي» الوجهات الدولية المعترف بها والمبحوث عنها إذا على وجه الأسبقية) يظهر طلب يتقوى يوما عن يوم للسياحة الثقافية، مستدامة، وأخلاقية وطبيعية تتركز على موضوعين : الطبيعة والثقافة. مزيدا من السياح الذين ينفقون أقل أو سياح أقل ينفقون أكثر: الاختيار بين نموذج مراكش ونموذج فاس، أو صيغة ثالثة قد تكون صيغة الجهة الشرقية. وإذا كان نوع من الخلط يظل حول بعض هذه التسميات السهلة أكثر من اللازم وحول ما تغطيه في الواقع، فإن نموذجها واضح [3] : اليوم زهاء 15%من الطلب و40% في السنوات الخمس القادمة !. والسؤال يطرح إذا حول الاختيارات الكبرى للتنمية السياحية بالنسبة للسنوات العشر القادمة. فهل تضع الجهة أولويتها وميزانياتها لتنمية سياحة جماهرية، أو هل تبحث إلى جانب التجهيزات والبنيات التحتية التي تستجيب لحاجيات السياحة الجماهيرية[4]، (محطة شاطئية، أنشطة رياضية واحتفالية...) للمتوقع منذ الآن في الشريحة الثانية، التي تهم السياحة الثقافية المستدامة؟ ويجب التوقف عن مواجهة هذه العائلتين الكبيرتين للسياحة والبحث في المقابل على تعايشهما في موقع واحد ومكان واحد.

والجهة الشرقية هي واجهة ممتازة لكل هذا التفكير الإستراتيجي حول اختيارات التنمية السياحية الجهوية. وسمات الجهة الشرقية الثلاثة واضحة :

- تأخر التجهيزات والبنيات التحتية القادرة على استقبال عدد مرتفع من السياح؛
- تنوع شديد وغنى تراث إحدى أجمل جهات المغرب (الشواطئ المتوسطية للسعيدية، واحات مسقية لفكيك تنتج ألذ التمور (لعزيزة)، جبال شامخة لبني يزناسن، نباتات وفيرة لهضاب ملوية، ومناجم صناعية لزليجة، مواقع اركيولوجية لحوض لقصابي أو واد إسلي، دون إغفال القصبة والمدينة العتيقة المثقلتين بالتاريخ، موسيقى الغرناطي، التقاليد الشفوية للحكاية والنشيد،...)
- أهمية الأولويات المحددة من لدن صاحب الجلالة حفظه الله، لتدارك في مدة خمس سنوات التأخر المتراكم وجعل الورش الجاري بالجهة الشرقية أحد أهم تحديات المملكة.

إن التحدي ولكن أيضا حظ الجهة الشرقية،

هي بالضبط كونها المختبر للجهات الكبرى السياحية المتوسطية لتدقيق هذا النموذج الجديد 2020. والجهة الشرقية يمكن الآن أن تأخذ مكان القيادة في هذه الإستراتيجية التي تجاور طلبين نوعيين مختلفين بوضوح لكن قابلين للإنسجام.

- اجتذاب مليون سائح مغربي، ومغربي مقيم بالخارج وسائح أجنبي أساسا من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا، لكن أيضا من الصين والأرجنتين لتأمين إشعاع الجهة وإعطاء مردودية للاستثمارات.
- وفي آن واحد التموقع كجهة رائدة في ميدان السياحة الثقافية المستدامة من أجل الاستعداد لتحولات الغد وتقييم أفضل لمجموع ثروة التراث.

وفي هذه الإستراتيجية، أصبحت الصناعات الثقافية فاعلة أساسية. وعلى تنمية الاستثمارات الثقافية أن تتبع الوتيرة السريعة للاستثمارات في التجهيزات والبنيات التحتية الموجهة للسياحة الكمية. وهذا يعني أن نعيد للثقافي طابع المردودية وإضفاء البعد الثقافي والفني على الاقتصاد. فقد تكون للمتحف نفس مردودية فندق 5 نجوم [5]. وغالبا، فالبعد الثقافي هو الذي يضع الفرق بين موقعين سياحيين. فالثقافة أصبحت رمزا جهويا أو وطنيا بالنسبة للمغرب، ويمكن أخيرا من تقييم مجموع التراث. وحقل الصناعات الثقافية ضخم ويشمل عبر المهرجانات، والمتاحف، والمسارح، والمعارض، والإقامة عند الساكن، والمبادلات بين الثقافات، والصناعة التقليدية، وتجارة القرب، والدعائم المطبوعة والرقمية، ميادين جد مختلفة، كـ :

- التراث المبني (الدور، المتحف، المآثر، بقايا المواقع الصناعية...)،
- التاريخ (التعليم، الاركيولوجيا، الخزانة...)
- العلوم والتقنيات (الصناعة التقليدية، المهن الفنية، الهندسة...)،
- السياحة (النقل، الطاقة الفندقية، التنشيط...)،
- التقاليد (الحكاية، الأناشيد، الرقصات...)،
- الفن المعاصر (قاعات العرض، صالات البيع، مؤسسات، متحف...)،
- التراث اللامادي (هوية، ذاكرة، حقوق المؤلف، انترنيت...).

إن هذه الصناعات الثقافية هي التي تصاحب وتجعل هذا التحول العميق للمجتمع المدني المغربي، مانحة توافقا بين التقاليد والحداثة ومحددة أفضل مستويات التقارب بين منطق

مشاريع جديدة. وعبق الماضي

اقتصادي محض (مردودية، استثمار، ربح....) ومنطق يدمج بعدا ثقافيا (معنى، قيمة، ندرة، نقل...)

وتظهر تجربة دول الحوض المتوسط الأكثر قدما، بأن موقعا سياحيا اليوم (متحف، أثر، مدينة عتيقة، شاطئ، طبيعة...) عليه أن يعرف كيف يجتذب ويحافظ على ثلاث جماهير مختلفة لتأمين شهرته وتوازنه الاقتصادي.[6]

- ساكنة محلية قريبة تتملك الموقع، وتقوم بالإشهار المباشر له، وتعلم كيف توجه الزائرين (إشهار القرب هذا هو التكملة الضرورية لدراسة السوق ويكون حتى موضوع تكوينات /اعلام وسائط الرأي المحلية، الشباب، أرباب سيارات الطاكسي، التجار، النساء...)
- ساكنة وطنية قادمة من مناطق مختلفة من البلاد لمشاهدة وإظهار جهتها، حيث توجد آخر وأحدث محطة، والأكثر مضيافية والفخورة بهذا الموقع الذي يثمن دينامية بلادها، وحيث تعود لتريها للأطفال والأصدقاء ولنقل القيم والصور التي حصلت عليها.
- زوار أجانب يجذبهم الطابع الاستثنائي للموقع وللمجموعات المتوفرة، والمعمار وجمال المشاهد، وجودة الماء، ولطف الساكنة... التي تُؤمن الصيت العالمي وتسمح للموقع بأن يلج إلى هذا النادي الضيق جدا لـ «وجهات السياحة العالمية المطلوبة أولا».

والعتبات الموافقة لهذه المستويات الثلاثة للجماهير تختلف من مشروع لآخر، لكن المستوى العالمي يبدأ انطلاقا من مليون شخص في السنة. والمستوى الثاني يجدد ويغذي المستويين الأولين : نأتي هنا لأن «الآخرين» يأتون.

وينبغي أخذ حيطة كبيرة بخصوص هذه الساكنة العالمية التي تترصدها بقوة عدة وجهات وتغريها، وإلى ظهور علامات (labels) [7]، غرضها مساعدة هذه الساكنة على الاختيار فيما بين كل الوجهات التي لها نفس الطبيعة، وهذه العلامات تتبع تطور الطلبات والإنتظارات، بل وأيضا الحاجيات التي لم يتم بعد التعبير عنها حتى تحصل «مطابقة للمعايير الدولية» لمختلف العروض الدولية الموجودة أو المقبلة. وقد بدأت بعض العلامات تأخذ أهمية كبيرة وقد لا يمكن تجاوزها : إيكوموس (ICOMOS)،

فرانس توريزم (France Tourisme)، Mohonk Agreement، Murartmuseum، المعايير الدولية للسياحة المستدامة، اكوالتو (Equalto)[9]، لابيل بلوه (Label bleu).

ونقدم في المؤطر شبكتين للمعايير لإظهار الفرق بين متطلبات هذه العلامات والممارسة الميدانية الحالية.

إن التزام الصناعات السياحية اليوم هو أن تأخذ بعين الاعتبار هذه العلامات الناشئة لإدراجها في دفاتر تحملاتها والعمل على أن يتمكن مشروعها من الاستجابة لها غدا. وهذه العلامات تهم كل أبعاد المشروع : جودة الماء، صفاء الجو، سلامة المؤكولات، الابتسامة وجودة الخدمات، تلبية رغبات المستعمل وتتبع الشكاوى...

منتوج. ثقافة. سوق

إن الوجهات (الشاطئية والثقافية والحضرية) التي لم تدرج بعض المعايير في نموها قد يتم إقصاؤها بسرعة وتهميشها. إلا أن هذه العلامات تتمحور بكيفية أقل أو أكثر اختلافا حول ثلاث متطلبات أساسية للجودة: الامتياز، الجاذبية، الإستمرارية. وقد تستخدم كدفتر تحملات ومخطط عمل للعديد من المشاريع الموجودة أو القادمة.

وكل هذه العلامات تصف الحاجة إلى إدماج أفضل في موقع واحد أو مشروع واحد أو تراب واحد، الثقافي والاقتصادي، فالاقتصادي لا بد له من البعد الثقافي الدولي لنموه، والثقافة بوسعها أن تصبح ذات مردودية دون أن تُحقِر

تلخيص ميثاق
LABEL FRANCE TOURISME
من أجل الجودة

جودة الإعلام والاتصال

إن كل عمل لتنمية البنية، ومنح الزبون الكامن تواصلا حميميا، ومُطمئِنا وجذابا.

- إنعاش منظم

استعمال الاتصال واتصال الهيئات المؤسساتية المحلية.

- التواجد المحين على الانترنيت

موقع خاص أو تواجد على موقع مقتسم أخبار محينة، خاصة بالجهة وحواليها

- استقبال هاتفي مؤهل
- مجيب في حالة غياب

رسالة استقبال واضحة، دقيقة، تخبر حول أوقات الافتتاح وتحيل عند الاقتضاء على موقع الانترنيت.

- إرسال مشخص للأخبار

كل مراسلة أو رسالة الكترونية واضحة، دقيقة وسريعة إذا جاءت جوابا على طلب. إرفاق رسالة مع كل المعلومات المتعلقة بعناوين وأرقام الاتصال.

جودة الاستقبال

يستقبل الزبون بواسطة مستخدمين مكونين ومؤهلين، في الاستماع.

- نشر أوقات الافتتاح بشكل ظاهر، نظيف وواضح.
- فضاء استقبال داخلي

الأخبار النافعة المحينة تظهر فيها بشكل بارز وواضح.

- وثائق سياحية جهوية
- استقبال مشخص

على الاستقبال أن يكون لبقا مع عبارات التهذيب الملائمة، عند الوصول كما عند المغادرة.

- الفوترة تكون واضحة ودقيقة.

مستخدمو استقبال أكفاء

هندام ملائم. هؤلاء المستخدمون ينبغي أن يكونوا جاهزين، ومهتمين ومؤهلين.

- أخذ بعين الاعتبار درجة الرضى

وسيلة تسمح للزبون بالتعبير عن درجة ارتياحه.

جودة البيئة

الجوانب والخارج عليها أن تعطي صورة جيدة، وتمنح الزبون الثقة وتأكيد صحة اختياره

- تشوير ملائم
- سهولة الولوج إلى المؤسسة
- وقوف منظم موقف أو معلومات حول إمكانيات ركن السيارات
- مظهر خارجي جيد للمحلات
- صيانة الجوانب الخارجية عليها أن تكون نظيفة ومصانة ومشجرة إذا أمكن ومضاءة بشكل كاف ومؤمن
- فضاءات راحة خارجية

جودة الخدمات

التنظيم من أجل راحة الزبون والبقاء منتبها لانتظاراته

- أماكن رحبة ومريحة
- أماكن الراحة منسجمة

ينبغي على كل فضاء بيع أن يكون جذابا، نظيفا ومرتبا مع منتوجات معروضة بشكل جيد وأثمان معلقة بوضوح.

على التقديم أن يتم بعناية

- بيع أو حجز مدعمين

أمثلة وقت الانتظار. إرشاد، ونصح وإجابة الزبون بلطف ودقة وبشكل كامل، والتحدث على الأقل لغة أجنبية واحدة

- مراحيض سهلة البلوغ
- إيواء مريح ومطعمة جيدة
- تقييم الموارد المحلية وتعويد الزبون التعريف بالمدينة وبالمناطق المجاورة لها، حث الزبون على الاكتشاف، وحتى على العودة. اقتراح خدمات ملحقة (بيع بالمراسلة، معلومات حول الحضور في معرض، تخفيضات لدى مقدمي خدمات من الشركاء، بطاقة وفاء...)

المعايير الأولى الدولية للسياحة المستدامة

هناك معايير إرادية تساعد على الاستجابة لطلب المستهلكين على المنتوجات والخدمات التي سيكون لها وقع على المجتمعات والبيئة.

فقد أعلن تيد تورنر (Ted TURNER) الرئيس المؤسس لمؤسسة الأمم المتحدة في برشلونة في 6 أكتوبر 2008 المعايير الأولى الدولية للسياحة المستدامة. وقد تم إعداد المعاير الجديدة لتوفير إطار مشترك يسمح بتوجيه الممارسة الناشئة للسياحة المستدامة ولمساعدة المقاولات، والمستهلكين، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية، على التأكد بأن السياحة تساعد المجموعات المحلية والبيئية ولا تسبب ضررا بأي حال.

« لا تستهلك رأس المال، استغل فقط الفوائد التي يدرها عليك». هكذا يقول تيد تورنر. « مع الأسف إلى حد الساعة، فقطاع السياحة والسياح لم يكونوا متوفرين على إطار مشترك يمكنهم من معرفة هل هم يحترمون هذه الحكمة. لكن المعايير الدولية للسياحة الدولية سوف تغير الوضع . فالأمر يتعلق بمبادرة الكل فيها رابح: جيدة بالنسبة للبيئة وجيدة بالنسبة للقطاع العالمي للسياحة»

« إن السياحة أحد القطاعات الذي يسجل نموا قويا ويساهم بقوة في التنمية المستدامة وفي تقليص الفقر» كما يشير فرنشيسكو فرانجيالي (Francesco Frangialli)، الأمين العام للمنظمة العالمية للسياحة للأمم المتحدة. « أكثر من 900 مليون سائح دوليين سافروا السنة الماضية، وتترقب المنظمة 1,6 مليار سائح في أفق 2020. ومن أجل تخفيف الآثار السلبية لهذا النمو، فإن الإستدامة ينبغي أن تصبح شرطا لكل الأطراف المعنية بالسياحة.

لقد تم تحليل أكثر من 4 500 معيار واستدعي أزيد من 80 000 شخصا، وخاصة المدافعين عن البيئة ورواد السياحة، والسلطات الحكومية وبعض مؤسسات الأمم المتحدة ل.....المعايير المنتقاة.

« يستحق المستهلكون أن تقدم لهم مقاييس مقبولة عموما والتي ستمكن من مصادقة حقيقية لممارسات مستدامة للفنادق والمحطات السياحية، ولكن أيضا للمقاولات السياحية. وستمكن السياح من أن يكونوا مرتاحين لدعم المبادرات الإيكولوجية واحترام البيئة. كما ستساعد المقاولات الرائدة التي تستحق أن يتم الاعتراف بها لكونها أخذت المبادرة وتفكر في المستقبل».

وترتكز المعايير على أربعة محاور نظرا لدورها الحاسم :

- الاستفادة القصوى للمجموعات المحلية من الفوائد السوسيواقتصادية،
- تقليص الآثار السلبية على التراث الثقافي،
- تقليص الضرر الذي تتعرض له البيئات المحلية،
- وأخيرا، تخطيط الاستدامة.

إن شراكة المعايير الدولية للسياحة المستدامة تطور دعامات تربوية وأدوات تنمية من أجل دعم الفنادق وشركات الرحلات لوضع المعايير.

«ترمي المبادرة إلى وضع القطاع على سكة سياحة مستدامة حقيقية، سكة تكون صدى لتحدي وقتنا الحاضر : تشجيع وتوحيد اقتصاد دولي ايكولوجي يزدهر على الفوائد وليس على رأس مال الأصول الطبيعية» على حد قول أشيم شتاينر (Achim Steiner)، الأمين العام المساعد لمنظمة الأمم المتحدة والمدير التنفيدي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

المصدر : www.sustainabletourismcriteria.org

نفسها. وبعض العلامات القريبة من التنمية المستدامة (أو من التجارة المنصفة)[10]، تذهب أبعد وتساؤل المواقع حول وقعها الاقتصادي والاجتماعي الحقيقي، ليس لفائدة المقاول بل للساكنة المحلية [11]. كيف ستتم إعادة توزيع الثروات المحدثة ؟

كم عدد مناصب الشغل القريبة المحدثة والثابتة، والمقاولات الصغرى المتضامنة، وشبكات المناولين أو المزودين المحدثين ؟

ما هي الآثار على الفقر، والتربية والولوج إلى العلاج للسكان المحليين الأكثر هشاشة، وكيف ندمج هذا البعد الحيوي في بنية المشروع ؟

هل يمكن لمشروع سياحي ثقافي مستدام أن يعطي الانطلاقة في خضم المرصد الوطني للتنمية البشرية [12]، دينامية فاضلة تمكن من

تجديد التجارة المحلية

تفاعل ارتياح السائح، وانتباهه، ورغبته في التقاسم والعطاء والاستقبال مع مستوى حياة الساكنة المحلية الأكثر فقرا، والأكثر هشاشة والأكثر بعدا. وتضع بعض الدول مرصدا حقيقيا جهويا يخبر السلطات والفاعلين الاقتصاديين بالآثار الحقيقية لمشروع سياحي أو ثقافي. ومعيار الاستدامة يمكن في الأخير من أخذ نظرة شاملة حول التنمية الجهوية المندمجة ومن تغيير بعض الأحكام السريعة جدا حول عدم توافق الإختيارين: مشروع ثقافي جميل يمكن ويجب عليه أن يكون مربحا ولكن أيضا منصفا وتربويا.

ونقيس أهمية عمل الصناعات الثقافية وتكامل

المهن الفنية التي تجندها في كل مشروع عام.
ومهن الذكاء الثقافي هذه، والهندسة الثقافية تتمحور حول ثلاثة عائلات كبرى :
الإبداع الثقافي ذي المكون الفني والتراثي ؛
التقييم الثقافي ذي المكون الاقتصادي ودراسة السوق ؛
الوساطة الثقافية ذات المكون السوسيولوجي والاجتماعي.
إن الصناعة الثقافية تظهر إذا كسلسلة قيم ومسار متواصل لخلق القيمة، من فكرة الفنان أو المحافظ إلى حد صيت المدينة التي تمكنت من تنمية متحف أو سياحة مشعة على الساكنة المحلية. فكل المهن والمعارف والتجارب تأخذ مكانها وتساهم في هذه السلسلة من خلق الثروات، ينبغي إعادة تحديد الجرد (ليس فقط الحالي) للتراث الجهوي لتمكينه من أن يشمل كل مصادر خلق القيمة. وهذا يعني بأن مشروعا فنيا أو سياحيا أو ثقافيا له دورة حياة ككل مشروع صناعي، مما يفرض أن نهتم منذ تصميم المشروع (حسب المبادئ المديرة لمقاييس إيزو 9000 أو لنموذج EFQM) بمجموع هذه الدورة :

- تصميم،
- إنجاز،
- تنفيذ،
- هرم،
- تطور– تحديث،
- ثم سحب (من أجل التدوير).

يبقى اعتبار هذه الدورة وبالخصوص المرحلة المخصصة للمرافقة واستباق الهرم، غريبة على التفكير السياحي والثقافي الحالي. مع أن ذلك هو ما يعطي للمشروع حقيقته الاقتصادية والاجتماعية وديمومته، ويشكل ذلك إذا أول معيار لصناديق الاستثمار ولأبناك للاستثمار في مشروع مسؤول اجتماعيا وما يصاحبه من تنقيط مجتمعي للمقاولات الخصوصية المسجلة.
إن مردودية المشروع يتوقف على ديمومته التي تترتب بشكل واسع عن «التصميم الإيكولوجي» لدورة حياته. فأصحاب القرار الجهويون أصبحت لهم حساسية متزايدة لهذه المسألة، غير أنه ينبغي إيجاد وتكوين المختصين القادرين على العمل على هذا البعد الجديد مع حاملي المشاريع [13].
إدغار موران (Edgar Morin) في مهرجان الثقافة الصوفية بفاس في أبريل الأخير ذكر في أسوار البطحاء[14]:
« إن أزمات وتمزقات المجتمع الحالي تعيد إلى الواجهة مفهوم الحداثة... هذا المفهوم يدفعنا إلى مراجعة فكرتنا حول النماذج الاقتصادية والاجتماعية التي بنينا عليها خلال الخمسين سنة الأخيرة...غدا ومنذ اليوم يتداخل الاقتصادي في المجتمعي وتقدمات تقنية خارقة للعادة أصبحت غير مقبولة

إبهار الأدوات التقليدية

اجتماعيا سوف لن ترى الضوء عما قريب مخافة تمردات أو ثورات...»
وعلى صعيد جد عملياتي، من الممكن تلخيص تطور مهن ومشاريع الصناعة الثقافية بإعادة تحديد مضمون دراسات الوقع التي ينبغي أن تكتسي أهمية أكثر فأكثر، وتصبح إحدى الأدوات الرئيسية لأخذ القرار السياسي أو الصناعي. لقد قام المهندسون المعماريون والمهتمون بالبيئة باستغلال الفرصة بسرعة لإدراج دراسة الأثر في مرحلة تصميم كل مشروع هام. وعلى السياحة أن تفعل مثل ذلك وأن تستثمر في تكوينات جديدة في هذه المنهجيات. في تعريفها الأكثر ضبطا، تمكن دراسة الوقع من رسم النظرة الشاملة للمشروع على مدى 5 و10 سنوات بدراسة خمسة أبعاد رئيسية :

التغييرات التي يحدثها تنفيذ المشروع (متحف بالمدينة، محطة شاطئية، مهرجان، صالة بيع أو قاعة للفن المعاصر، سوق تقليدية، حديقة ألعاب، موقع اركيولوجي،...) في التنظيم الاجتماعي، والاقتصادي والبيئي للجهة، وفي تاريخها وفي سمعتها.
مستوى وصفة مشاركة الساكنة المحلية، والسلطات والمنتخبين في كل مرحلة من المشروع (الإعداد، التصميم، التنفيذ، المواكبة،...) وفي تسييره؛
طريقة ومستوى توزيع النتائج الاقتصادية للمشروع على مختلف الفاعلين العموميين والخواص،الأجانب والوطنيين وعلى إحداث قيم؛
أثر المشروع على الإشعاع الفني والثقافي الدولي أو الوطني للمدينة أو الجهة وشهرتها وصورتها؛
الأثر الحقيقي للمشروع في الـ 5 و10 سنوات القادمة على التنمية الشمولية للتجهيزات وعلى النسيج الحضري وعلى الهجرة وعلى إعادة توزيع الثروات المحدثة لفائدة الجهة، وعلى استباق الأزمات أو الإختلالات المتوقعة وسيناريوهات تصحيح حالات الظلم الأكثر بروزا.

ذلك هو التحدي الذي يرفعه التقدم للجهة الشرقية، وذلك هو دائرة الإطار التي ينبغي على الصناعات الثقافية أن تعمل فيه لإعطاء إجابة شاملة وطموحة حول السياحة العالمية للغد. وهذا يفترض برنامجا واسعا للتكوين والمواكبة والتصديق. لكن استدامة النجاحات الأولى المحصل عليها ستكون دليل الجهة لإقناع أصحاب القرار المترددين. وأنا على يقين بأن الجهة الشرقية ستصبح في السنتين القادمتين مختبرا لسياحة الغد الدولية الثقافية المستدامة.

المعايير الدولية للسياحة المستدامة

تمكن المعايير الشمولية من فهم مشترك للسياحة المستدامة وهي الحد الأدنى الذي على كل نشاط سياحي أن ينشد بلوغه. وهذه المعايير تعكس أربعة أولويات:

- تخطيط الاستدامة بشكل ناجع،
- تأمين أقصى الفوائد للمجموعات المحلية،
- تقييم التراث الثقافي،
- تقليص الأثر على البيئة.

إن المعايير هي جزء من الجواب على التحديات الشمولية لبرنامج الأمم المتحدة «أهداف التنمية للألفية». وإن تقليص الفقر واستدامة البيئة هي أهم القضايا الأفقية التي تم التطرق إليها. منذ 2007، اجتمع ائتلاف يضم 27 منظمة – الشراكة الدولية من أجل معايير السياحة المستدامة – لإعداد معايير، لكي:

- تصلح كخارطة طريق للمقاولات لتشجيعها لاختيار البرامج الحقيقية للسياحة المستدامة،
- تساعد وكالات الأسفار على اختيار برامج السياحة المستدامة،
- تساعد المستهلكين على تحديد عروض السياحة المستدامة،
- تساعد على التصديق،
- تكون قاعدة للانطلاق،
- توجه مؤسسات التكوين.

أ– إبراز فعالية التدبير المستدام

- المقاولة لها نظام تدبير للاستدامة على المدى الطويل.
- المقاولة تعمل وفق كل القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.
- المستخدمون يتلقون تكوينا حول الممارسات البيئية، والسوسيوثقافية وفي مجال الصحة والسلامة.
- ارتياح الزبون مقاسة وتدابير تصحيحية متخذة، عند الضرورة.
- أدوات تشجيعية دقيقة وكاملة.
- تصميم/انجاز بنايات وبنيات تحتية :

– احترام متطلبات المناطق المحمية والتراث الطبيعي وكذا الحقوق العقارية،
– استعمال مبادئ ملائمة محليا في مجال البناء المستدام
– تأمين الولوج للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،
معلومات حول المحيط الطبيعي، والثقافة المحلية، والتراث الثقافي وتفسير السلوك الملائم خلال زيارة المناطق الطبيعية والمواقع الثقافية.

ب– تأمين أقصى الفوائد للمجموعات المحلية وتقليص الآثار السلبية

- الدعم الفعلي للتنمية الاجتماعية والبنية الجماعية (منها التربية، والصحة والتطهير)،
- مقيمون محليون مشغلون حتى بمراكز القرار. ويقدم تكوين حسب الحاجيات،
- تشترى منتوجات وخدمات نابعة من التجارة المنصفة،
- دعم لمنتوجات مقاولين محليين صغار، تعتمد على الطبيعة والثقافة المحلية (مأكولات ومشروبات، صناعة تقليدية، فنون حية، مواد فلاحية،
- قانون السلوك بالنسبة للأنشطة التي تقوم بها المجتمعات الأصلية المحلية،
- محاربة الاستغلال التجاري (بما في ذلك الأطفال والمراهقين)،
- توظيف منصف للنساء والأقليات، ولا سيما في مناصب القرار،
- الحماية القانونية للمأجورين والمستخدمين الحاصلين على الأجر الأدنى ،
- الأنشطة لا تعيد النظر في الخدمات الأساسية المقدمة للمجموعات المجاورة.

ج– توفير أقصى الفوائد للتراث الثقافي وتقليص الآثار السلبية

- قانون سلوكي لزيارة المواقع الحساسة ثقافيا وتاريخيا من أجل تقليص الآثار السلبية
- آثار تاريخية واركيولوجية غير مباعة، أو متبادلة أو معروضة، خارج الشروط القانونية
- المقاولة تشارك في حماية المنتوجات والمواقع المحلية وتحافظ على الولوج لفائدة المقيمين المحليين
- استعمال التراث الثقافي مع الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمجموعات المحلية

د– توفير أقصى الفوائد للبيئة وتقليص الآثار السلبية

- المحافظة على الموارد :

– سياسة شراء مساعدة للمواد المُحترمة للبيئة
– شراء محدود للمستهلكات وللمواد ذات الاستعمال الوحيد وإيجاد بدائل.
– استهلاك محدود للطاقة، مصادر معينة، – التدابير المتخذة الرامية إلى تقليص الاستهلاك، الطاقات المتجددة
– استهلاك محدود للماء، مصادر معينة، والتدابير المتخذة الرامية إلى تقليص الاستهلاك

- تقليص التلوث:

– قياس انبعاثات الغاز المسبب للانحباس الحراري، وتقليصها أو تعويضها
– معالجة المياه العادمة بشكل فعال وإعادة استعمالها إذا أمكن
– مخطط تدبير النفايات، مع أهداف كمية لتقليص النفايات غير المستعملة أو التي يتم تدويرها،
– استعمال أدنى للمواد الخطرة ومناولة صحيحة لكل المواد الكيماوية،
– تلوث محدود (ضجيج، ضوء، سيلان، تعرية، مركبات تخرب طبقة الأوزون وملوثات أخرى)،

- المحافظة على التنوع البيولوجي، والأنظمة الايكولوجية والمشاهد الطبيعية :

– الأصناف الوحشية تلتقط ، وتستهلك، وتعرض، وتباع أو تشترى فقط في إطار نشاط مقنن يسهر على استغلالها بصورة مستدامة،
– لا يحتفظ بأي وحيش في حالة أسر، إلا لأنشطة مقننة بشكل صحيح، والنماذج الحية للأصناف الوحشية المحمية لا يحتفظ بها إلا الأشخاص المرخص لهم بذلك والمجهزين بشكل صحيح لحمايتها ورعايتها،
– تستعمل المقاولة أصنافا محلية لتهيئة المشاهد وترفض الأصناف الدخيلة،
– المقاولة تدعم التنوع البيئي، ولا سيما الفضاءات الطبيعية المحمية والمناطق ذات التنوع الطبيعي المرتفع،
– لا ينبغي أن يتعرض الوحيش لآثار سلبية وكل اختلال للأنظمة البيئية الطبيعية يُحدث إعادة إلى الوضع الأولي أو تدبير تعويضي.

المصدر : www.sustainabletourismcriteria.org

الثقافة وتنمية الصناعات الثقافية
حالة المركز السينمائي المغربي

نورالدين الصايل
المدير العام للمركز السينمائي المغربي

يجسد الشخص التطور العصري للسينما المغربية. ونتيجة المسؤوليات العديدة وطول عمله، وتأثيره الشخصي على الأوساط المهنية كما على الجهات المعنية بالتطورات الحاسمة، فإن الكاتب يوضح الدور المتعدد الأبعاد للمركز السينمائي المغربي. فبعد أن كان في البداية نوعا من الحصالة التلقائية للإنتاج المشترك، أصبح المركز بسرعة وبتطورات متوالية أداة للسياسة الثقافية ولكن أيضا الاقتصادية وكمحرك وربان مساعد لتنمية القطاع.

منذ سنوات مضت، تعتبر السينما المادة الأساسية للأخبار ليس فقط الفنية بل أيضا الاجتماعية والسياسية. وقد أحدثت أشرطة عرضت في بداية 2009 جدلا كبيرا، وجلبت جماهير لقاعات العرض وخلقت ردود فعل حتى داخل قبة البرلمان.

والسينما تنتعش وتظهر وجها جديدا من حيث الإنتاج وأيضا من حيث تجديد الأجيال مع قدوم سينمائيين شباب. وهو ما يمكن وصفه بدينامية جديدة للسينما المغربية ويجعل أن السينما المغربية تعتبر اليوم من طرف العديد من الملاحظين كأول شكل للتعبير عن المخيال الجماعي للمجتمع المغربي.

ويمكننا الحديث بشكل مشروع عن المغرب كقوة سينمائية ناشئة.
ما هي أدوات هذه الدينامية وما هي أهم نتائجها؟

المركز السينمائي المغربي أداة إستراتيجية

المركز السينمائي المغربي مؤسسة عمومية تتوفر على الشخصية المعنوية وتتمتع بالإستقلال المالي. وقد أحدث في 9 يناير 1944، وتمت إعادة هيكلته في 1977. وقد حدد له المشرع مهمة تشجيع الصناعة السينمائية بالمغرب.

السينما، حامل صور بالنسبة للمغرب

ومن بين اختصاصاته أيضا السهر على تطبيق التشريع والأنظمة المتعلقة بكل مهن القطاع. وفي هذا الاتجاه، فهو مكلف بتسليم:

- تراخيص لإنجاز الأفلام؛
- البطاقات المهنية؛
- تراخيص استغلال الأفلام؛
- تراخيص المزاولة لمنتجي وموزعي (السينما، الفيديو، الأشرطة DVD و VCD، ولمستغلي قاعات السينما ونوادي الفيديو).

ويتوفر المركز على مركب سينمائي يضم بالخصوص مختبر وقاعة للاستماع ومعالجة الصوت، وكذا مجموعة من الآليات والمعدات من أجل التصوير ومعدات أخرى. كما يتوفر على مكتبة سينمائية وطنية ودولية.
ومنذ الثمانينيات، يشرف المركز وينمي سياسة لدعم الإنتاج السينمائي الوطني.

دعم الإنتاج الوطني

في عالم أكثر فأكثر شمولية، حيث تعرف الصناعة السينمائية تمركزا شديدا على صعيد الإنتاج وحركة الأفلام، أصبح الدعم العمومي للإبداع السينمائي رهانا استراتيجيا. وقد أوضحت التجربة المغربية، التي ما زالت شابة، جدوى اختيار هذا النهج : فبلادنا قادرة اليوم على اقتراح صور مغربية لجمهور مغربي منتجة من طرف مغاربة. ووجود صندوق للدعم عامل حاسم في هذا الاتجاه. ويرمي هذا الصندوق إلى :

- إعطاء حيوية لمختلف شعب القطاع السينمائي؛
- تشجيع إحداث مناصب شغل مؤهلة بالتراب الوطني ؛
- تقييم الهوية المغربية في وسائل الإعلام والسينما.

وقد عرف هذا الشكل من الدعم العمومي تطورا عبر ثلاثة مراحل كبرى. وقد عرفت الصيغة الأولى للدعم النور سنة 1980، وقد كانت تتشكل من منحة أوتوماتيكية للإنتاج. وقد كانت المصدر الوحيد تقريبا لتمويل الأشرطة. وقد مكنت ما بين 1980 و1989 من إنتاج 42 شريطا مطولا و34 شريطا قصيرا. وقد بلغ مبلغ الدعم المالي المقدم خلال هذه الفترة 16 685 000 درهم.

وسوف تعرف هذه الصيغة تغييرات وتصحيحات ستشكل مدخلا للمرحلة الثانية التاريخية لدعم السينما المغربية، والتي تغطي فترة 1990–2003. وسوف تهم التغييرات في نفس الوقت كيفيات منح المساعدة بدخول نظام الاختيار، وبالخصوص، بالرفع من المبلغ الإجمالي لمساعدة الإنتاج. وقد مكن ذلك، في غضون عقد، من إنتاج 83 شريطا مطولا و63 شريطا قصيرا بغلاف مالي إجمالي بلغ 160 مليون درهم.

وسوف تتميز هذه الفترة بتطور هام للسينما المغربية بعلاقتها مع الجمهور المحلي وعبر تواجدها في التظاهرات السينمائية الدولية، وستعرف إنجاز اتفاقيات للإنتاج المشترك والتبادل مع العديد من الدول، وسترى النور عدة بنيات مغربية للإنتاج السينمائي لمواكبة هذا الوضع الجديد.

وهذا التطور المهني والثقافي، استدعى إدراج مجموعة من التغييرات في آلية دعم السينما بالمغرب. وابتداء من 2004، تبنت مهنة السينما نظام تسبيق عن الإيرادات. وهكذا، أصبحت مساعدة الأفلام خاضعة لعقدة تسديد نموذجية لضمان أقصى الشفافية في التسيير وأيضا من أجل تمكين شركات الإنتاج من الانتقال إلى مستوى مهني أكثر جدية. وبهذا النظام توصلنا إلى منح أغلفة قياسية على شكل تسبيق لفائدة شريط (أكثر من خمسة مليون درهم). وفي المجموع، فقد بلغ عدد الأفلام التي استفادت من هذا التسبيق 57 شريطا مطولا و39 شريطا قصيرا فيما بين 2004 و2008. وقد وصل المبلغ المخصص لهذه الأشرطة 185 مليون درهم.

وقع متعدد ومتنوع

سوف تترجم حيوية الإنتاج بخاصيات تنمي المحيط الشامل حيث تتحمل السينما وظيفة مزدوجة كصناعة قاطرة وكامتياز يمكن من إشعاع البلاد وصورته. وتتأكد مكانة المغرب كذلك كوجهة ذات حظوة بالنسبة للإنتاجات السينمائية العالمية التي حققت سنة 2008 رقم معاملات يقارب مليار درهم... وجهات عديدة على غرار ورزازات، ترى تنميتها وازدهارها مرتبطين بالسينما.

مواقع تصوير استثنائية

وعلى الصعيد المحلي، نجحت السينما المغربية في التموقع في مقدمة سوق الأشرطة. وقد أصبحت الأشرطة المغربية تحتل، منذ بضع سنوات، المرتبة الأولى على صعيد شباك التذاكر، وسنة 2008 تمكنت السينما المغربية ولأول مرة في تاريخها من احتلال المرتبة الثانية في شباك التذاكر حسب الجنسيات، وهي مراتب كانت تعتبر سابقا مواقع خاصة بالأشرطة الهوليودية، والهندية والمصرية. وبالنسبة لبداية سنة 2009، تجاوزت الأفلام المغربية مجموع عدد المتفرجين خلال مجموع سنة 2008. ورجوع الجمهور هذا يرافقه اهتمام متجدد عمومي وثقافي بالسينما.

وهكذا، بلغ عدد المهرجانات والتظاهرات حوالي 50 ملتقى سنة 2008، خلقت دينامية محلية شملت في نفس الوقت المستويات الثقافية، والاجتماعية والاقتصادية. فمن الداخلة إلى مارتيل، مرورا عبر زاكورة، الراشيدية، وزرهون استعادت مدن وقرى روح الاحتفالية والدينامية الثقافية بفضل السينما المغربية. وينبغي التركيز في هذا الصدد على دور القاطرة للمهرجان الدولي للفيلم بمراكش الذي بادر إلى إحداثه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، والذي مكن من التوفر على واجهة حقيقية وعلى ملتقى للتبادل واللقاءات.

الثقافة، التنمية والمجالات

توفيق بودشيش
عالم اقتصاد – مدير التعاون الدولي بوكالة الجهة الشرقية

تتميز بداية هذا القرن الواحد والعشرين بـ (إعادة) اكتشاف هام : فالإنسان لا يمكن حصره في دوره الاقتصادي فقط. فنموه الشخصي هو أساس للتنمية. وهكذا وضعنا مجددا داخل المشروع المجتمعي الشمولي كل هذه العناصر البشرية التي ترد للفرد اعتبار هويته، وثقافته وإبداعه. أكثر من ذلك، فإن الدائرة الثقافية، التي أصبحت تقاس بأثرها الاقتصادي، يبدو ثقلها كبيرا جدا : وهناك توافق للحديث عن اقتصاد ثقافي وحتى عن صناعة ثقافية. هل هو انبعاث جديد ؟

إلى جانب الرأسمال الطبيعي البشري والاجتماعي، فإن الثقافة كمصدر للتنمية هي موضوع عناية متزايدة من لدن اقتصادالتنمية.

وقد خصصت عدة مؤسسات عالمية، كمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والبنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة للتنمية، للثقافة في هذه السنوات الأخيرة أعمالا هامة للتحليل والمفهمة.

وتبرز مفاهيم الرأسمال الاجتماعي والثقافي كعوامل للتنمية. وهي تأخذ مرجعيتها من جوانب الحياة الاجتماعية التي تمكن الناس من أن تعمل مجتمعة، ومن إحداث تكاملات مربحة ومن بناء شراكات من أجل خلق المناخ الضروري لخلق الثروات.

إن كُتاب التقرير حول إفريقيا الغربية 2007 – 2008 لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ص.99) يشيرون بأنه « بإضافة الرأسمال الثقافي (المحافظة على الهويات، وتشجيع التنوع الثقافي) والرأسمال البشري (التربية،الصحة،الخ.)إلى الرأسمال الاجتماعي، فإننا نضع أنفسنا بصورة كاملة في منحى للتنمية المستدامة: تحسين ظروف عيش الأشخاص على قيد الحياة وكذا الأجيال القادمة، بحماية وتنمية مخزون موجود في مختلف أشكاله، بتنمية الإمكانات الفردية والاجتماعية».(ترجمة غيررسمية)

إن الرأسمال الثقافي من الزاوية الاقتصادية يحيل في آن واحد إلى الإبداعات المادية (مآثر، مواقع، تحف، الخ.) وإلى الإبداعات اللامادية (التقاليد الشفوية، العادات، الطقوس، الخ) التي نشأت على مر الزمان. ويوجد تعدد التعابير الثقافية في صميم الرأسمال الثقافي.

كما يرتبط بمفهوم الرأسمال الثقافي، مفهوم الاقتصاد الإبداعي، كما يتضح ذلك مثلا من تقرير 2008 لمؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية في نفس الموضوع، والمعد في إطار الإعداد للدورة الحادية عشرة للمؤتمر الوزاري لهذه المنظمة. ويشير هذا التقرير بالخصوص بأن «... لكل مجتمع مخزونه من الرأسمال الثقافي الثابت الذي يتمحور حول الهوية وقيم شعب ... والقرن الواحد والعشرون سوف يتميز بالاعتراف المتزايد بالتقائية الإبداع، والثقافة والاقتصاد وهي قاعدة مفهوم الاقتصاد الإبداعي».(ترجمة غيررسمية)

وفي صميم هذا «الاقتصاد الإبداعي» توجد الصناعات الإبداعية التي تمثل مجالا شاسعا مختلطا (فنون وحرف تقليدية، نشر، موسيقى، فنون بصرية، فنون الركح، سينما، تلفزيون، وسائط الاتصال الجديدة والإبداع).

ويؤكد تقرير مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، من جهة أخرى، بأن القيمة العالمية للصادرات العالمية للسلع والخدمات الإبداعية بلغت 424.5 مليار دولار أمريكي سنة 2005، مما يمثل 3,4% من مجموع المبادلات العالمية، بنمو سنوي متوسط يبلغ 8,7% بين 2000 و2005. وفي مجموع دول الاتحاد الأوروبي،

وصل رقم معاملات الصناعات الإبداعية 654 مليار أورو في 2003 وهي تشغل 5،6 مليون شخص.

وقد استفادت بعض الدول السائرة في طريق النمو، كالصين، من هذا النمو الهام للسوق الدولية للسلع والتجهيزات الثقافية (حواسب، آلات تصوير، راديو ومعدات سمعية بصرية) والذي مر من 51 مليار دولار أمريكي سنة 1995 إلى 274 مليار دولار أمريكي سنة 2005. وقد أصبحت الصين حينئذ أول منتج ومصدر للمنتوجات الإبداعية ذات القيمة المضافة. بيد أن غالبية الدول الأخرى الناشئة لا تستفيد بصورة كاملة من الإمكانات التي يوفرها اقتصادها الإبداعي، مما يدعو إلى سياسات عمومية متعددة القطاعات ومتعددة الشعب. ومثلا، حسب مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، فإن حصة إفريقيا في المبادلات الدولية للمواد الإبداعية تظل هامشية بأقل من 1% من الصادرات العالمية.

وبالمغرب، فإن الوعي أيضا متزايد فيما يتعلق بتقييم الموروث الثقافي كعنصر للتنمية، خاصة على الصعيدين الجهوي والمحلي. والتعددية الثقافية للمملكة، وتاريخها المتجدر في القدم، والتأثيرات المختلفة التي تعبرها، تمثل رأسمالا اقتصاديا يساعد على بروز صناعات إبداعية.

ومنذ بضع سنوات، مكن مثلا دعم تنظيم مهرجانات ثقافية للموسيقى أو السينما في العديد من جهات المملكة (أصيلة، فاس، مراكش ، الصويرة، أكادير، وجدة، الخ.) من خلق دينامية اقتصادية لا يستهان بها (السياحة المحلية، التجارة والصناعة التقليدية، الاتصال وتهيئ اللقاءات).

إن تنمية صناعات إبداعية مرتبطة بالإمكانات الثقافية يتطلب سياسات عمومية إرادوية، لأنها تفرض وجود تكامل ايجابي بين العديد من القطاعات والوزارات. ومن ميادين التدخل المشار إليها مثلا في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، هناك: التنمية الجهوية، دعم إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة، التمويل البنكي للمقاولات الصغرى والمتوسطة، الملكية الفكرية، التعمير، التجارة الدولية، التكنولوجيا والاتصال، الفن والثقافة، السياحة، التربية والتكوين والبحث، دعم الفنانين، الحماية الاجتماعية.

أكثر من أي قطاع آخر، تستحق تنمية الصناعات الإبداعية مقاربة ترابية إذ أن الرأسمال الاجتماعي والثقافي يتكون داخل المجالات عبر قيم وهوية التراب المعني، والتي تلتقي لخلق المناخ الضروري لانطلاق مسارات خلق الثروات. ويمكن أن نلاحظ ذلك بشكل جلي في القطاعات التقليدية ذات المحتوى الثقافي القوي كالسياحة أو الصناعة التقليدية، وأيضا في السياسات الصناعية المبدعة الرامية إلى خلق تقاطع بين إقامة شعب صناعية جديدة ذات قيمة مضافة قوية والإمكانات الترابية. وإن إعداد حظائر صناعية وتكنولوجية في مناطق مستهدفة يعود إلى هذه المقاربات الترابية الجديدة الرامية إلى تحفيز آثار التجمع والإبداع في شعب مختارة للإنتاج.

هناك تيارات فكرية للاقتصاد العصري (ينظر في هذا الخصوص إلى أوليفيي كروفوازيي Olivier CREVOISIER، la pertinence de l'économie territoriale، working paper، mai 2008، GRET)، تنحو اليوم إلى التأكيد بأن الإبداع المرتبط لمدة طويلة بالإبداع التكنولوجي يتجاوز اليوم هذه القراءة الحصرية : « ينبغي تجاوز الإبداع التكنولوجي لأنه أصبح مقطورا أكثر فأكثر بعناصر غير تكنولوجية، وديناميات سوسيواقتصادية.

التنمية تثمن الموروثات اللامادية

إن الرسملة تؤدي إلى التوزيع

وصناعة السينما بالولايات المتحدة أصبحت أول مصدر بالنسبة للصادرات. ويتم تجنيد الموارد أكثر فأكثر في عدة انتاجات (الرياضة، وسائط الاتصال، اللباس، الصناعة الفلاحية والغذائية، الصحة، السياحة والترفيه، الخ.). وهذا يعني توسيع مفهوم الإبداع. ويقترح البعض توسيع مفهوم الإبداع الترابي لكل هذه الأبعاد (Moulaert et Sekia 2003) ». (ترجمة غير رسمية)

ومن جانب آخر، فإن العولمة أدخلت تفكيرا معمقا حول التفاعلات بين الديناميات المحلية وتلك العالمية. ففي تحليله المتميز في المرجع المشار إليه سابقا، يشير Crevoisier في الموضوع بأن « إحدى الأسئلة الأساسية هي كيف تتحرك فيما بينها، من جهة، الديناميات الصاعدة النابعة بصورة داخلية لمجتمعات محلية أومحلية متعددة، ومن جهة أخرى، ديناميات نازلة للرأسمال الصناعي والمالي، فمثلا إقامة معرض لبيع المنتوجات المحلية بجهة فرنسية هو وثيق الصلة بالقوانين الوطنية، والأوروبية والدولية، وكذا للسياسات العمومية الموجودة على مختلف هذه المستويات. وفي العموم، فإن الديناميات الحالية هي متعددة المحليات ومتعددة المستويات. وفصل المستويات قد يؤدي إلى إهمال النمو الهائل للتفاعلات على مسافات طويلة ومتوسطة والتي إضافة إلى المحلي، تميز عصرنا والتي ينبغي بالطبع التعريف بها . (ترجمة غير رسمية)

وبالتالي، فإن إستراتيجية تطوير قطاع الثقافة، اعتبارا لكونه إحدى المكونات الأساسية للصناعات الإبداعية أو الصناعات الثقافية، يجب أن تهيأ في إطار مقاربة ترابية مبدعة من أجل تحفيز العناصر غير التكنولوجية المرتبطة بالرأسمال الاجتماعي والثقافي لوسط ما. وبتعبير آخر، ينبغي تصور طرق ووسائل لإبراز الهوية الثقافية، والموروث، والقيم الحضارية، والروابط السيوثقافية كخميرة لإستراتيجية للإبداع وإنتاج ثروات داخل مجالات ترابية، استراتيجيات يجب أن تموقع هذه المجالات داخل السياقات الوطنية والدولية.

وفي إطار هذه الاستراتيجيات، وكمثل على ذلك، فإن الهوية الثقافية لتراب ما هي اليوم في خدمة مصالح اقتصادية مختلفة. وهي تشكل ناقلة للصور يتم حولها أيضا بناء عناصر أساسية للجاذبية الاقتصادية للمجالات. والهوية الثقافية تصبح هكذا مصدرا «لدراسة سوق ترابية (marketing territorial)» تنتج « اختلافا وامتيازا مقارنا». وهذا التوظيف ينبغي أن نتعامل معه بحيطة، لأن الثقافة، بغض النظر عن كل التوظيفات لفائدة التنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي، يجب أن تبقى أساسية... مما يعطي معنى لعيشنا المشترك.

وأخيرا، يجدر التذكير بأن القطاع الثقافي هو اليوم موضع رهانات جديدة «جيوثقافية» نتيجة أهميتها السياسية والإستراتيجية، والتي هي مدعوة لكي تشكل على قدم المساواة مع الرهانات الجيوسياسية والجيواقتصادية «محورا للحكامة العالمية» كما تم تدشين ذلك بواسطة اتفاقية اليونسكو الرامية إلى المحافظة على التنوع الثقافي للبشرية التي تتهددها الشمولية السوقية المتولدة عن العولمة. فحسب هذه الاتفاقية، لا يمكن اعتبار الثقافة «سلعة عادية» تخضع للمنافسة الدولية وبالتالي، قررت الدول والحكومات بأن تُعامَل المنتوجات الثقافية بشكل مختلف، لا سيما في المفاوضات التجارية الدولية على الشكل الذي تتم داخل المنظمة العالمية للتجارة.

وهذا الاعتراف على الصعيد الدولي بخصوصية السلع الثقافية، تبين أيضا، ربما، حظوة تتزايد للرأسمال الثقافي والاجتماعي، على الرأسمال الطبيعي بل وأيضا الرأسمال الاقتصادي، بين مصادر التنمية.

الزليج المغربي منتوج تصديري ثابت

التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال
القاعدة المؤسسة للصناعة الثقافية بالجهة الشرقية

حسن حارثي
مدير I.T. CONSULTING

سوف تُحدث التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال ثورة في الصناعة الثقافية...أيضا. وفي الواقع، لا يفلت أي بعد من النشاط الاقتصادي، والبشري عموما، من إعادة التأسيس هذا كما يُذكر بذلك الكاتب. لكن التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال هي أيضا، في حد ذاتها، ثورة ثقافية حقيقية. و«المنطقة الشرقية الرقمية» هو المفهوم الوحيد الذي يبدو بمقدوره أن يضع الجهة نهائيا في هذا القرن. فالإستراتيجية والبرامج والمشاريع موجودة من الآن.

«يمكن للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال أن يكون لها أثر إيجابي على التعليم، والصحة والحكامة والتجارة. وهي تغير جدريا العلاقات والروابط الاجتماعية والاقتصادية بمنح الخواص، والمقاولات والحكومات وسائل بناء مجتمعات واقتصادات أكثر إنتاجا، وأكثر انفتاحا على الجميع وأكثر إيجابية للتنمية.

إلا أنه في الوقت الحالي، علينا أن نعترف مع الأسف بأن أولئك الذين هم في حاجة أكثر إلى ما وصلت إليه هذه الثورة هم أيضا من يصعب عليهم أكثر الولوج إلى هذه التكنولوجيات الجديدة.

ومنظمة الأمم المتحدة عازمة على مسايرة الدول السائرة في طريق النمو للاستفادة الواسعة من إمكانيات تحفيز وتسهيل التنمية التي توفرها تكنولوجيات الإعلام والاتصال».
(ترجمة غير رسمية)

كوفي.أ.عنان، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة
مقتطف من تقرير مؤتمر الأمم المتحدة حول «التجارة الإلكترونية والتنمية»، جنيف 2003.

في سنة 2003، أصدرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تقريرا يحلل الصلة بين التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، والنمو الاقتصادي والإنتاجية ونتائج المقاولات. وهذا التقرير يؤكد أن هذه التكنولوجيات هي محرك للنمو يقوي الإنتاجية الإجمالية ويخلق أنشطة ذات إمكانيات كبرى (صبيب مرتفع، الاتصالات اللاسلكية، التجارة الإلكترونية) بتسريع وتيرة الإبداع. وعلى صعيد المقاولات، ربح حصص الأسواق، توسيع تشكيلة المنتوجات، تمييز الخدمات، إبداع، تقليص المخزون، الخ. تساهم في تحسين عام للإنتاجية والنتائج بشرط مواكبة الاستثمارات بتكوين فرق وإعادة تنظيم للمقاولة. وبالفعل، فإن أثر التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال على المقاولات يتوقف أيضا على كفاءة اليد العاملة، وعلى قدرة تكيف التنظيمات وعلى إستراتيجية سوق واضحة. وفي الواقع، فكلما كان اعتماد التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في المقاولات قديما، كلما كان بوسعها الاستفادة منه...» (ترجمة غير رسمية)

إنتاج الدول الأسيوية المرتبط بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال يناهز 10% من الناتج الداخلي الخام

بعيدا عن أن يكون خطابا دبلوماسيا أو تحليلا نظريا، فإن مساهمة تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتأكد في عدة أمثلة:

الهند: نموذج متميز

أحدث لويولا جزيف (Loyola Joseph) من [1] Foundation of Occupational Development، انديا شوب (India Shop)، وهو موقع الكتروني تجاري يمكن التجار المحليين من بيع منتوجات الصناعة التقليدية لشنايي (Chennai) لزبناء في العالم بأسره بواسطة الأنترنيت. فإضافة إلى تحسين عيش والتعريف بالحرفيين المحليين، فإن انديا شوب يوفر مداخيل مالية لحرفيي مئات القرى المجاورة بالترويج لمنتوجاتهم، وأيضا إدامة تقاليد عريقة كصناعة الصاري

القارة	المرتبة	
أمريكا	الولايات المتحدة الأمريكية	1
	المكسيك	31
أوروبا	الدانمارك	2
آسيا	جمهورية كوريا	5
	إسرائيل	24
	الإمارات العربية المتحدة	42
	تركيا	60
أوقيانيا	استراليا	6
إفريقيا	جزيرة موريس	52
	جنوب إفريقيا	58
	مصر	99
	تونس	121
	الجزائر	123
	غانا	133
	المغرب	138

UN Global E-government - Rapport de 2005
From E-government to E-inclusion

الترتيب العالمي للحكومات الرقمية حسب القارات 2005

(Saaris) ونحت الآلهة الهندوسية.

وهذا النجاح هو أصل إنشاء عدة مقاولات مماثلة كأنترنيت بازار، وهو مركز تجاري بواسطة الأنترنيت تموله الحكومة الهندية، يروج للحرفيين وللمنتوجات الحرفية للهند بأسرها. وقد استعملت انديا شوب أيضا كنموذج لمقاولة تجارية جديدة منزلية تشغل النساء وتوفر لهن مدخولا بتسيير سوق ممتاز افتراضي. فهن تتسلمن في قرص مدمج مصنفا للمواد المنزلية الأساسية كالسكر والشاي والصابون. فتأخذن طلبيات جيرانهن وترسلن طلبات شراء مجتمعة بواسطة بريد الكتروني لمستودع محلي، ثم يتسلمن ويعدن توزيع المشتريات على زبنائهن. وهكذا، فإن شينايي، وهي منطقة منعزلة تتميز بنسبة مرتفعة من الأمية ولا تتوفر على بنيات تحتية كما هو الحال بالنسبة للجهة الشرقية، خرجت من هذه الوضعية بفضل التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال التي مكنتها من تجاوز هذه العراقيل. وهكذا، أصبحت الهند اليوم أكبر مصدر عالمي للخدمات المرتبطة بتقنيات الإعلام والاتصال وأهم سوق لتنقيل منظومات التسيير. ومنذ 2006، يمثل قطاع التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال 5،4% من الناتج الداخلي الخام. وتتجاوز صادرات المنطاقيات (logiciels) لوحدها مبلغ الاستثمارات الخارجية المباشرة، وانتقلت حصة الخدمات في الصادرات الإجمالية للبلاد من 18% سنة 1995 إلى أزيد من 37%.

الصين : 300 مليار دولار أمريكي من الصادرات المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال

هذه التكنولوجيات تلعب أيضا دورا حاسما في التوسع الاقتصادي للصين، فالصين تتخصص في إنتاج السلع المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال الذي ارتفع بشكل مدهش بين 2000 و2005. وقد تجاوزت القيمة المضافة 7،5% من ناتجها الداخلي الخام سنة 2006، ويمثل قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال 34،4% من مجموع مبادلات التجارة الخارجية للبلاد. وقد أصبحت الصين أكبر مصدر عالمي للمنتوجات المرتبطة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال. ففي سنة 2006، بلغت صادراتها قرابة 300 مليار دولار أمريكي.

دول أخرى استغلت بشكل جيد تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، ومناطق أخرى تشهد بفك ناجح لعزلتها بفضل المراهنة على التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

فالأندلس بواسطة مخططها لتنمية المجتمع الرقمي (ASI plan 2007–2010) تطمح إلى تنمية مجتمع الإعلام والمقاولة الرقمية وشعبة تكنولوجيات الإعلام والاتصال وإدارة محلية إلكترونية وبنيات لمجتمع إعلام. تشيد جمهورية الدومينيكان شبكة

المرتبة العالمية	البلد
1	الولايات المتحدة
2	الدانمارك
3	السويد
4	المملكة المتحدة
5	جمهورية كوريا

UN Global E-government - Rapport de 2005
From E-government to E-inclusion

أفضل 5 حكومات رقمية على الصعيد العالمي

المرتبة العالمية	البلد
1	الهند
2	الصين
3	ماليزيا
6	مصر
11	المكسيك
15	غانا
17	تونس
29	الإمارات العربية المتحدة

The 2009 A.T. Kearney Global
Services Location Index

ترتيب الدول في مجال الخدمات عن بعد لتكنولوجيات الاعلام والتواصل

تصدير الخدمات المعلوماتية : العالم في متناول نقرة

لـ 135 مركزا تكنولوجيا جماعيا تغطي مجموع بلديات البلاد لكي تسمح للمجتمعات المحلية بالمشاركة في مسلسل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالخصوص الثقافية للبلاد، حيث أن هذه المراكز تساهم في ازدهار الأنشطة الثقافية وأيضا في تقييم التراث الثقافي المحلي لمختلف البلديات التي تتمركز فيها. أقام البرتغال برنامجا للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال Madeira Digital لتحسين ظروف الولوج إلى المعلومة وإلى المعرفة، وإلى جودة الحياة لفائدة سكان ماديرا ومن يزورون المنطقة مما يشكل دعما للخلق والإبداع الجهويين.

جهزت بولونيا عبر مشروع IKONK@ المدن الصغرى والقرى لعدة مناطق بولوج مجاني لشبكة الأنترنيت وكونت مواطنيها لاستعمال الأدوات المعلوماتية ووسائط الإعلام المتعددة لتجاوز أثر التأخر الرقمي الحاد. اهتمت جزيرة لاريينيون بمؤسساتها الصحية بوضع شبكة مصورات طبية وكذا التجهيزات الضرورية لتبادل هذه المعطيات. وهذه القائمة من الأمثلة ليست البتة شاملة.

التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال فرصة مثالية بالنسبة للجهة

على غرار العديد من الجهات بالعالم يمكن للجهة الشرقية أن تكون ضمن هذه النجاحات الكبرى. فالرؤية مهيأة والإستراتيجية مرسومة ومخطط العمل يمكن أن يعبأ التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال وينشرها للخروج من التفاوت الاجتماعي ومن صورة العزلة.

إن الهدف هو الاستفادة من الإمكانات ووضع حد للصعوبات الملاحظة. فالجهة تتوفر على قدرات كبرى اقتصادية وسوسيوثقافية لم يتم بعد استغلالها وتكبحها بالخصوص عوائق أساسية إن هي دبرت بشكل لائق، يمكن أن تختفي لصالح دينامية جديدة جهوية. فالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال هي بالفعل القاعدة المؤسسة للتنمية بالجهة الشرقية، سواء من منظور اقتصادي، اجتماعي أو ثقافي.

دعم ملكي متواصل عبر مجموعة من الرافعات والمشاريع الوطنية

تستفيد الجهة من العديد من البرامج على إثر خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس، يوم 18 مارس 2003، وهو الفعل المؤسس للنظرة والإستراتيجية التنموية للجهة الشرقية. ومن بين هذه البرامج برنامج تنمية فضاءات الولوج الجماعية، وبرنامج نافذة الذي يرمي إلى تشجيع ولوج المدرسين إلى التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال بوضع وسائل تقنية رهن إشارتهم، والصندوق الوطني للتأهيل المعد للتمويل الجزئي لخدمات الاستشارة والمساعدة التقنية للمقاولات، وبرنامج GENIE لتحسين هذه التكنولوجيات على صعيد المدارس العمومية، وعقدة تقدم مع جمعية مهنيي تكنولوجيات الإعلام، وشراكة القطاع العام القطاع العمومي التي ترمي إلى إحداث 33 000 منصب شغل في قطاع التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال في أفق 2012 وبرنامج الولوج المعمم للمواصلات السلكية واللاسلكية، (PACTE) الذي سيمكن من الولوج إلى هذه الخدمات لكل الساكنة المغربية في موقع عملها أو إقامتها.

التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال لرفع تحديات السوسيواقتصادية للمنطقة الشرقية

عديدة هي الفرص التي يمكن لهذه التكنولوجيات الجديدة أن تشجعها: ساكنة شابة في غالبيتها (60% من ال 2 000 000 نسمة تقل أعمارهم عن 30 سنة)، ومنطقة غنية بالطاقة، أراضي فلاحية، تعدد لغوي مترسخ (عربية، فرنسية، اسبانية)، وتموقع جغرافي قريب ومنفتح على عدة بلدان متوسطية، ومبادلات عديدة، سواء منها الخدماتية، أوالطرقية ، أوالبحرية أو السككية...

لكن المخاطر تتهدد أيضا الجهة الشرقية: هجرة قوية للشباب الحاصل على الشهادات والنشيط (يقدر عدد الأشخاص المنحدرين من الجهة الشرقية والمستقرين بالخارج بمليون شخص)، ومبادلات تجارية متأثرة سلبا من إقفال الحدود والسياسات الحمائية، واستثمارات تجتذبها مناطق وبلدان أكثر جاذبية ومجهزة أفضل، وفارق بين الجهات يميز بشكل واضح بين الشمال والجنوب والبعد بالنسبة لكل مراكز القرار... وهذه كلها أخطار بوسع تكنولوجيات الإعلام والاتصال أن تخفف من وقعها إذا تم استغلالها بشكل مناسب.

الجهة الشرقية سوف تفلت من الهوة الرقمية

«الجهة الشرقية، مجال رقمي»، إستراتيجية لتنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال

إن هذه الإستراتيجية الإرادية سوف تشجع استعمال وامتلاك تكنولوجيات الإعلام والاتصال من طرف كل الفاعلين بالجهة. فعلى كل من الأفراد والمقاولات والإدارات أن يرفع مستوى استعمال هذه التكنولوجيات. إن القطاع الاقتصادي لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والمستهلكون الوسيطون (الإدارات وقطاعات اقتصادية واجتماعية أخرى) والمستهلكون النهائيون (الخواص، المقاولات، التصدير) هي هدف الإستراتيجية المتبعة. وقد مكنت الإستراتيجية من نظرة متقاسمة وتوافق حول التوجهات الإستراتيجية لقطاع التكنولوجيات الجيدة للإعلام والاتصال وكذا الإطار الضروري لتنفيذها بالجهة. والنظرة المحتفظ بها ترمي إلى جعل الجهة الشرقية «منطقة رقمية» حقيقية. وقد تم تحديد هدفين استراتجيين رئيسيين هما :

- العمل بقوة للحد من الفوارق الرقمية القائمة أو التي قد تظهر، فيما بين الجهات وداخل الجهة،
- جعل تكنولوجيات الإعلام والاتصال محورا رئيسيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجهة.

4 محاور للنمو و14 برنامجا للعمل

حددت الإستراتيجية الخيارات الإستراتيجية، وسياسة تنمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال بالجهة والعمليات المهيكلة التي تؤمن التوجه نحو مجتمع الإعلام وتضع تكنولوجيات الإعلام والاتصال في خدمة التنمية المستدامة للجهة الشرقية. وترتكز هذه العمليات حول المحاور الأربعة التالية:

- التهيئة الرقمية للمجالات

من أجل التوجه نحو الجهة الشرقية الرقمية المتوفرة على البنيات، والارتباطات الدائمة، والمعممة على كل المجالات، بأثمان جذابة، والى الخدمات الحالية أو المستقبلية للأنترنيت، بصبيب مرتفع.

- تعميم وتحسين الولوج والاستعمالات

من أجل تعميم الولوج لخدمات الانترنيت ورفع نسبة التجهيز لدى المواطنين والمقاولات،

- تشجيع تنمية المحتوى الرقمي

بهدف إنتاج محتوى نافع، وهادف ومتعدد اللغات ومعير ووضعه رهن إشارة المواطن، والزوار، والمقاولة والإدارة المحلية للجهة.

- دعم الشعبة الصناعية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الاستفادة من الاستراتيجيات الوطنية الجارية والرامية إلى تنمية ونماء مقاولات شعبة تكنولوجيات الإعلام والاتصال، سواء القطاعات المنتجة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال (إنتاج الحواسب، والمعدات المعلوماتية، والتلفزات، والراديو، والهواتف، الخ.)، أو القطاعات الموزعة لتكنولوجيات الإعلام والاتصال (تجارة الجملة للمعدات المعلومياتية، الخ.) وقطاع التكنولوجيات الجديدة للاتصال (المواصلات السلكية واللاسلكية، الخدمات المعلوماتية، الخدمات السمعية البصرية، الخ.).

ولأن هذه الأهداف لا يمكن بلوغها إلا بإشراك كل مكونات الجهة في مسيرتها نحو مجتمع الإعلام، وبوضع التكنولوجيات الجديدة للإعلام في خدمة التنمية المستدامة للجهة الشرقية، فإن الإستراتيجية حددت هياكل الحكامة التمثيلية التي ينبغي أن تصاحب إنجاز وقيادة الحقيبة الهامة للبرامج والمشاريع المقررة.

إنشاء الشعبة الصناعية تساعد على إقامة تكنولوجيات الإعلام والتواصل

منهجية مجربة، نتائج مؤكدة

إن التكنولوجيات الجديدة للإعلام تشكل دون شك أرضية لا محيد عنها للتنمية الاقتصادية، والثقافية والاجتماعية. وانطلاقا من نقط قوة ونقط ضعف الجهات والبلدان، فإن رسملة القدرات الجماعية الداخلية عن طريق وضع تكنولوجيات جديدة للإعلام والاتصال يجب أن يساعد على التنمية. وما النماذج المشار إليها إلا شيء يسير مما يتم عبر العالم.

إن الجهة الشرقية سوف ترفع تحديا حقيقيا بتنفيذ هذه الإستراتيجية، وبإقامة برامج ملموسة وبتعبئة موارد ووسائل في مستوى تطلعاتها.

وإذا اجتمعت هذه الشروط، فإن التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، وهي أساس الصناعات الثقافية بالجهة الشرقية، ستمكن هذه الجهة من أن تصبح إحدى الجهات الغنية والواعدة لمغرب الغد.

(1) Food India : ONG basée à Chennai, Sud de l'Inde.

بالنسبة للجهة الشرقية، يبقى بلوغ المجتمع الرقمي هدفا

مخطط لـ 5 سنوات لتنشيط القراءة بالجهة الشرقية

عبد القادر رتناني
ناشر ومستشار لدى مؤسسات دولية

الكاتب، المعروف بكونه وجها رمزيا في مجال الكتاب بالمغرب، يقترح بعض المبادرات الملموسة التي يمكن أن تحفز القراءة وتحث عليها وتسهل الولوج إلى الكتاب. وسياسة إرادية هي إذا ممكنة وهي تفرض عملا ميدانيا واستثمارا، وتستهدف بالخصوص الشباب.
وينبغي من الآن وضع حد للوضعية الحالية.

في مجموع المملكة المغربية التي تضم أكثر من 30 مليون نسمة وتمتد على مساحة أزيد من 700 ألف كيلومتر مربع، لا نجد في بداية الألفية الثالثة إلا زهاء خمسة عشر مكتبة «حقيقية» ومنها واحدة بالجهة الشرقية.

حقا، هناك عدد من الأكشاك والمتاجر توزع أيضا، مع الجرائد والأقلام الجافة والسجائر، بعض الكتب (غالبا من صنف «روايات محطات النقل» والقواميس، ووصفات المطبخ، والدلائل، الخ.). لكن هذه المبيعات هي بالنسبة لها هامشية. ولا شيء يتم في هذه المحلات التجارية لإنعاش الرغبة في القراءة الموجودة مع ذلك في أوساط الشباب والطلبة والأطر.

ووجدة تضم للتذكير، جامعة محمد الأول، وتجمع إلى جانب المدن الأخرى للجهة الشرقية (الناظور، بركان، الخ.) العديد من حاملي الدبلومات. كما يلاحظ أنه إضافة إلى العربية والفرنسية، فإن الجهة الشرقية تمارس لغات أخرى كالأمازيغية الريفية والإسبانية : فأربعة امتيازات لغوية هي أفضل من امتياز واحد.

واعتبارا لهذه المعطيات وللسياسة العامة للحكومة، وخاصة وزارة الثقافة، يتوجب أن تعطى الانطلاقة لمخطط نوعي «قراءة وكتاب» على 5 سنوات لفائدة الجهة الشرقية، وهي الجهة الأقل استفادة بالمملكة في هذا الميدان إلى جانب الجهة الجنوبية.

ويمكن، مثلا، إحداث بين 2010 و2015 بالجهة الشرقية، بمساعدة السلطات العمومية أربعة إلى خمسة «مكتبات نموذجية» مع تكوين مسبق لكتبيين مزدوجي اللغة بالرباط، الدار البيضاء أو طنجة. قد يستفيد هؤلاء من تداريب في القراءة ومن استشارات تجارية (التسيير، انترنيت، الخ.)، ثم من تتبع تقني على الأقل خلال السنتين الأوليين من إقامتهم.

معرض الكتاب باريس - فرنسا

وقد يتم هذا التتبع تحت مسؤولية الإدارة أو خبراء مكتبيين نشيطين مكلفين رسميا لهذه الغاية. وقد يمكن طلب مساهمة بعض المؤسسات الأجنبية بهذه المناسبة، لا سيما بالنسبة للغتين الفرنسية والإسبانية.

وقد تصل الكلفة الإجمالية لأربع مكتبات إلى استثمار أولي قدره مليون درهم، استثمار قد يحدث حوالي عشرة منصب شغل. وقد يكون بالطبع للمسؤولين وللمنتخبين المحليين (الولايات، الجماعات، الخ.) دور ملموس في توفير الأماكن. وقد يكون ذلك اختبار عن حسن إرادتهم وعن استعدادهم واهتمامهم.

وقد يكون قد حان الأوان لكي تعطى على المستوى الوطني الانطلاقة لعمليات لدفع مدرسي التعليم الابتدائي على حث تلاميذهم للقراءة بالعربية ثم بلغات أخرى. وإذا توفرت تمويلات، ربما بدعم من مؤسسات دولية (اليونسكو والأليسكو) أو معاهد ثقافية أجنبية، فقد يكون من المبادرات الجيدة إعطاء الانطلاقة لعمليات محددة من نوع «كتاب لكل تلميذ» على شاكلة ما تم اختباره في دار النشر البيضاوية للأطفال «ينبوع الكتاب». وقد يتم طلب حافلة الكتب لوزارة الثقافة والاستعانة بالناشرين المغاربة.

الخزانات والمكتبات تحث على القراءة

بالنسبة لتلاميذ السلك الثانوي والكليات، فإن الحث على القراءة قد تتم بواسطة دعم فعلي من كتاب وفنانين مغاربة، بعضهم ينحدرون من الجهة الشرقية. ولا ينبغي الاقتصار على الكتب التقليدية للآداب بل إضافة مواضع كالرياضة، وفنون المائدة، والموروث وتاريخ الجهة، وهي وسائل جذابة للحث على القراءة ودفعهم للمرور فيما بعد إلى المؤلفات الأدبية، والتاريخية واللغوية، الخ.

كتاب الطفل يعبأ منذ أصغرسن

والحقل الذي ينبغي تهييئه شاسع وشيق والعجين لا يطلب إلا أن يختمر، وهو سيختمر إذا تم حث الأطفال على القراءة منذ الابتدائي، إذا لم تقصر الإدارة في تقديم المساعدة التقنية والمالية، وإذا أبان الناشرون عن شيء من السخاء وأخيرا إذا أرادت وسائل الإعلام تأمين تغطية جيدة لهذه «السياسة الجديدة للكتاب بالجهة الشرقية».

إن لوكالة الجهة الشرقية دورا نوعيا في هذه الآلية. فقد يكون من اللازم بأن تقوم الوكالة بوضع شراكة مع السلطات ومنتخبي الجهة وتلعب دورا خاصا في هذه الحملة لفائدة الكتاب والقراءة، مثلا، بخلق، تحت إشرافها، أسبوعا متنقلا للكتاب يمس بالتوالي أهم أحواض الساكنة بالجهة: وجدة، الناظور، بركان، فكيك، الخ. وستمكن هذه التظاهرات التي يشترك فيها المدرسون والتلاميذ، والمؤلفون والناشرون، الخ، بتحسيس الشباب بأهمية القراءة، وخاصة خلال جلسات الحوار مع كتاب اليوم.

نظرات حول الثقافة بالجهة الشرقية
بانوراما الديناميات المحلية والجهوية

محمد القادوسي
المدير الجهوي لوزارة الثقافة بالجهة الشرقية

كما تنص على ذلك اختصاصاته، فإن المديرية الجهوية لوزارة الثقافة تعمل على خلق ومواصلة الاهتمام بكل جوانب الموروث والتقاليد بالجهة الشرقية. والمدير الجهوي المعجب بغنى وتنوع ثقافات الجهة، يبرز بعضا من هذه الأولويات.

الجهة الشرقية، مجال واسع ومنطقة حدودية ذات تاريخ شيء ما متفرد ومضطرب وفضاء عبور، ومواجهات ومبادلات، كثيرا ما عانى طوال العقود الأخيرة من نقص في إشعاعه الثقافي خاصة بسبب :

- قلة الأنشطة الثقافية وخاصة تلك التي قد تظهر جذابة لدى جمهور عريض؛
- النقص الواضح للبنيات الثقافية والفنية التي من شأنها أن تشجع تنمية ثقافية حقيقية بالجهة ؛
- قلة عمليات تقييم الموروث الغني والمتنوع المتكون جزئيا من النوع الإثني، وأنماط الحياة والآثار والمواقع التاريخية.

وقد ساهمت هذه العوامل، دون شك، في إعاقة القطاع الثقافي للعب دور في مجال اندماج مختلف مكونات الجهة وإشعاع صورة الجهة الشرقية. وهذا العامل الثقافي حينما يتم إبرازه، يعتبر بالضبط كأحد العناصر الأقوى للبناء الجهوي على عدة أصعدة، اثنية، اجتماعية واقتصادية.

المدينة العتيقة لوجدة

في الجهة الشرقية تروي الثقافة تاريخ الإنسان : نظرة حول ثقافة تقرب من التقاليد الموروثة، ونظرة واسعة حول ترابه تدل على وجوده القديم جدا (لغاته، مشاغله اليومية، طرق احتفاله بمناسبات محددة، وآثاره المعمارية، وإبداعه الفني، وطقوسه وفترات ترفيهه).

إن الحديث عن الثقافة بالجهة الشرقية هو الحديث عن عالم متحرك: يأخذ بعين الاعتبار فضاءا شاسعا يتوفر على موروث مادي ولا مادي متنوع، وغنى لم يتوقف عن النماء عبر التاريخ رغم عواقب التحولات الحضارية والإتلافات المادية خلال الأحداث الكبيرة والمواجهات والصراعات طوال الأزمنة المختلفة. وقد استطاعت الفنون والتعبيرات الشعبية أن تصمد عبر ترسانة متعددة الألوان من العادات والتقاليد وأصناف العيش في تمظهراتها على صعيد اللباس، وفنون الطبخ، والاحتفالات ... التي، رغم الطابع المختلف الذي يميزها، تأتي لتأخذ مكانها لتترتب مع بعضها البعض وتتكامل وتساهم في تكوين أرضية واحدة لتراب مشترك: تراب الجهة

دار السبتي

الشرقية. وتشهد عدة مساهمات حضارية في تحقيق هذا الانجاز، على ذلك.

إن النسيج التراثي للمنطقة الشرقية، من مواقع وآثار تاريخية، وأغاني ورقصات فلكلورية من نوع العلاوي، والركادة، والعرفة، والبردية، والميسوري والنهاري، ومن لباس تقليدي عند الرجل كما عند المرأة، ومن موسيقى الغرناطي وأناشيد أمازيغية، وفنون مطبخية خاصة، وطرق للاحتفال بأوقات الترفيه وبالمناسبات الدينية، هي أمثلة لهذا التراث الذي يتمتع بغنى يجعل منه فرصة للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهة، إذا تم استغلاله في إطار مشروع تنمية مندمجة.

وفي أيامنا هذه، وانطلاقا من التعليمات والتوجيهات التي تضمنها الخطاب الملكي لـ 18 مارس 2003، تعرف الجهة الشرقية نموا متعدد القطاعات يضطلع به مختلف الفاعلين والثقافة لم تستثنى: فهناك جهود لا تَكل تُبذل لترسيخ العادات والتقاليد التراثية في أوجهها المختلفة، وكذا من أجل حث ودعم الخلق الفني وتشجيع توسيع دائرة القراء العمومية.

وفي هذا الاتجاه، وانطلاقا من قناعة مختلف الفاعلين وأصحاب القرار المحليين، والجهويين، والوطنيين بالثمار المتعددة التي قد تجنى من الاستثمار في الميدان الثقافي، وبإستراتيجية مهيأة بشكل معمق ومتأني، حددت مجموعة من العمليات التي تمس مختلف الميادين الثقافية التي يعتمد تفعيلها أساسا على المساعدة المادية والمعنوية لمختلف الشركاء العاملين في مجال إنعاش الثقافة كوزارة الثقافة، والإدارات الحكومية المعنية، والسلطات الجهوية، ووكالة الجهة الشرقية، والمجلس الجهوي وهيئات أخرى ... ويمكن ذكر الإنجازات البارزة التي تمس الأوجه التالية :

- تعزيز البنية الثقافية والفنية كالمكتبات ومكتبات وسائط الاتصال، ونقط القراءة، ودور ومراكز الثقافة، والمعارض الفنية، والقاعات المتعددة الاستعمالات، والمعاهد الموسيقية، والمتاحف الموضوعاتية، والفضاءات المعلوماتية...في أكبر مدن الجهة (وجدة، الناظور، جرادة، بركان، فكيك، زايو، عين بني مطهر، تاوريرت، العيون وأخرى...) والتي تترجم الإرادة السياسية وتهدف الاقتراب من الجمهور العريض وبالخصوص بالوسط القروي والأحياء الهامشية التي تعاني من ضعف في مجال التأطير الثقافي.
- إعادة الاعتبار للمدينة العتيقة لوجدة، التي عانت طويلا من النسيان والتهميش والاعتداءات التي مست معمارها، ومآثرها، وأبوابها، وأسوارها، من أجل إعادة منحها دورها الثقافي وإشعاعها الحضاري واستعادة جاذبيتها السياحية بفصلها عن الامتدادات التي ألصقت بها في مختلف الجوانب خلال العقود الأخيرة وتهويتها وتجميلها.

قاعة عرض بوجدة

استعراض الموروث

• البرمجة والإنجاز التشاركي لأحداث ثقافية تهم الفنون الشعبية (ومن أهمها مهرجانات الراي الدولية، وموسيقى الغرناطي وفنون الواحات بفكيك)، واللقاءات الجهوية للمسرح، والإبداع الأدبي باللغتين العربية والأمازيغية، وإلى معارض للفنون التشكيلية ... من أجل تشجيع الإبداع بكل أبعاده وإرساء الهوية الثقافية للجهة.

• إعادة الاعتبار لواحة فكيك – وهو فضاء للحياة والتاريخ المشترك ومجال ذو أهمية ثقافية وسياحية الذي ما زالت تجري على كل مكوناتها–، ستمكن هذا الفضاء من لعب دوره السياحي كاملا عبر إعادة هيكلة واستصلاح القصور حين يتم تصنيفها في التراث العالمي.

والضرورة تبدو أساسية بأن نجعل من الثقافة – انطلاقا من رؤية شمولية ودراسة للآثار المتوقعة المبنية على مساهمة واسعة لمختلف الشركاء– ميدانا واعدا. ولهذه الغاية، تم يوم 18 مارس 2009، تنظيم يوم دراسي من طرف المديرية الجهوية لوزارة الثقافة بالجهة الشرقية تتعلق بموضوع : «إعداد مقاربة مندمجة للعمل الثقافي بالجهة الشرقية».

والطموح كان هو أن يتم – بالتعاون مع مختلف الفاعلين في الميادين الثقافية– إعداد خارطة طريق ترسمل المكتسبات وتفتح أملا محسوبا على المستقبل.

منظر شمولي لواحة فكيك

مهن التواصل ووسائل الإعلام
الوضعية في الجهة الشرقية

شروق نصري
أستاذة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة محمد الأول بوجدة

التواصل ووسائل الإعلام عوالم تتعايش فيها مجموعات عجيبة من الكفاءات المختلفة، المجتمعة في مقاولات تنتج مضامين أو تنفذ حاويا أو تنجز الاثنين. والبروز المحلي لهذه القطاعات هي مؤشر للتنمية الجهوية، والاقتصادية وكذا الثقافية. والأمر يتطلب في نفس الوقت رساميل، وكفاءات متوفرة وإرادة سياسية.

والجهة الشرقية لا تتوفر بعد على هذه المكونات.

يتميز المشهد الإعلامي للجهة الشرقية بعجز خطير. فسواء تعلق الأمر بالصحافة اليومية أو بالمجلات، أو بصحافة الأنترنيت، أو بالتلفزيون أو الراديو، فالطريق ما زال طويلا. فعرض الصحافة المكتوبة والالكترونية هو محدود جدا. فقطاع الصحافة اليومية تسيطر عليه بعض الصحف الجهوية. مما يعني بأن الصحافة المحلية عليها أن تواجه صحفا وطنية كبيرة ومواقع عالمية للأخبار. ويجد صحفيو الجهة الشرقية أنفسهم هكذا في وضعية هشة. وفي المشهد السمعي البصري، تشكل الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة تقريبا المؤسسة الحقيقية الوحيدة. ولا تتوفر الجهة الشرقية إلا على محطتين للراديو، واحدة منها تابعة تماما للمتدخل العمومي. وهذا الضعف يعتبر مفارقة في الوقت الذي تفتح فيه إرادة سياسية قوية لتنمية الجهة، الطريق لمشاريع في مختلف الميادين. إننا نلج عهدا جديدا، عهد العولمة. ولماذا الحديث عن العولمة؟ لأن العولمة بصورة واسعة لا ينبغي أن تتم فقط على شكل تحرير للتجارة العالمية. فبالنسبة لبلد كبلدنا، فهي تعني أيضا إدماج مجتمعنا في البيئة العالمية الجديدة.

وسائل الإنتاج غير كافية أو منعدمة بالجهة الشرقية

ومن واجبنا استغلال هذه الفرصة وذلك برفع تحدي التغيير. بيد أن العولمة والإغلاق في ميدان وسائل الإعلام لا يتعايشان.

فتنمية الجهة الشرقية هو في آن واحد مشروع سياسي، اقتصادي وثقافي. فوسائل الإعلام ليست فقط شيئا مكلفا،

بل هو قطاع يمكن أن يعود بالكثير على إشعاع جهتنا واقتصادها. وينبغي إذا أن نمنح لأنفسنا الوسائل للدخول في هذا العصر الجديد بتقديم دعم للصحافة المكتوبة وإلى الصناعة السمعية البصرية. وهكذا، فعلى الجهة أن تقدم لساكنتها، سواء في مجال الصحافة أو في مجالات الخدمات السمعية البصرية، مشهدا إعلاميا تعدديا.

ويمكن أن يتحقق ذلك بمساعدة الدولة، التي يتمثل دورها في الدفاع عن التعددية واستقلال الصحافة. وستبرز المساعدة المالية للمنتجين في المجال السمعي البصري وميدان النشر، سياسة تطمح إلى تحسين حجم وجودة وسائل الإعلام التقليدية والسمعية البصرية، أو أيضا تكنولوجيات جديدة للاتصال. وحتى نساير عصرنا ونتدارك التأخير، ينبغي تشجيع التنافسية وإعطاء الفرصة لجيل من الصحفيين الشباب. وبوسع القطاع الإعلامي أن يشكل مكمنا لمناصب الشغل الجديدة. لكن مشاريع الحكومة لا تكفي لملئ نواقص قطاع الإعلام. فمستثمرون جسورون، يتجشمون المخاطر ويوفرون نسبة عريضة للثقافة وللإبداع في كل أشكاله، سيكونون مهندسي جهة عصرية. وستخلق طريقة تمويل مستقل ظروف ازدهار حقيقي لوسائل الإعلام.

إن إصلاح المشهد الإعلامي يتماشى مع إصلاح التعليم العالي. وللاستجابة لحاجيات المحيط السوسيواقتصادي، على الجامعة أن تحدد مجددا توجهاتها. وعليها أن تضع سياسة تشجع إحداث شعب جديدة ترمي إلى إعداد المهنيين في ميدان وسائل الإعلام والتواصل. وهم الذين سوف يرسمون الصورة الجديدة لجهتنا.

الاستوديوهات المحلية مازالت بسيطة جدا

وتلعب وسائل الإعلام دورا حاسما في سير المعرفة وفي تكوين الرأي العام. لذا فعليها أن تخضع إلى أخلاقيات : صحة المعلومة والتأكد من المصادر. غير أن غالبية صحف الجهة يسيرها أشخاص لم يتابعوا أي تكوين صحفي. ومن أجل إعطاء الأفضلية لمعلومة ذات جدوى، على هيئات التحرير أن تكون مكونة من صحفيين متخرجين من مدارس متخصصة في الصحافة والاتصال.

إن وسائل الإعلام هي في نفس الوقت شكل ثقافي واجتماعي. وهي تمنح فضاء للتسلية، والإخبار والحرية بوسعه أن يحول العقليات في العمق. وبتحليلهم ونقدهم للواقع المجتمعي، فإن الصحفيين يرسمون طرقا جديدة للمجتمع. وسوف يؤدي تشجيع التنوع في مجال الإعلام وتعددية الرأي أيضا إلى تغيير للمعطى الثقافي. فالاتصال والثقافة لا يمكن فصلهما. ووسائل الإعلام هي مكان لتفاعل هذين العالمين. ومن جهة أخرى، فبإمكانها أن تؤثر على طريقة تصور الإبداعات الفنية.

ولوسائل الإعلام أيضا دور حاسم في سير الديمقراطية بشرط تكسير الاحتكارات العمومية واعتماد حرية الصحافة والأمواج بإطلاق العنان للمنافسة. وضمان ممارسة حرية الاتصال، هو دون شك تقريب الطبقة السياسية من المواطنين. وبروز قنوات جديدة للتلفزة والإذاعة غير تابعة لوصاية الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة، سيكون بالخصوص إصلاحا في المشهد الديمقراطي للمغرب وسيساهم في الانفتاح على العالم الخارجي.

والتكنولوجيات الجديدة للإعلام هي بنية تحتية جديدة ضرورية للحداثة. وقد طُبع العالم الصحفي بعمق بدخول الانترنيت. ففي سياق قاعدتُه عولمة المبادلات، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار القدرة المتزايدة لهذا السند الجديد للتواصل. ففي البلدان المتقدمة، نرى المجموعات الإعلامية الكبرى تعقد اتفاقات مع الفاعلين في ميدان التكنولوجيات المعلوماتية. فقد فهمت دون شك بأن انبعاث المشهد التكنولوجي يشكل عاملا حاسما لبناء مجتمع يعطي الامتياز للولوج الحر للخبر والمعرفة.

والتكامل الايجابي بين الثقافة، وحرية التعبير والتنمية الشخصية، سيتم دون شك تعزيزها بفضل وسائل الاتصال الالكترونية.

والاتصال يمكن أن يعتبر كشرط للتحديث. فمجتمع حريص على إنتاج هويته الوطنية ينبغي أن يكون مهتما بالعلاقات في ما بين الهوية، والثقافة والاتصال. ومسلسل تنمية الجهة الشرقية لن يكون له أية فعالية إذا لم تجتمع كل هذه المكونات.

التراث والثقافة
تقييم وخلق الثروات
نموذج الجهة الشرقية

عبد القادر بزازي
أستاذ، جامعة محمد الأول لوجدة

الأنتروبولوجيا، السوسيولوجيا، علم النفس ونظرية الرموز : أربعة قراءات من بين عدد آخر من العلوم للاقتراب من مفاهيم كالثقافة، والتراث، والتقاليد، والتراب، الخ. ومسائلة هذه المفاهيم هي أولا تدعيم لمعناها وكذا وجودها الراسخ المنيع داخل كل مشروع للتنمية الجهوية، وهي أيضا استكشاف إمكانية أن نجعل منها حلفاء موضوعيين.

إن فرصة تقديم مساهمة حول هذا الموضوع يقلقني. لكنني أدين له بمتعة الخضوع إلى هذا التمرين الخطير من التحليل والبرهنة. ماذا عساي أن أقول وأنا أحاول مسائلة تعقيد هذه المفاهيم : الثقافة، التراث، التراب، الثروات، علما بأنه لا يتعلق الأمر بالحديث عنها بانفصال، لكن بمحاولة النظر فيما يتمثل ارتباطها وكيف يقوم التقييم والخلق بإبرازها، كل مرة، متجددة داخل ديناميات تدعمها؟ اعتبارا لهذا الملتقى من الأفكار حيث يفرض السير بعض الاحتياطات، علي أن أحدد هذا الموضوع حتى لا أبدو مدعيا، لكن بالخصوص من أجل محاولة رسم خط تفكيري لا يكون متشتتا كثيرا. وإضافة إلى ذلك علي أن آخذ بعين الاعتبار فضاءا يتكون من منظر ثقافي يتكون من واجهات متنافرة جدا، ولكن أيضا، من تعقيد يترجم انسجاما نسبيا: فضاء الجهة الشرقية.

إن ملاحظة المصادر الثقافية يتم، غالبا بواسطة تجزئة على شكل أشياء ملاحظة، وكل مقاربة تستعمل أدوات مفاهمية تعتبرها عملية حسب الزوايا التي تهمها.

والآفاق التي تنتج عنها هي عموما :

- إما تقليص للحقول الثقافية على

الثقافة تدمج اجتماعيا بواسطة الموروث

بعض الحالات لفائدة «تعقلية» تستعمل مفاهيم تحاول إثبات قوتها العملية مما قد يمثل خطر إضاعة الجزء الأساسي من الهدف، لأنه في صميم العناصر الأكثر ملائمة في مسار التقدم، والتطور، والتغيير والتحولات، فإن الثقافة تتدخل ككل عبر محرك مفصلي لهذه المصادر، وأسباب هذه البروزات والتصرفات التي تعلم ومؤشرات إعادة تشكيل ماضي يفتح إمكانية استباق مستقبل المجتمع.

- وإما محاولة لتملك مجموع التجارب الملاحظة للمصادر الثقافية مع محاولة عدم السقوط في الإدعاء بمعرفة كل شيء. وبتفسير كل شيء، مع المجازفة في إبراز أحجام مضامين مؤكدة حقيقية من جهة غير فاعل [1]، إلا إذا كانت فكرة هذه المقاربة هي محاولة ملاحظة هذه المصادر الثقافية بمحاولة التعرف على نقط تبطن المعارف والمنهجيات المختلفة من أجل تحديد الروابط التي تبرز المبادئ التي تمنح الحياة لهذا الكل، ولكل ما هو تراث، مُركِزين بذلك على قوته في توجيه،

وتسيير وإعطاء معنى لظواهر نربط عبرها علاقات بالعالم (لا أحد يمكن أن يكون أركوس (Argus)، ذلك الأمير الذي حسب الأسطورة كان يتوفر على مائة عين وكان يحتفظ بـ 50 عينا مفتوحة خلال نومه.

• وإما الاعتراف بالتعقيدات المنهجية لتجميع مختلف أوجه المصادر الثقافية على المستوى الدلالي، مع الحرص حينها على أن لا تفقد مختلف مستويات الملاحظة هذا المبدأ الذي يقصد النظائر التي تم الربط فيما بينها لإظهار الهوية الثقافية الجماعية، حيث يمكن أن يبرز درجات انسجام (أو عدم انسجام) اتجاه المصير الاجتماعي.

وترتبط هذه التحولات داخل هذا المسلسل ببصمات الثقافة والتي تتجلى كآثار لا يمكن تجنبها في برامج الإبداع. وفي الوضع المعاكس، فإن الخطر هو أن لا تعتمد هذه التوجهات على عناصر مفروضة بواسطة حتميات تخلق خارج كل اعتبار للجوانب الثقافية، وهي بالضبط الحالة حينما لا يهدف برنامج ما إلا الجانب المادي والربحي على المدى القصير في إطار مشروع تنموي.

وهذا هو مربط الفرس !

والسؤال الذي لا يمكن تجاوزه هو : كيف للبحث العلمي في هذا الميدان أن يمنح أدوات لشعب المعرفة حول التراث الثقافي بحيث تخدم هذه المعارف استراتيجيات التنمية [2] بالمعنى الواسع للكلمة ؟

ومن جهة أخرى، نعلم بأن تراجع هذه المعارف، سواء تحت تأثير «التخويف» أو بسبب «الحشمة» من الثقافة التقليدية في مواجهة ثقل الأنماط الجديدة التي يبدو كما يقول أ.لندوفسكي (E. Landowski) «معلمة المجتمع» [3]، قد تخلق اضطرابا في

يبدو أن الأساليب الجديدة تقوم ب «معلمة المجتمع»

جهود الفاعلين غير الواعين بدور الثقافة وأثرها على التنمية : هل ينبغي تبرير هذه النقطة ؟

تلعب الثقافة دور «الإدماج الاجتماعي» مما يمنح للمجموعة قسمات المجتمع باللجوء لهذا الموروث كمجموعة لا تقبل أي تفاوض ولا استثناء أي من مصادرها ولو حين تبدو إحدى السلوكات مثلا متجاوزة أو عتيقة أو «طفيلية».

وما سبق يحاول أن يقدم فكرة بأن الملاحظين المهتمين بالقضايا الثقافية يلجؤون اليوم إلى إعادة دراسة تعريفات في هذا الميدان حيث أنه كيفما كان الحال، وبدون الثقافة، لا يمكن أن يكون هناك خلق للثروات: فالتقدم بذاته ثقافة تتطلب تفكيرا ينبني على الثقافات. وهذا يعني أنه لا ينبغي أن يحل محل النقاشات المبرهنة لمشاكل «المجتمع المتحول» خطاب إغراء تحت تأثير هذه العبارات الجديدة لدراسة السوق.

وتمنح الثقافة الأدوات التي تصلح دعامة للإبداع. ويبدو أن ذلك يمكن أن يشكل منطلقا لمجموع أشكال تدخل الفاعلين حين يعلمون كيف يساءلون الثقافة لكي يحصلوا منها على السبل الأنجع والأقل خطرا لبلوغ التواطئات المخصبة للتغيير، والتقدم، والتطور لفائدة الإنسان. ولا يتعلق الأمر بالنسبة لهؤلاء الفاعلين بملاحظة وتفسير كيفية اشتغال المصادر الثقافية بذاتها (وهو عمل ضخم لم يعد بعد تقليدا للبحث داخل

جامعتنا). يتعلق الأمر بأن نأخذ الأرضية الاجتماعية كشاهد ونظهر كيف أن الثقافة عامل أساسي فيها لخلق الثروات. وسوف يعطي المجتمع لنفسه هكذا الوسائل للفضح الرمزي، وإذا الثقافي، للتجاوزات المحتملة للتوجهات التي قد تعيق خصوصياته ومميزاته المحددة. ويمكنها أيضا ضمان منظورية الوظائف التي يتحملها مختلف الفاعلون الاجتماعيون. وهذا ينبغي أن تكون له علاقة مع مفهوم المجال وهو شق يستحق أن يعمق.

إن أصناف المقاربات التي يمكن تصورها تصب في إمكانية إبراز وظائف ذات دلالات إضافية اجتماعيا في العالم الثقافي بواسطة التقاليد الشفهية (حكايات، أناشيد، أمثلة...) وسلوكات ثقافية (استقبال، تقاليد المائدة، علاقة مع المجال المسكون، مقاربات تربوية...)، والمعتقدات الشعبية (تقنيات التداوي والشفاء، العلاقة مع الآخرة...) الخ.

ووظائف منطق التنمية التي غالبا ما تظهر بلون الجدة، تبدو مناقضة بالمقارنة مع الأولى الموروثة عن التقاليد. وفي هذا الشكل الشفوي، فمن غير الوارد مجاورة هذين النوعين من الوظائف، لكن «التفكير فيهما مجتمعين في أفق شمولي لتنمية ترابية تجمع بين استثمارات عمومية وخاصة ضمن نفس المتطلب من المردودية والموروث» [4].(ترجمة غير رسمية)

وعمل المفكر هو تحديد درجة الطابع المناقض لهذه الوظائف ذات دلالات إضافية اجتماعيا : لا يتعلق الأمر بمواجهة الأجيال القديمة بالأجيال الجديدة، لكن بإظهار نقط الربط على خط التحولات التي تتم في بعض الحالات بشكل متكتم بحيث لا تتوفر الأجيال القديمة ولا الأجيال الجديدة على الأدوات لرصدها. كيف نفكر في أفضل الوسائل لنقل المعارف وآثار هذه المعارف في الحياة الاجتماعية، بحيث تصبح هذه الحياة منخرطة بشكل كامل في مجموع رهانات التنمية؟

نقل، تحويل، تكييف، إعادة تشكيل، استرجاع، استثمار مجدد، كلها عبارات لها غاية واحدة: التقريب، الربط، تجميع المعارف الثقافية في مجموع تراثي لاستخدامها وخدمتها في آن واحد في هذا الإطار. والتحولات تهدف تنمية وخلق الثروات، وهذه إحدى القواعد لمنطق تنمية التراب.

وستحاول بعض أمثلة الموروث الثقافي للجهة الشرقية توضيح هذه الأفكار القليلة. إن التقدم من وجهة نظر التغيرات المرتقبة يفرض عموما صعوبات ينبغي القبول بمحتواها. وفي هذه الحالة، من المهم أن يكون الشعور بالانتماء لمجتمع والارتباط بمسقط الرأس، عاملا يعمل على انخراط الأفراد في التنمية والإبداع، وبالجهة الشرقية، فإن الثقافة لها حساسية لهذه الطريقة التربوية. وهكذا، فإن الشعور بالانتماء يخضع إلى تقدير الملاحظ على الأقل حينما يقرر الاهتمام ببعض الأشكال كتلك التي تعني تقوية الروابط عن طريق الجوار، وصلات القرابة، وأشكال التقاسم ككرم الضيافة كممارسة فعلية تعود إلى المقدس، وواجب الحماية لذريته وقطيعه، وكل البنيات التي تضمن شبكة حقيقية للقيم الثقافية.

والدروس التقليدية التي تمنحها القيم المستثمرة في الأشياء المتداولة، حسب عُقد ضمنية، هي كلها أمثلة تقييم مبدأ التضامن داخل المجتمع: التويزة، تيوسي، لهدية، تامتومت، لخميرة...تؤكد صدقية هذا البعد. ويكفي التقاط قيمها لنقلها إلى لغة قابلة للتأقلم مع الرؤى المجتمعية الجديدة.

وهكذا، فكيف يمكننا أن نعيد تحليل الروابط الاجتماعية بين الأعضاء الذين يتوجهون نحو التفرد في عالمهم الحياتي الاجتماعي مع الاستيقاظ يوميا على ضرورة العيش مع كل من يحيط بهم ؟. فالجوار الذي كان مهيكلا سابقا بواسطة صلات القرابة في قرى مرتفعات بني يزناسن، يتحول إلى صفوف بنايات مسيرة بالمدن بواسطة مُؤلِفات مهنية (حالة حي من الأحياء يضم مدرسي إحدى المؤسسات مثلا) أو بواسطة مرجعيات

موسيقى الغرناطي، أحد عناصر الشعور بالانتماء

الانتماء إلى إحدى القبائل أو، أيضا، بإحدى نقط الانجذاب لفترة تاريخية للحاضرة... وهذه المعطيات ليست بريئة: فالقيم التي كانت تُسير سابقا الجوار لم تعد نفسها، ومع ذلك، فإن العنصر الذي ما زالت الثقافة تحافظ عليه هو أن يبقى شيء ما يربط، على مستويات مختلفة، أرواح المدينة.

وما ينبغي على مؤسسات–هيئات السلطة العمومية أن تدخله في هذا النسيج، هي دروس الثقافة التي يجب استخلاصها كقوة أو سلطة دون الرجوع إلى نماذج أخرى. ويمكن تعزيز مسالك الإبداع بواسطة هذا البعد التربوي: واجب على كل فرد بأن يعتبر نفسه كنتيجة لحتميات ثقافية هي بالنسبة إليه في نفس الوقت داخلية وخارجية. وفي هذه الحالة، فإن الابتعاد عما يؤمن للمجتمع لا انقساميته، يؤدي منهجيا إلى الإقصاء الذاتي...وحقوق الفرد لا يمكن لا المطالبة بها ولا الترخيص لها دون هذه المرجعية للمجتمع.

والملك العمومي يستشعر كملك يسأل عنه الجميع إلى حد أن آثاره هي في خدمة الجميع، وهذا المبدأ هدفه أن يمنع على كل واحد الإضرار بالآخر، لأن الإضرار بالأخر هو أولا عمل مدمر للذات: فلا أحد سيذهب إلى حد التدمير الذاتي، إلى إذا تعلق الأمر بحالة تتطلب العلاج. والأولياء والمرابطون يسهرون على هذا النوع من الحالات. وفي الواقع، يبدو أن كل شيء مقرر جماعيا في هذا الاتجاه لكي يحتفظ الفرد الذي يخرق قوانين المجتمع كذكرى – تُذكره بها تربيته – ضرورة الذهاب، بمحض إرادته، حيث لا توجد أية إمكانية للرجوع (آد إهجر تامرت: مغادرة البلاد بدون رجعة).

والفرد حكم لنفسه باسم القاعدة التالية : لا يحق لأي فرد أن يضع تنظيم مجتمعه في

معرفة من أين نأتي

خطر: «والثمن مرتفع إلى حد أنه من المغري التساؤل إذا كان ممكنا، ثقافيا، تصور نظام أسوأ من نظام يقصي فيه الفرد نفسه من جماعته، حينما يزيغ عن مقاييس السلوك الجماعي» [5].(ترجمة غير رسمية)

والسلطة الهيرارقية هي الجماعة التي تحمي نفسها مع حماية أفرادها: أمام إمكانيات التحرر، فكل فرد يهتم بما يشيد لفائدة تطور وسعادة الجماعة، والمحلية محددة بصورة لا تقبل أي أحد داخلها إن لم يحترم القوانين الثقافية المؤسسة لهذه الجماعة. والكل يأتي من هنا: الخلق، ظروف التنمية، المحافظة على الثروات، التربية، ضرورة معرفة من أين أتينا لنعرف إلى أين نتجه، إلخ.

لكي لا نختتم

1– يلاقي تعدد النماذج المحدثة نظريا للثروات، غالبا، عدة عناصر غير متحكم فيها، ولا يمكن إدراك أصلها أو سببها (حتى بواسطة التحاليل الأكثر دقة في بعض الحالات) . وبالنقيض، نستطيع قياس الحركات الداخلية لمشروع محدث للثروات – قبل انطلاقه – بشكل صحيح إلى حد إضعاف المخاطر. ومع ذلك، فإذا لم يكن الإنسان في صميم كل المظاهر الواعدة لمنطق التنمية فلن يكون هناك خلق للثروات.

وهكذا، فإن الثقافة تتدخل في نماذج التنمية في الوقت الذي قد يبدو أنها ليست أساسية بالمقارنة مع بعض الشروط الأخرى المادية بالأساس. وبالضبط، لأن الثقافة لا تتدخل أبدا كشرط مستقل في الآلة المولدة للتنمية، فهي تتدخل على كل مستوى المسار، ليس بطريقة محدودة، عابرة أو جزئية لكن بشكل يعبر كل المسار في كل فترة من التوليد والخلق، سواء كآلية عمل أو كقوة مراجعة للنتائج المنتظرة. والثقافة لها كل الوسائل لكي تصبح عاملا للحاق بالتنمية بواسطة سلطتها على الصيرورة الاجتماعية. ومعاني عمقها تتمثل بالضبط في طبيعة مختلف الروابط داخل ثوابت التنمية.

2– الرهانات التي توضحها النقاشات حول الطريقة التي يفهم بواسطتها مجتمع نفسه، ويتمثل ويتساءل حول صيرورته، هي كلها علامات تجر أسئلة أخرى: من نحن؟ ماذا نريد، وماذا بإمكاننا أن نفعل مجتمعين؟ وهكذا، فإن الثقافة بالمفهوم الواسع، تتطور حينما تضيء وتوجه العلاقات بين الإنسان والعالم. فليس هناك سبب بأن لا يستطيع المجهود التحليلي في إضاءة هذه العلاقات لرصد، علمي، للإجابات المرتقبة كردود الفعل على هذه الأسئلة التي على كل مجتمع أن يضعها أو ينبغي أن يضعها.

(1) Oriental marocain : des portes du désert à la Méditerranée, Anako, 2003, p.p. 97-98
(2) Voir Michel Balat, Des fondements sémiotiques de la psychanalyse, L'Harmattan, 2000
(3) Voir Marcel Mauss, Essai sur le don, Anthropologie et sociologie,PUF, 1980.
(4) Voir Abdelkader Bezzazi, La tamtumt (levain) : usages et valeurs, Passerelles, N° 24, p.p. 163-168.
(5) Oriental Marocain : des portes du désert à la Méditerranée, op. cit. p. 99,

البنى التحتية للجهة الشرقية
وضعية جهة تعرف تحولات عميقة

عبد المالك فيزازي
مستشار لدى وكالة الجهة الشرقية

إن البنى التحتية الموروثة لما قبل المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية هي من حيث الكم والكيف غير كافية كما هو الأمر بالنسبة للعديد من التجهيزات الجهوية الأخرى.
ونهضة الجهة الشرقية المبنية على نظرة جيوستراتيجية طموحة، ليست فقط اقتصادية : فبعدها الاجتماعي يشمل شقا ثقافيا يساهم في بلورة الجاذبية الجهوية بتحسين جودة الحياة بالجهة. وإن تعبئة المؤسسات تأتي هنا في لقاء الدينامية الجمعوية لتخصيب إمكانات ومبادرات تبحث عن مناسبة لإبراز قدراتها.

إن وضعية البنى والتجهيزات الثقافية العصرية (مراكز ثقافية، وقاعات متعددة الاستعمالات، خزانات، خزانات وسائط الاتصال السمعية البصرية، المتاحف، المآثر والمواقع، قاعات سينما) بالجهة الشرقية تشبه تقريبا وضعية التجهيزات الأخرى بالجهة.

فبعد أن شكت من عجز ملحوظ، شرعت الجهة منذ العهد الجديد، وخاصة منذ الخطابين المؤسسين لصاحب الجلالة في 18 مارس 2003 و18 ماي 2005 – تباعا «المبادرة الملكية لتنمية الجهة الشرقية» و«المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» – في العديد من الاوراش لتزويد المراكز الحضرية، وحتى بعض المراكز القروية بتجهيزات ثقافية من أجل مواجهة الطلب الملح والمتزايد لساكنة ينشط فيها النسيج الجمعوي بشكل ملحوظ.

تعتبر الثقافة في هذه النصوص المُؤسسة حاجة من الواجب تلبيتها. فينبغي إذا تمكينها من التجهيزات لاستقبال الأنشطة وإعطاء دفعة لإبداعاتها.

وان الحديث عن البنى والتجهيزات الثقافية بالجهة الشرقية تفرض طبعا دراسة درجة أهمية تواجد الإدارة المكلفة بالثقافة بهذه الجهة. «المصلحة الثقافية الجهوية للثقافة، المندوبيات الإقليمية للشؤون الثقافية : وجود إداري، ولكن وجود ينطوي على ثغرات». هكذا وصف أحد الباحثين بشكل تلخيصي (في أطروحة للسلك الثالث في التعمير وإعداد التراب) تواجد القطاع المكلف بالثقافة بالجهة الشرقية.

وبالفعل، فلم تحط وزارة الشؤون الثقافية الرحال بالجهة الشرقية إلا في سنة 1978 فقط، بوجدة. قبل ذلك، كانت كل الجهة الشرقية تابعة للمصالح الثقافية الجهوية لفاس! وقد أحدث قرار وزاري بتاريخ 22-02-1978 «للمصلحة الثقافية الجهوية للجهة الشرقية» بوجدة. لكن هذا لم يكن يعني بأن هذا الوجود كان فعليا ويشمل كل ما على المصالح الجهوية أن تتوفر عليه لتطبيق سياسة ثقافية. فإلى جانب التأطير البشري الغير كافي والضعيف التأهيل، يضاف ضعف الميزانية. وهذه الملاحظة وهذه الوضعية ستظلان مستمرتان لمدة طويلة جراء العجز البنيوي الذي لا تستطيع الجهة سده في الوقت القريب.

وتضيف نفس الدراسة أن «...حقل عملها رحب جدا. لكن في الواقع، فمصالحها لم تكن قط تعمل بشكل جيد».

وسوف تستمر الوضعية، مع الأسف، حتى ابتداء من 1983 (مرسوم رقم 708-28-2 بتاريخ 13 يناير 1983) و1986 (قرار رقم 87.546 بتاريخ 8 أكتوبر 1986) القاضي بإحداث المندوبيات الإقليمية لوزارة الشؤون الثقافية (الجريدة الرسمية 3884 بتاريخ 8 أبريل 1987)، حيث ستتم إقامة المديرية الجهوية للثقافة بعمالة وجدة ومندوبيات الناظور وفكيك.

قرية الصناع التقليديين بوجدة

وتضيف نفس الدراسة التعليق التالي: «إن انجاز شبكة بهذا العدد الكبير من التمثيليات الإقليمية لوزارة الثقافة (في هذه الفترة) كانت نوعا من الوهم بالنظر للصعوبات المالية التي كان تواجهها وزارة الثقافة». فإحداث هذه المندوبيات وبرمجتها تبدو كهدف في حد ذاته، إذا ما اعتبرنا الوسائل المالية الضعيفة وضعف التأطير البشري التي كانت تتوفر عليه لمواجهة مهام من أهمية القراءة العمومية وجرد وترميم التراث التاريخي والاركيولوجي واللامادي، دون إغفال التنشيط الثقافي الضروري لبناء وتدعيم سلوك حضري تأثر سلبا من موجات الهجرة القروية وضعف المستوى الدراسي.

وهذه الملاحظات هي فعلا حقيقية إذا علمنا أن مندوبيات فكيك والناظور لم يتم انجازها فعليا إلا في سنة 1994 و1997 تباعا !

ومندوبيات العمالات والأقاليم هذه كان ينبغي أن تتوفر على التجهيزات التالية :

- دور للثقافة أو مركبات ثقافية،
- خزانات و/أو خزانات وسائط سمعية بصرية،
- متاحف وأروقة فنية للعروض.

ما هي الحالة في الواقع ؟ وكيف هو شكل توزيع البنى التحتية الثقافية بالجهة ؟

إن وجود الجامعة بوجدة، والمركز الثقافي الفرنسي، وكذا الكلية المتعددة الاختصاصات للناظور، لها وزن ووقع ملموسين على حياة الجهة بفضل الأنشطة والتنشيط التي توفرها طوال السنة وعبر تأطير الحياة بالمدن الذي تأمنه للعاصمة الجهوية ولحاضرة شمال الجهة التي تنمو على الواجهة المتوسطية للجهة.

إن النظرة السريعة التي نعطي في ما يلي تهم البنى والتجهيزات العاملة بعمالة وجدة وبأقاليم الجهة الأخرى. إلا أن وقعها لا يمكن تقدير حجمه في هذه الإطلالة السريعة. ويتم حاليا انجاز تقييم أدق في إطار دراسة جارية بطلب من وزارة الثقافة ومنظمة اليونسكو.

وعلى غرار العديد من الأوجه التي تميز الجهة الشرقية، فإن ميدان البنى التحتية والتجهيزات الأساسية الثقافية تعكس نقصا صارخا يصاحبه توزيع غير متساوي كما يمكننا أن نلاحظه من خلال هذا الملخص:

عمالة وجدة

إن عمالة وجدة وعاصمتها الجهوية تركز أكثر من ثلث خزانات الجهة (10 من 27) ووجدة تظم 6 خزانات، منها واحدة تبلغ المقاييس الدولية بـ 8 203 عنوانا و10 688 مصنفا. وستضم هذه الخزانة زهاء ألف منخرط دائم حسب المسؤولين المحليين.

وقد أقيم معهد الموسيقى بالحديقة وبـ «متحف» للا مريم. ويظل غير كاف تماما (80 إلى 90 تلميذا لأربعة دروس: البيانو، القيتارة، الكمان والعود). وهناك جمعيات ثقافية (10) تهتم بالتراث الغرناطي تؤمن نوعا من التعليم وتساهم في الحفاظ على هذا التراث الذي تظل وجدة مركزا مهما له على صعيد الفضاء المغاربي.

والمتحف الذي يعتبر مؤسسة ضرورية لكل حياة متحضرة، والذي يساهم في هيكلة الفضاء الحضري، غائب بكل الجهة. وبخلاف العواصم الإدارية لجهات المملكة الأخرى، فإن وجدة، سابقا مركز الأقاليم في التنظيم الإداري القديم، لم ترى انجاز متحف جهوي، سواء لإظهار ثرائها الاركيولوجي، أو لإبراز تنوعها الثقافي داخل متحف للفنون والتقاليد. فـ «متحف للا مريم» ليس مع الأسف متحفا.

واليوم، فإن ما لا يقل عن 4 متاحف مقرر انجازها بوجدة. ونحن نأمل أن تكون هذه المتاحف في مستوى غنى الجهة الشرقية وطموحاتها لمواجهة التنمية المتعددة الاتجاهات التي شرعت فيها.

وسواء في مرحلة المشروع أو في طور الإتمام، فان وجدة تشتمل على خزانة كبيرة لوسائط الاتصال السمعي البصري، وقاعة ذات الاستعمالات المتعددة، ورواق للعرض، ومتحف للفن المعاصر، ومعهد للموسيقى وكذا ست مشاريع من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لانجاز خزانات وقاعات لوسائط الاتصال السمعية البصرية، ومنها قاعات حي النور، وحي النهضة وحي النجد. وهذه البنى الأساسية الأخيرة تمتاز بكونها جديدة، ومهيأة لهذه الغاية المعينة وبأنها تستقبل مشرفين مكونين في تدبير وحدات ثقافية.

الخزانة الجهوية لوجدة

إقليم الناظور

رغم ضعف التجهيزات الثقافية، فإن هذا الإقليم يظل حيويا بفضل الجمعيات غير الحكومية العديدة التي تدمج تقريبا كل الأوجه الثقافية في برامجها وأنشطتها. وتوجد خمس خزانات «بلدية» (بزايو، والعروي، وميدار وتفارسيت) وخزانة تابعة لإحدى الجمعيات.

وبالناظور، تتوفر مندوبية الثقافة على رصيد من المصنفات، لكن الخزانة لم يتم بعد نقلها إلى مكان مخصص لها. وهناك مركب ثقافي مشتغل بالناظور منذ 2007. وقد دشن نشاطاته بتظاهرة رئيسية حيث احتضن جزءا من أنشطة مهرجان امرقان للثقافات اللامادية المتوسطية. ويمكن هذا المركب مدينة الناظور من التوفر على تجهيز متعدد الاستعمالات كانت في أمس الحاجة إليه. لكن المتحف الذي تستحقه مدينة الناظور مازال منعدما. والناظور تتوفر مع ذلك على متحف «تاريخي» للجهة : متحف الماريشال امزيان الممول من لدن مؤسسة خاصة.

ومشروع متحف يوجد لدى جامعيين نشطين ومتفانين لتأطير الشباب وتحسيسهم بتراثهم. وهذا المشروع يبدو قريبا من التحقق. وقد يهتم بثراء حقبة ما قبل التاريخ وبالوسط الايكولوجي للمنطقة الشمالية للجهة.

إقليم بوعرفة

نظرا لبعده، فهذا الإقليم يعرف نشاطا وحياة ثقافية خاصة بفضل حيوية الوسط الجمعوي، بفكيك بالخصوص. أما الخزانات (9)، فإنها تتوزع بين فكيك (3) وبوعرفة (2) وبوعنان (2) وعين الشواطر(1) وبني تادجيت (1). وتحتضن فكيك مشروع دار الثقافة بشراكة مع برنامج ميدا. وهذا المركز الثقافي المتعدد الاختصاصات قد انتهى وجهز جزء كبير منه.

إقليم جرادة

مدينة جرادة كانت سابقا مدينة منجمية. وقد استفادت من وضعيتها السابقة لتتزود بمركب ثقافي متعدد التخصصات، حيث توجد خزانة، وقاعة قد تصلح كمسرح، ومعهد موسيقي، ورواق عرض ومحترفات.

وتتوفر جرادة على نشاط مسرحي متميز يحافظ فيه على تقليد «المسرح العمالي». وبوسع هذه المدينة أن تسترجع ديناميتها القديمة عن طريق دعم وميزانية مناسبة لتمويل حيوية الجمعيات.

كما تطور جرادة مشروع «متحف الموقع المنجمي» الفريد بالمغرب. وهذا المتحف الذي تشترك فيه وكالة الجهة الشرقية ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة ووزارة الثقافة، يرمي إلى إعادة تهيئ المواقع الصناعية المهجورة للمنجم وإلى إحداث بنية ثقافية على غرار ما تم انجازه بشمال فرنسا أو ببولونيا وبلدان أخرى حيث توقف النشاط المنجمي وأصبح من الأولويات حماية التراث الذي تركه والحفاظ على ذاكرة أجيال المنجميين والأطر التي ساهمت في ثروة البلاد.

إقليمي بركان وتاوريرت

إنها الأقاليم «المنكوبة» فيما يخص التجهيزات الثقافية. وهما تشتملان على مكتبة بلدية لكل واحدة منهما، تضاف إلى تلك التي تتوفر عليها المؤسسات التعليمية.

وبركان تتوفر على نواة لمعهد موسيقي لكننا بعيدين عما ينبغي أن يتوفر في مدن أو قرى كبيرة قديمة يا ما أنتجت من كبار موظفي الدولة ... وما زالت.

وإذا كانت الجهة لا تتوفر على تجهيزات نوعية لإيواء فرق مسرحية (العروض المسرحية تتم في القاعات السينمائية القليلة التي ما زالت قائمة)، فإن المؤلفين والكتاب المسرحيين للجهة الشرقية قد ساهموا في المقابل في هذا الفن وفي اغناءه على الصعيد الوطني. والمركبات الثقافية التي تم انجازها أو التي هي في طريق الإتمام سوف تمكن من تدارك هذا الخصاص وستمنح المواهب الشابة مجالا لتفجير مواهبها.

إن ازدهار الجمعيات وحيويتها، إن لم تكن تغطي نقص السياسة الثقافية الرسمية وقلة التأطير ، فهي تسمح لساكنة الجهة من الاستفادة من أنشطة ثقافية وفنية قارة. وتعبر المهرجانات المحلية والجهوية التي أصبح صيتها يتعدى المجال الجهوي من أبرز الأنشطة، ومنها مهرجان السعيدية ومهرجان الطرب الغرناطي اللذان هما حاليا في دورتيهما الثامنة عشر أو التاسعة عشر.

إلا أنه وبالنظر إلى نشاط الوسط الجمعوي، فلا يمكن أن نكتفي بلوحة بهذا القدر القليل من الايجابية. فينبغي الاعتراف بجهود الهياكل المخصصة لهذا القطاع، رغم الوسائل المحدودة. فبعملها في إطار شراكات مع المجالس المنتخبة ومع متعهدين عموميين وخواص، فهي تستطيع أكثر فأكثر تحسين عروضها من الخدمات كما وكيفا، علما بأن هياكل البنيات الثقافية تتحسن وأن التأطير يغتني.

الفنون التشكيلية
منسيو الجهة الشرقية

عبد الرحمان زناتي
كاتب، رسام

حينما نكون على وشك الفوز برهان البنيات التحتية، حينما تتأكد جاذبية الجهة الشرقية أكثر فأكثر، فإن رجال الثقافة، والفنانين، يذكروننا بأننا نقدر أيضا المتعة التي توفرها لنا التحف التي أنتجها مخيال المبدعين. لكن حين يتوجب على الفنان أن يعيش من فنه، فينبغي أن يتوفر على محيط للعرض، وإطار للاتصال بجماهيره، ومحيط للتوزيع التجاري تمنحه فرصة حقيقية للإغراء. والتجدد السياحي يعزز طبعا هذا الانتظار.

إن الفن كوني. ليست له أية ديانة، ولا دولة، ولا لغة، لأن اللغات تحفظ الأشياء والمخلوقات في تاريخية تفضي إلى تآكل الجوهر. إن الفن بكل أشكاله يعبر عن ألم الإنسان، ألم بلد، وآلام العالم.

بالجهة الشرقية تتعدد وتتنوع المواهب الفنية ووسائل التعبير: فالرجال والنساء الواردين من مدارس الفنون الجميلة أو العصاميون، يخلقون وينجزون ويعرضون بالمناسبة إنتاجاتهم مدخلين السعادة على الهواة. وهكذا، بالسعيدية، فإن المعارض في الهواء الطلق «الفن على الطريق» تجلب مالكي المجموعات ذوي الخبرة ومتفرجين مهتمين، سواء منهم المغاربة أو الأجانب وخاصة الأوروبيين.

وهذه المعارض التي تعتبر «سوق للفن» في ميادين الرسم والكتاب هي في توسع منذ بضع سنوات مع زيادة مستمرة في المبيعات.

فعديد هم المغاربة والأجانب الذين يعتبرون الجهة الشرقية كحسوة ثقافية دائمة وورشة واسعة للرسامين المعروفين أصحاب الأساليب المختلفة والنوعية.

ويولي صاحب الجلالة محمد السادس أهمية خاصة للفن ولفناني المملكة بشكل عام ولفناني الجهة الشرقية بشكل خاص.

في وجدة، وبركان، والناظور، وجرادة، وتاوريرت وفكيك، يقدم إبداع الفنانين مساهمة هامة في التنمية الثقافية للجهة الشرقية.

الجهة الشرقية: ورشة واسعة للرسامين المرموقين

وفي وقت انفتاح بلادنا على فضاءات ثقافية واقتصادية هامة على الصعيد العالمي، فإن فناني الجهة الشرقية ينظرون إيجابيا إلى التحول الكبير ومخطط النمو الجريء والطموح الذي انطلق بالجهة...

فالمستقبل إذا واعد بالنسبة للفنانين مع الدعم البالغ الأهمية لوكالة الجهة الشرقية التي تشارك في التظاهرات الثقافية والتي تأثر تدخلاتها على الدفق السياحي الضروري لتنمية هذه الجهة الناشئة. فالساعة فعلا مناسبة أكثر من أي وقت مضى لغزو المواقع الأخرى للثقافة الدولية ومختلف أسواق الفن عبر القارات.

ويتمثل أحد الأهداف غير المباشرة لفناني الجهة في اجتذاب المزيد من السياح وهواة مجموعات التحف الفنية، وكذا المستثمرين.

إلا أن فناني جهتنا ما زالوا غالبا يشكون من العراقيل الإدارية : فللأسف يوجد مسؤولون غير واعون ويفتقدون الحس الفني، يرفضون للفنان حقه المعنوي في عرض تحفه. وهذا الفعل الغير عادل، يعرقل غالبا الإلهام و«سوق الفن» بالجهة الشرقية. غير أن هذا السوق يشكل بذاته رهانا اقتصاديا وأحد العناصر الحاسمة المحفزة والهامة.

من الضروري أن يستمر دعم دينامية الإبداع بالجهة الشرقية ويتم الحفاظ على حقوق الفنانين من أجل تشجيع الخلق وتأمين المحافظة على دور المبدعين. وكل تفكير حول الفن بالجهة ينبغي أن يأخذ وضعية الفنانين بعين الاعتبار على وجه السرعة، لأن غالبية الفنانين إذا لم نقل كلهم، يعيشون من فنهم ويواجهون غالبا صعوبات مادية قد تكبح كل إلهام واعد مولد لعمل فعال.

وقد تزودت مدينة وجدة منذ فترة قصيرة بمركب ثقافي، ومسرح وقاعتي عرض. وهذه البنيات التحتية من شأنها أن تنعش وتثمن الفن بالجهة الشرقية بتنوع تعبيراته وأن تشجع البحث حول الإبداع الجهوي. ومع هذه المنشآت، ينبغي مضاعفة عدد المعارض وإعادة قراءة تاريخ الفن بالجهة الشرقية بمجموعه لإعادة الاعتبار والاعتراف وتقييم أجزاء كبيرة من موروثنا الثقافي الذي ظل طي النسيان. والرغبة تكمن في إصلاح ذات البين بين الصباغة والجمهور المغربي بالتركيز على الجمال والإحساس وتعبير الألوان والرسم التي طالما شكت من قلة اعتبار ديني كاذب.

السياحة الجديدة تخلق سوقا جديدة

ينبغي قطعا دعم وتشجيع فناني الجهة الشرقية لتطوير خيالهم ومواصلة إبداعهم الفني. إنه امتياز أساسي للتطور الدائم للجهة، ولتغيير العقليات والتربية الثقافية لمواطنينا.

وفي الوقت الراهن، يجب أن نأسف على غياب متحف حقيقي للفن التشكيلي على الصعيد الجهوي أو بنية أخرى من شأنها المحافظة ونقل التعبير التشكيلي من جيل لآخر.

وعلى سبيل المثال، أ فليس من المؤسف أن لا نتمكن من تأمل أية تحفة لفناني الجهة الشرقية الموتى ولا شيء عن أولائك الذين ما زالوا على قيد الحياة ؟ وحتى لا تقتصر استفادة العدد الكبير من السياح الذين تنتظرهم مدينة السعيدية على لفحات الشمس المسمرة، حان الوقت للتفكير في خلق عرض ثقافي، خاصة بفتح قاعات عرض ومتاحف في هذه المدينة التي أضحت حاضرة شاطئية شهيرة تعتبر مفخرة للمغرب الشرقي.

وسيساهم الفن هكذا في بناء شهرة الجهة الشرقية وصورتها الجميلة، جهة ذات تاريخ كبير وذات مستقبل غالبا كبير، يؤمن لها هكذا مزيدا من الإشعاع الثقافي والتنمية الاقتصادية.

وكل فناني ورجال الثقافة بالجهة الشرقية يتمنون بشدة أن يتم الإصغاء لهم من طرف الهيئات المعنية.

الفنون التشكيلية تعيش في المدينة